31 آب..نحو تعزيز الجبهة الداخلية للتصدي لمهام المرحلة المقبلة

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الخميس
2022/09/01

No. : 7696

على القادة الانخراط في حوار وطني

يتوافق مع دستور العراق وقوانينه

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الافتتاحية ..نحو تعزيز الجبهة الداخلية للتصدي لمهام المرحلة المقبلة
- الرئيس بافل طالباني: لنعمل معاً من أجل السلام والتقدم وبناء عراق مزدهر
- السفير الصيني للرئيس بافل طالباني: الاتحاد الوطني في أيدٍ أمينة
- الحوار والتفاهم هو الخيار الوحيد و الانجع
- ريان الكلداني: بافل طالباني قائد حقيقي وحريص على العراق وكردستان
- برقيات التهنئة: نهج مام جلال سيكون مستمرا وحاضرا من خلالكم
- قوباد طالباني: قريبون من الوصول إلى جني ثمار الإصلاحات
- باحث: مبادرة الرئيس بافل طالباني تتناغم والواقع العراقي
- القبض على إرهابيَين آخرَين من شبكات داعش الإرهابية في بازيان
- رئيس الجمهورية: العراقيون يستحقون الأفضل ولن يقبلوا بغير إصلاح الوضع
- بايدن يدعو قادة العراق للانخراط في حوار وطني
- ترحيب عراقي ودولي بنبذ الصدر للعنف ودعوات للصمت السياسي والاعلامي

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- ملاحظات حول المشهد العراقي المتأزم
- اعتزال الصدر.. انتقال الزحف من القبة إلى القصر
- الولايات المتحدة صمت في العراق وتصعيد سوريا !!!
- حـين ينتصـر العقـل

المرصد التركي و الملف الكردي

- قراءة في أحوال تركيا بعد أيام من إعدام سعيد بيران

رؤى و قضايا عالمية

- غورباتشوف... الزعيم السوفياتي الذي غير مسار التاريخ
- الإعلام الخاص وضرورات دعمه
- أول صورة لتفاصيل "المجرة الحلزونية"

العدد: 7696... 2022-09-01

نحو تعزيز الجبهة الداخلية للتصدي لمهام المرحلة المقبلة

يمثل تاريخ ٣١/آب/٢٠٢٢ ذكرى يوم الحزن الوطني وكارثة الـ٣١ من آب القومية، التي أوصلت الحرب الأهلية والخلافات السياسية إلى القمة ونتجت عنها خيانة تاريخية عندما احتل جيش البعث الفاشي في ١٩٩٦/٨/٣١، أربيل عاصمة الحكم في كردستان بمساندة قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني.

لقد قام شعبنا وذوو الشهداء وكذلك الاتحاد الوطني الكردستاني بغض النظر عن هذا الجرح العميق، بعد الكثير من الخلافات والمآسي وحرب الإخوة، بالتكاتف والرغبة في وحدة الصف الكردي، واستودعوا صفحة الخلافات المحزنة بالسلام والعمران والتعاضد في مواجهة المخاطر المحدقة بشعبنا.

واليوم أيضا، مازالت هذه الرغبة والضرورة نفسها ماثلة أمامنا، إذ تستدعي منا المخاطر التي تهدد مجمل العملية السياسية في العراق بضمنه كردستان، تعزيز الجبهة الداخلية الكردستانية كي نتمكن معا، جميع الأطراف الكردستانية، من التصدي لمهام المرحلة المقبلة، المتمثلة في الذود عن حقوق شعبنا في عراق ديمقراطي اتحادي توافقي.

الخلود لجميع شهداء الـ ٣١ من آب وسائر شهداء شعبنا.

مكتب الاعلام
٣١ آب ٢٠٢٢

الرئيس بافل طالباني:

لنعمل معاً من أجل السلام والتقدم وبناء عراق مزدهر

ما حصل ليلة الاثنين ٢٠٢٢/٨/٢٩ ، كان محنة وطنية، لكن هناك الكثير من المحن التي اجتازتها الشعوب بالإرادة والحكمة لترسيخ الوحدة وديمومة البناء.

الموقف الحكيم لسماحة مقتدى الصدر، وحسن التصرف من قبل القيادات والقوى الوطنية، كان له الدور الأكبر في وأد الفتنة والخلافات.

لنعمل معاً من أجل السلام والتقدم وبناء عراق مستقر ومزدهر لجميع مكوناته.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

السفير الصيني للرئيس بافل طالباني: الاتحاد الوطني في أيدٍ أمينة

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني في دباشان الثلاثاء، السفير الصيني لدى العراق "تسوي وي".وجرى خلال لقاء حضره مسؤول مكتب العلاقات أمين باباشيخ وعضو المكتب السياسي الدكتور سوران جمال طاهر، بحث الوضع السياسي في العراق وإقليم كردستان وتطوير العلاقات على المستوى الاقتصادي والثقافي.

وجرى التأكيد خلال اللقاء على ضرورة حل المشكلات والتغلب على التحديات، إذ تطابقت آراء الجانبين في أن الوضع الراهن في العراق بحاجة إلى الحوار وطني ومسؤول لبناء مستقبل آمن.

ووصف الجانبان العلاقات العريقة بين الإقليم والصين بالمهمة، والتي أسس لها وطورها الرئيس مام جلال.

وأوضح الرئيس بافل طالباني موقف الاتحاد الوطني الكردستاني من الأحداث التي شهدها العراق مؤخرا بالقول: كنا ومنذ البداية مع حل المشكلات وتغليب لغة الحوار، وحاولنا تهدئة الوضع وسعينا إلى وحدة الصف والتنسيق فيما بين جميع الأطراف، إذ من واجب الجميع تكثيف الجهود من أجل السلام والاستقرار وبناء البلد.

من جانبه هنأ السفير الصيني في بغداد "تسوي وي" الرئيس بافل جلال طالباني لانتخابه رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني وقال: "ننظر باهتمام إلى دور ومكانة الرئيس بافل جلال طالباني ونحن على يقين أن الاتحاد الوطني في أيدٍ أمينة. إذ أثبتت جهود الرئيس طالباني في السابق أن الاتحاد الوطني حامي ومواظب على السياسة الحكيمة للرئيس مام جلال.

الحوار والتفاهم هو الخيار الوحيد و الانجع

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني في منزل مام جلال ببغداد يوم الاربعاء ٢٠٢٢/٨/٣١ ريان الكلداني الأمين العام لحركة بابليون.

وجرى خلال اللقاء بحث آخر المستجدات السياسية والأوضاع التي مر بها العراق خلال الأيام القليلة الماضية.

وشدد الجانبان خلال اللقاء على ضرورة تسريع خطوات حل المشكلات واتفقا على أن الحوار والتفاهم هو الخيار الوحيد والانجع للتغلب على المعوقات وعدم تكرار أحداث مماثلة للتي شهدتها بغداد وعدد من المحافظات الأخرى.

وشدد الرئيس بافل جلال طالباني على مواصلة السير على نهج السياسة الحكيمة والسلمية للرئيس مام جلال، قائلا: سنستمر في مساعينا من أجل تعميق روح الوئام والتآخي، ونرفض بشكل مطلق جميع أنواع القطيعة والفرقة ونخطو بأمل نحو بناء مستقبل أكثر ازدهارا.

الأمين العام لحركة بابليون، ريان الكلداني:

بافل طالباني قائد حقيقي وحريص على العراق وكردستان

أكد الأمين العام لحركة بابليون، ريان الكلداني، الأربعاء، أن رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني قائد حقيقي، وفيما شدد أن طالباني حريص على العراق وإقليم كردستان، أشار إلى أن طالباني يقدم المصلحة الوطنية على الشخصية وهمه وحدة الصف الكردي.

وقال الكلداني خلال برنامج تلفزيوني عرض على قناة روداو الفضائية "إنني أنظر إلى أخي بافل كقائد حقيقي وصديق. بل كأخ، في الحقيقة أن طالباني حريص على العراق والإقليم، هذا ما ألاحظه خلال اللقاءات التي تجمعني به، وكذلك في اللقاءات التي تجمع طالباني وقادة الإطار التنسيقي والقادة السنة"، مبينا أنه "لم نسمعه(طالباني) يوما يتحدث عن المصالح الشخصية، فاليوم نحتاج إلى هكذا شخصيات كأخي بافل والسيد نيجيرفان والكثير من الشخصيات الموقرة في الإقليم".

يدافع عن أربيل أكثر من دفاعه عن السليمانية

وأضاف أن "السيد بافل طالباني يدافع عن مواطني أربيل أكثر من دفاعه عن مواطني السليمانية. لربما لايروق هذا الكلام لبعض الأخوة، إنني أراه كقائد حقيقي كونه يهتم بالناس، تراه يصرح خلال مقابلاته: قبل أن أكون من السليمانية فإني أذود عن الإخوة في أربيل وأهل المدينة".

بلغني أن طالباني أخبر الكاظمي أنه مبعوث بارزاني وفي ذلك احترام وتقدير

وكشف الكلداني أنه "بلغني أن طالباني أخبر رئيس حكومة تصريف الأعمال مصطفى الكاظمي خلال أخر لقاء جمع الاثنين إنه مبعوث السيد مسعود بارزاني، وهذا تقدير وإحترام، في إشارة إلى حرصه على وحدة الصف الكردية".

وفي جواب سؤال عن سبب العلاقة الوثيقة التي تربط الكلداني بطالباني رغم أن الأخير دخل حديثا في العملية السياسية بالعراق، قال الكلداني: "كما تعلمون أن السيد بافل كان عسكريا، وكذلك أنا، هو كان عسكريا للدفاع عن إقليم كردستان وليس فقط عن السليمانية، علاقة أمنية كانت تربطني بالسيد بافل، فهو ليس بحديث على العمل السياسي، مخطئ من يظن ذلك، أظن أنني أنا الحديث على العمل السياسي".

وتابع الأمين العام لحركة بابليون، ريان الكلداني بالقول: "أنا رجل عسكري أدافع إذا تعرض بلدي وشعبي إلى تهديد، وكذلك سأكون أول من يدافع عن إقليم كردستان، ونظرا لكون طالباني يعمل في السلك لايحب الظهور في الإعلام كثيرا وكذلك أنا، لكنكم أنتم (الصحيفيون) توجهون لنا السلاح ونحن نخاف ولابد من الظهور معكم في الإعلام".

وختم الكلداني حديثه بالإشارة إلى أن "علاقاتي بالسيد بافل علاقة أخ بأخيه، هناك شخصية مشتركة تجمعنا، فهو يربطنا روحيا، نعم إنه أحد الشهداء، فهو إنسان، نعم إنسان، لا علاقة للكرد أو السنة بذلك، كان إنسانا".

*المسرى

برقيات التهنئة: نهج مام جلال سيكون مستمرا وحاضرا من خلالكم

السفير الروسي: نقدر علاقاتنا مع الاتحاد الوطني ونتطلع للمزيد من التعاون

سعادة السيد بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني المحترم

نيابة عن السفارة الروسية في العراق وأنا شخصيا، نتشرف بتجديد أجمل التهاني لكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني.

في هذا الصدد، أتمنى لك الصحة والعافية والازدهار وكل النجاح في مهامك المسؤولة. نحن نقدر علاقاتنا القوية والوثيقة مع الاتحاد الوطني الكردستاني ونتطلع إلى المزيد من التعاون.

أرجو أن تتقبلوا أسمى آيات التقدير والاحترام.

مع تحياتي.

سفير روسيا في العراق

إلبروس كوتراشيف

رئيس حكومة الاقليم يهنئ الرئيس بافل جلال طالباني

وتلقى رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني يوم الثلاثاء، مكالمة هاتفية من رئيس حكومة الإقليم يهنئه فيها بانتخابه رئيسا للاتحاد الوطني.

وأعرب رئيس الحكومة خلال المكالمة عن أمله لرئيس الاتحاد الوطني بالتوفيق في مهامه، في سبيل تعزيز التنسيق والتضامن بين جميع الأطراف لدعم حكومة الاقليم باتجاه تقديم المزيد من الخدمات لشعب كردستان.

حركة التغيير: نأمل أن يكون انتخابكم حافزا للوئام والعمل التضامني

السيد: بافل جلال طالباني

بمناسبة انتخابكم رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني، نتقدم اليكم بالتهنئة، آملين لكم النجاح في مهامكم وواجباتكم التنظيمية.

نأمل أن يكون هذا التغيير حافزا للوئام والعمل التضامني باتجاه حل المشاكل وإدارة حكم أفضل تكون في مستوى طموح المواطنين.

حركة التغيير

٢٠٢٢/٨/٣١

اياد علاوي: ستواصلون العمل مع القوى السياسية الوطنية لتصحيح المسار

الاخ العزيز بافل طالباني المحترم

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

أبارك لكم الثقة التي اولاها اياكم اخوانكم في الاتحاد الوطني الكردستاني بانتخابكم رئيسا للاتحاد، كلي امل بمواصلة نهج الاتحاد الوطني الكردستاني في تعزيز العلاقات التأريخية المشتركة بين ابناء البلد الواحد، ان ثورات الكرد ضد الظلم والدكتاتورية لم تكن كردية فحسب بل هي ثورات عراقية وان وحدة شعبنا الكردي هي مفتاح لوحدة شعبنا العراقي اجمع.

انني على ثقة بأنكم ستواصلون العمل مع القوى السياسية الوطنية لتصحيح مسار العملية السياسية وبما يلبي طموحات ابناء شعبنا الكريم.

اياد علاوي

٣١ آب ٢٠٢٢

الديمقراطية الآشورية: نهج مام جلال سيكون حاضراً من خلال قيادتكم

السيد بافل جلال طالباني المحترم

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

يسرنا في قيادة وقواعد الحركة الديمقراطية الآشورية ان نقدم لكم ومن خلالكم لقيادة وقواعد وجماهير الاتحاد الوطني الكردستاني بأحر التهاني والتبريكات بمناسبة انتخابكم لرئاسة الاتحاد ونيلكم الثقة في قيادة الاتحاد في ظل ظروف سياسية صعبة ومعقدة وطنياً وفي اقليم كردستان.

آملين بان نهج مام جلال سيكون مستمراً وحاضراً من خلالكم ومن خلال قيادتكم للاتحاد الوطني الكردستاني، ذلك النهج الوطني الذي ساهم ببناء العملية السياسية والديمقراطية في العراق والاقليم، بالرغم مما يشوب العمليتين السياسيتين من تداعيات خطيرة حاليا، مما يدعو الجميع العمل الجاد لاعادة الامور الى مسارها الطبيعي في استكمال بناء النظام الديمقراطي العادل وتحقيق الشراكة القومية والوطنية وتمثيل مكونات الاقليم والعراق بصورة عادلة دون وصاية او مصادرة لإرادتها.

نهنئكم مرة أخرى، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح في قيادة دفة الاتحاد الوطني الكردستاني لتحقيق الطموحات المشروعة للشعب الكردي الشقيق.

المكتب السياسي

للحركة الديمقراطية الاشورية

بغداد ٢٩ آب ٢٠٢٢

التزام بالعلاقات التاريخية التي تجمع حزبينا

الأخ العزيز بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني المناضل

تحية صادقة

بمناسبة انتخابكم رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني الشقيق، يسرنا أن نتوجه اليكم باسم المكتب السياسي لحزبنا الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، بأحر التهاني والتبريكات، ومن خلالكم الى قيادة حزبكم المناضل وجميع أنصاره ومؤيديه، متمنين لكم الموفقية والنجاح في مهامكم لما فيه خير شعبنا وقضيته القومية العادلة.

ويهمنا في هذه المناسبة أن نعبر عن التزامنا بالعلاقات التاريخية التي تجمع حزبينا الشقيقين (الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا)، التي أسسها الزعيمان الراحلان (مام جلال طالباني وكاك حميد درويش)، منذ أكثر من نصف قرن من الزمن، ونتطلع الى تعزيز هذه العلاقات وتعميقها في خدمة قضية شعبنا.

المكتب السياسي

للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

القامشلي ٢٠٢٢/٨/٣٠

البيشمركه القدامى: ندعو للمزيد من الإصلاحات ومواجهة الفساد

تلقى السيد بافل جلال طالباني، برقية تهنئة من جمعية بيشمركه الاتحاد الوطني الكردستاني القدامى بمناسبة انتخابه من قبل المجلس القيادي رئيسا للاتحاد الوطني.

وقال رئيس الجمعية فاروق عزيز قادر إن جمعيته وأعضاءها «تدعم وتساند سيادتكم في أي عمل يصب في خدمة اتحادنا»، معربا عن أمله في إجراء المزيد من الإصلاحات ومواجهة الذين يدعمون الفساد والمفسدين.

أصداء انتخاب طالباني رئيسا للاتحاد الوطني في الإعلام العربي

اجتماع المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني وإكمال مهام تصحيح مسار العمل الحزبي المتمثل بإلغاء نظام الرئاسة المشتركة وانتخاب بافل جلال طالباني رئيسا للحزب، لاقى أصداء واسعة عند النخب السياسية والقوى العراقية والإعلام العربي.

تلك الجهات اعتبرت أن التغييرات الداخلية في الاتحاد الوطني مصدر للاستقرار في الإقليم وتطبيق لسياسة الرئيس جلال طالباني الحكيمة، واعادة لثقل ومكانة الاتحاد الوطني في بغداد ولعب ادواره في الساحة العراقية المعقدة كما كان في السابق.

موقع «شفق نيوز» أعلن في خبر (بافل طالباني الرئيس المقبل للاتحاد الوطني الكردستاني)، فيما أشار موقع (بغداد نيوز) في نقله لخبر اجتماع المجلس القيادي وانتخاب الرئيس، إلى طالباني بالرئيس الأوحد، في حين لفتت قناة الرشيد في تغطيتها للخبر إلى إلغاء نظام الرئاسة المشتركة، مؤكدة أن رئيسا واحدا سيمثل الاتحاد الوطني في المرحلة المقبلة، فيما قالت موقع (الساعة) إن هناك إجماعا في قيادة الاتحاد الوطني لانتخاب طالباني رئيسا للحزب، أما موقع (الفرات نيوز) فعنونت "الاتحاد الوطني يمنح الثقة لبافل جلال طالباني رئيسا للحزب" وذكر اسم طالباني كرئيس للاتحاد الوطني.

بدورها تطرقت مواقع (وكالة أرض آشور الاخبارية) و(المربد) و(موازين نيوز) و(المسرى) و(هذا اليوم) و(المهجر) و(الأولى) و(الإتجاه الآخر) و(العراق نت) والكثير من المواقع والقنوات والوكالات، باهتمام إلى التغيرات الداخلية في الاتحاد الوطني، واصفين الاتحاد بصديق العراقيين الأمين.

ويأتي هذا الاهتمام الإعلامي من قبل المؤسسات الإعلامية العراقية بالتغييرات الداخلية للاتحاد الوطني بناء على الدور المؤثر للسيد بافل جلال طالباني ووفد الاتحاد الوطني في بغداد في التقريب بين القوى والأطراف العراقية ودوره المعتدل في حل المشكلات والخلافات أو التخفيف من حدتها.

قوباد طالباني: قريبون من الوصول إلى جني ثمار الإصلاحات

أكد نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني الاربعاء، عن قرب التوصل إلى نتائج الإصلاحات التي بدأها في قطاعات الحكومة المختلفة.

وقال طالباني في منشور على صفحته في موقع الفيسبوك، إن "الإصلاح عملية تحتاج إلى الاستمرار، كنا قد بدأنا فيها مع عدد من زملائنا في الحكومة"، مبينا أن "هناك خطوات جيدة اتخذت في القطاعات المختلفة".

وأكد "أننا قريبون من الوصول إلى جني ثمار تلك المهمة الملقاة على عاتقنا. تحدثنا مع هذا الفريق العزيز عن سبل تطوير وتنفيذ الإصلاحات التي نهدف من ورائها خدمة المواطنين عبر إدارة حكم رشيد".

*المسرى

أكد الباحث في الشأن السياسي محمد الياسري ضرورة الاسراع في تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة، مشددا على أن الإطار التنسيقي عليه البدء بالعمل على ذلك خاصة بعد إنسحاب زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر من العمل السياسي.

موقف الصدر وحكمة الإطار جنب البلاد الخطر

وقال الياسري خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يبث عبر شاشة قناة المسرى، إن الأحداث الدامية التي شهدتها المنطقة الخضراء وحالة الانفلات الأمني جعل القوى السياسية تدرك خطورة انزلاق البلاد مخاطر حقيقية تؤدي الى الهاوية، مضيفا ان حكمة وتعقل قيادات الاطار التنسيقي وموقف زعيم التيار الصدري سماحة السيد مقتدى الصدر دعوته لأنصاره بالإنسحاب وحل التظاهرات جنبت البلاد الخطر.

وأضاف بأن الأنظار اليوم تتجه إلى الإطار التنسيقي لعقد جلسة مجلس النواب المقبلة والذهاب إلى تشكيل الحكومة بالسرعة القصوى لأن الآن البلاد تواجه مخاطر حقيقية وخشية إندلاع الفوضى من جديد وهو ما يتطلب أداء حقيقيا وسرعة للخروج من الأزمة الراهنة.

خلافات البيت الشيعي مهما اشتدت فالحكمة والتعقل يضعان حدا لها

واشار الياسري إلى أن الأحداث الأخيرة أكدت أن الخلافات داخل البيت الشيعي مهما بلغت فإن الحكمة والتعقل تضع حدا لهذه الخلافات، لافتا الى ضرورة تكاتف المكونات الأخرى مع الشيعة، مشيدا بمبادرة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني الرئيس بافل جلال طالباني واصفا إياها بالمتميزة والمنسجمة مع الواقع العراقي، لكن بعض الأطراف

السياسية قد لا ترغب بها، مشيرا إلى أن هناك تعنت من بعض القوى السياسية الرافضة للحوار لكن بعد إنسحاب السيد الصدر بات الاطار التنسيقي هو من يمثل المكون الشيعي.

حل الخلافات الكردية كفيل بحسم الأزمة الراهنة

ولفت الياسري إلى ضرورة حسم الخلافات الكردية فحل هذه الخلافات سيكون فيصل الحسم للأزمة الراهنة، مشيرا إلى أنه في حال إتفق الكرد على مرشح واحد لرئاسة الجمهورية أو ذهبا بمرشحين فإن جلسة مجلس النواب يجب أن تعقد في الايام القليلة المقبلة ويتم فيها إنتخاب رئيس للجمهورية وتكليف مرشح تشكيل الحكومة، محذرا من التأخر في ذلك لأن هذا سيؤدي لإندلاع الفوضى.

السيد الصدر لن يعود إلى العمل السياسي إلا بأمر من مرجعه

وعن إعتزال السيد الصدر وهل يمكن أن يعود إلى ممارسة العمل السياسي مجددا، قال الياسري أن السيد الصدر لن يعود للعمل السياسي مرة أخرى، لأن هناك سبب شرعي وهو أن مرجع كبير كالسيد الحائري أفتى بشكل أساسي بأن يعود مؤيدوه وأتباعه ومقلديه الى سماحة السيد علي خامنئي، مبينا أن السيد الصدر رجل متشرع ولن يخالف الشرع ولا يمكن له العودة مرة أخرى، مشددا على أن السيد الصدر لن يعود للعمل السياسي ما لم يكن هناك أمر حقيقي من الفقيه الجامع أو المرجع الذي يعود إليه السيد الصدر.

لا يمكن إجراء انتخابات مبكرة قبل عام ونصف من الآن

وعن الذهاب إلى إنتخابات مبكرة في البلاد، شدد الياسري على أنه لا يمكن الذهاب إلى هذا الخيار قبل مدة لا تقل عن عام إلى عام ونصف العام، مبينا أن هناك قانون إنتخابات يجب تعديله وهناك مفوضية للانتخابات يجب أن تتغير، فضلا عن أنه يجب أن تكون هناك أرضية مهيئة لإجراء الانتخابات من إستقرار سياسي وأمني، مشيرا إلى أنه في حال قررت القوى السياسية إجراء الانتخابات فهي تحتاج الى مدة عام الى عام ونصف العام.

هناك جهات داخلية وخارجية تحاول إشعال حرب بين شيعة العراق

وفيما يتعلق بمخاوف الذهاب إلى إقتتال داخلي في العراق، قال الياسري إن سقوط النظام السياسي في العراق مستبعد ولا يمكن أن يأتي طرف وينهي العملية السياسية، فالقوة في البلاد موزعة على أطراف متعددة ولا أحد يستطيع فرض سطوته على النظام السياسي في البلاد، مشددا على أن توزيع القوى على القوى السياسي عامل إيجابي للنظام السياسي وضمان وقوع أي إنقلاب ضد النظام السياسي.

وختم الياسري بالتأكيد على أن هناك جهات داخلية وخارجية تحاول بإشعال حرب شيعية شيعية ولم تتوقف، محذرا من عودة الفوضى مرة أخرى إن إستمر الوضع على ما هو عليه، موضحا ان نهاية الفوضى والازمة الراهنة يكون بالذهاب إلى تشكيل حكومة جديدة بأسرع وقت.

المسرى

القبض على إرهابيَين آخرَين من شبكات داعش الإرهابية في بازيان

بعد نشر صور وشعارات داعش في الحساب الشخصي لـ (هـ، م، ع) في شبكة التواصل الاجتماعي فيس بوك وهو من سكنة قضاء بازيان، وقيام متهم آخر باسم (د، ف، ك) بإبداء الدعم للصور والمنشور، تابعت قواتنا الصور والمنشور، وكلفت قواتنا الخاصة بإجراء متابعات وجمع معلومات دقيقة عن المتهمين وتحديد هوية ومسكن الارهابيين والمقدمين على الجريمة، وبعد الحصول على معلومات دقيقة حول المتهمين، القي القبض عليهما في ٢٠٢٢/٨/٢٧ وفقا لأوامر السيد قاضي التحقيق واستنادا إلى المادة (٢) من قانون مكافحة الإرهاب، من قبل قوات عمليات مديريتنا في آسايش غرب السليمانية، في قضاء بازيان، وهما من القومية الكردية، وأحيلا الى القانون والتحقيق.

نطمئن المواطنين بأن أعيننا متربصة لتلك الشبكات والمتهمين الذين لايروق لهم الحرية والاستقرار وسيادة القانون، وسنلقي القبض عليهم بأسرع وقت وننفذ فيهم قرارات المحكمة.

إعلام وعلاقات

مديرية آسايش غرب السليمانية

رئيس الجمهورية: العراقيون يستحقون الأفضل ولن يقبلوا بغير إصلاح الوضع

إخوتي وأبنائي..

أيّها العراقيون الغيارى في رُبوع الوطن..

السلامُ عليكم ورحمة الله وبركاته..

أخاطبكم في هذا الظرف الدقيق، وأتوجهُ إليكم جميعاً بحديثٍ من القلب..

مؤلمٌ في الصميم ما طالعناهُ من دمٍ عراقي مهدور من الشهداء والجرحى من المتظاهرين والقوات الأمنية.. فدمُ أبنائنا غالٍ، ومشاهدُ الأمس هزّت نفوس كل العراقيين وجرحت مشاعرهم واعتصرت قلوبهم حزناً... وعلينا الإقرار بأن المنظومة السياسية والمؤسسات الدستورية عجزت عن تفادي ما حصل، وهو دليل على أن الخطر والأزمة حين تشتد لا يمكنُ تفاديها بالخطابات والتمنيات الطيبة، بل بالإرادة والقرار والعمل الوطني الحريص.

إن موقف سماحة السيد مقتدى الصدر لوقفِ أحداث العنف، هو موقفٌ مسؤول وشجاع وحريص على الوطن وهو محل تقدير عالٍ من العراقيين، وينبغي استثماره لصالح الخروج ببلدنا من الأزمة السياسية الراهنة عبر حلول مسؤولة ضامنة لتحقيق تطلعات الناس.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى المخلصين من أبناء قواتنا المسلحة من الجيش والشرطة والحشد الشعبي على تحلّيهم بالصبر والحكمة في التعامل مع الأحداث.

أبناءُ الرافدين اختبروا الفواجع على مدى عقودٍ من الزمن، ولن يسمحوا بالعنف حلاً لمشاكلهم، بل المسار السلمي الديمقراطي الدستوري وتحت سقف الوطن... شعبُنا وقواه الأمنية، الذي واجه إرهاب داعش نيابة عن العالم أجمع وبشجاعة عظيمة، لن يقعوا في فخ الفرقة الداخلية بين الإخوة.

إخوتي وأخواتي..

إن انتهاء أحداث العنف والصدامات وإطلاق الرصاص أمر ضروري ومهمّ لحقن دماء العراقيين، لكنه لا يعني انتهاء الأزمة السياسية المُستحكمة في البلد منذ أشهر... وما شهدناه ليس ازمة آنية فحسب، بل ازمةٍ مُستحكمةٍ مرتبطةٍ بمنظومة الحكم وعجزها، وكان صوت شعبنا المطالب بإصلاحها واضحاً ومسموعاً في احتجاجاتٍ متواترةٍ منذ عقد من الزمن، قوبلت بعدم الاكتراث وغياب الإرادة بل والتقليل من شأنها، وسيتواصل احتجاج الناس ويتصاعد اكبر اذا استمر الوضع الراهن دون إصلاح.

لقد دعوتُ سابقاً وكررتُها جهاراً نهاراً من منطلق مسؤولياتي الدستورية والوطنية، واقولها اليوم وبلا تردد.. نحنُ بحاجةٍ الى إصلاحات جدية تُعالج مكامن الخلل البنيوي في منظومة الحكم التي تعرّضت للتشكيك من المواطنين.. فلا يُمكن المراهنةُ أكثر على صبرِ شعبنا بالتطمينات ولا بالكلام ولا بالوعود... فالشعبُ مصدر السُلطةِ، ولا شرعية لأي عملية سياسية لا تعمل على تحقيق متطلبات الناس.

أقولها وبصراحة أن الانتخابات الأخيرة لم تُحقق ما يأملهُ المواطن.. انتخابات جاءت استجابة لحراك شعبي شبابي ناهض وغجماع وطني يُطالب بالإصلاح الحقيقي، ولكنها واجهت الكثير من الإشكالات والتحديات.. التأخير في تلبية التوقيتات الدستورية وتشكيل حكومة جديدة، وقضية استقالة الكتلة الصدرية الفائزة في الانتخابات، وما لها من آثار سياسية واجتماعية جسيمة.

وكذلك من الإشكالات الخطيرة هي نسبة العزوف الكبيرة للعراقيين عن المشاركة في الانتخابات أصلا.

إن الأغلبية الصامتة التي قاطعت الانتخابات والتي شكّلت أكثرَ من نصف الناخبين العراقيين هو جرس انذار وعقابٌ للأداء السياسي... يجب التوقف عند ذلك والتفكر كثيراً.. فالانتخابات في نهاية المطاف ليست غاية بحد ذاتها، بل وسيلة ومسار سلمي يَضمنُ مشاركة واسعة للعراقيين في تجديدِ خياراتهم وتحقيق تطلعاتهم في الاصلاح.

لقد آن الأوان لمصارحةٍ صادقة بين قوى الشعب.. فعاليات سياسية واجتماعية لتأسيس قاعدة رصينة وجديدة لإعادة بناء الدولة عبر نقاش حي يُشارك في صياغته الرأي العام الوطني.

المُصارحة المطلوبة يجب أن يكون أساسها خطوات عملية... فشعبنا يطالب بالعدالة الاجتماعية والحياة الحرة الكريمة وفرص العمل والخدمات الأساسية وهي ليست مطالب مستحيلة، إذا ما تكاتفنا جميعا وتجاوزنا ترسبات المراحل السابقة ومضينا الى الأمام مُتحدين لما يُعز شعبنا.

يقيناً إنّ الوضع الحالي لم يعد مقبولاً وغير قابل للاستمرار..

ولذلك فان إجراء انتخابات جديدة مُبكرة وفق تفاهمٍ وطني، يُمثل مخرجاً للازمة الخانقة في البلاد عوضًا من السجال السياسي او التصادم والتناحر... وأن تضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي وتستجيب لتطلعات العراقيين.

إن من الأسس الضرورية الآن هو التأكيد على الحوار الوطني.. حوارٌ صريح بجدول عمل واضح ومعلوم، يُطمئن المواطن ويضع خارطة طريق للمرحلة القادمة، وأن أمام الجميع مسؤولية تاريخية ووطنية وأخلاقية في الترفع عن الخلافات لصالح ما هو أغلى وأثمن، لصالح الوطن والتنازل من أجله ومن أجل شعبهِ الصابر، وتجاوز هذه المحنة قبل فوات الأوان.

إخوتي وأخواتي في الوطن..

علينا أن نكون صادقين أمام أنفسنا وأمام شعبنا بتقديم المصلحة العليا للوطن... فلا مناص بعد اليوم من الشروع بإصلاحات حقيقية، وقطعاً لا منصب أو موقع أهم من مصلحة الوطن، والأهم هو إصلاح الوضع جذرياً لوقف دوامة الأزمات.

إن معركتنا جميعاً هي معركة بناء الدولة، وهذا البناء لن يتحقق من دون احترام مرجعية الدولة والقانون والمؤسسات وترسيخ السيادة وعدم التجاوز على سلطة الدولة واستقلالها وسلامتها.

المحاصصة التي ترفض مغادرة واقعنا تُمثل إشكالاً خطيراً وعقبةٍ أمام الوصول الى الحكم الرشيد، فهي أبرز أسباب النزيف في بلدنا، بل إنها سببٌ في تعميق غياب الهوية الوطنية الجامعة لصالح هويات فرعية زجّت البلد ومواطنيه بتوترات

طائفية ومذهبية وعرقية.

وعليه، فإن استمرار الوضع الراهن سيُمكّن الفساد أكثر.. هذا السرطان الذي يهدد كيان الدولة، ويعرقل فرص تقدم بلدنا ويُكبّل إمكانيات وطننا الكفيلة بنقل شعبنا الى مصاف أخرى.. وما قضايا الفساد والتآمر على مُقدرات الدولة التي ظهرت الى الرأي العام مؤخراً سوى مؤشر الى الكارثة الحقيقية، وقطعاً تستوجب متابعة قانونية جدية.

إن ضرب منابع الفساد واسترداد ما تم نهبه وتهريبه هي معركة وطنية لن يصلح وضع البلد دون الانتصار فيها، وهذا يكون عبر تشريعات وقرارات إصلاحية قاسية تُبنى على الإرادة الموحدة.

الأشهر الماضية التي أعقبت الانتخابات، تؤكد ما ذهبت اليه رئاسة الجمهورية منذ أكثر من عامين، في الحاجة لتعديلات دستورية يجب الشروع فيها في الفترة المقبلة وعبر الآليات الدستورية والقانونية، لبنود شهدنا جميعاً على مسؤوليتها لمشاكل مُستحكمة.. بنود كرّست أزمات بدل حلها، وباعدت المسافات بدل تقريبها.

إن الأزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان هي الأخرى باتت غير مقبولة، وكبّدت البلد الكثير، وأوصلتنا لهذه اللحظة المفصلية حيث نواجه تبعاتها اليوم بسبب المماطلة والترحيل للمشاكل... وعليه يجب إطلاق حوار جاد بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان يضعُ حلولاً جذريةً دائمةً لا ترقيعية، ويأخذ في الاعتبار مصالح جميع المواطنين ولا يزج قوتهم وأرزاقهم في الخلافات السياسية.

المواطنون في البصرة والنجف والأنبار وبغداد والموصل لا يرتضون لإخوانهم في كردستان ان يتعرضوا للظلم والغبن في قوت عيشهم.

واجبنا أن نكون بمستوى المسؤولية الوطنية، وأن نعزز المكانة الحضارية التي يستحقها بلدنا وأن يقوم بدوره الإقليمي والدولي المحوري.. فلا يمكن القبول أن يكون البلد ساحة صراع الآخرين او منطلقاً للعدوان على أحد، بل ساحة للتلاقي والتواصل لدول المنطقة وتبادل المصالح المشتركة.

إخوتي وأخواتي..

في هذه المناسبة، نُجدد التأكيد على ضرورة الحوار عبر اجتماع وطني شامل للجميع، وأؤكد على دعمنا لدعوة الأخ دولة رئيس الوزراء للحوار الوطني بين الفرقاء السياسيين، وأدعو الإخوة في الإطار التنسيقي الى التواصل مع أخيهم سماحة السيد الصدر لتهدئة النفوس، والخروج في هذا الحوار الوطني بحل سياسي حاسم يتناول قضية الانتخابات الجديدة المُبكرة وتشكيلة الحكومة وإدارة الفترة المقبلة وبما يؤمن الاستقرار والتفاهم الوطني وكذلك الاستحقاقات الوطنية في الإصلاح لتأمين العيش الكريم الحر للعراقيين.

هذا البلد اختبر الفواجع والمحن خلال العقود الماضية وآن الأوان لطيّها... وإذ نستذكر الشهداء، ضحايا المقابر الجماعية والأنفال والقصف الكيمياوي في حلبجة والانتفاضة الشعبانية وضحايا الإرهاب والحرية والديموقراطية والإصلاح، فان الوفاء الحقيقي لهذه الدماء الزكية يكون عبر الاستجابة لتطلعات المواطنين ومعالجة الأخطاء المتراكمة وضمان عدم تكرار المآسي.

كما أدعو وسائل الإعلام الى تحمل مسؤوليتها المهنية والموضوعية في الحرص على السلم والأمن المجتمعيين، وتجنب خطاب الكراهية والتحريض والتأجيج.

تحية الى أبطال القوات المسلحة من الجيش والشرطة والحشد الشعبي والبيشمركَة المُرابطين في المدن والصحارى والقصبات ليخاطروا بحياتهم من أجل أمن واستقرار شعبنا وبلدنا.

العراق ينتظر منا الكثير، والعراقيون يستحقون الأفضل ولن يقبلوا بغير إصلاح الوضع وتجاوز الإخفاقات.. التاريخُ يُعلّمنا أن صوتَ الشعبِ أقوى، وإرادتهِ هي الأمضى.

حمى الله العراق والعراقيين من كل سوء ومكروه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

بايدن يدعو قادة العراق للانخراط في حوار وطني

تلقى رئيس مجلس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، الأربعاء، اتصالاً هاتفياً من الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، بحثا خلاله آخر مستجدات الأوضاع في العراق بعد الأحداث الأخيرة.

وأعرب الرئيس جوزيف بايدن خلال الاتصال عن دعم الولايات المتحدة لعراق مستقل وذي سيادة وعلى النحو المبين في اتفاقية الإطار الستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق.

وأشاد الرئيس بايدن بدور رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي وقيادته الحكيمة خلال تصاعد التوترات السياسية والأحداث الأمنية الأخيرة في البلاد.

وأعرب الرئيس الأمريكي عن إشادته بأداء القوات الأمنية العراقية، فيما قدم تعازيه لأسر شهداء العراق.

ودعا الرئيس جوزيف بايدن جميع القادة العراقيين إلى الانخراط في حوار وطني، لوضع خارطة طريق من أجل الخروج من الانسداد الحالي بما يتوافق مع دستور العراق وقوانينه.

وثمن الرئيس بايدن جهود الكاظمي لتهدئة التوترات في المنطقة من خلال الحوار والدبلوماسية، معرباً عن دعمه الكامل لهذه الجهود.

* عن المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء

ترحيب عراقي ودولي بنبذ الصدر للعنف ودعوات للصمت السياسي والاعلامي

انسحب أنصار مقتدى الصدر الثلاثاء، من المنطقة الخضراء في بغداد بعد أن أمهلهم زعيمهم ستين دقيقة لوقف كل الاحتجاجات، منددّاً باستخدامهم العنف بعد مواجهات بينهم وبين القوى الأمنية وأفراد الحشد الشعبي أسفرت عن مقتل ٢٣ منهم خلال ٢٤ ساعة.

وفور بدء الانسحاب، أعلن الجيش رفع حظر التجوّل الذي أعلنه الاثنين في البلاد الغارقة في أزمة حادة سياسية واقتصادية منذ الانتخابات النيابية التي جرت في ٢١ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٢١.

الصدر: أنتقد ثورة التيار لأنها خرجت عن سلميتها

وقال الصدر في مؤتمر صحافي عقده في النجف «إذا لم ينسحب كل أعضاء التيار الصدري خلال ستين دقيقة من كل مكان، حتى من الاعتصام، أنا أبرأ منهم... بغض النظر من كان البادئ، أمشي مطأطأ الرأس وأعتذر للشعب العراقي الذي هو المتضرر الوحيد مما يحدث». وأضاف «أنا أنتقد ثورة التيار الصدري لانها خرجت عن السلمية. بئست الثورة هذه... بغض النظر عمن هو البادئ. هذه الثورة ما دام شابها العنف، ليست بثورة».

فور انتهاء ندائه، بدأ أنصاره ينسحبون من المنطقة الخضراء في العاصمة التي تضمّ المؤسسات الرسمية والسفارات وتعتبر محصنة أمنيا. وسكت صوت السلاح.

وقال الصدر، انه «يثمن دور كل من عمل على درء الفتنة.. وأكد أن ماحصل من مواجهات مسلحة قد أحزنه». وأضاف أنه بغض النظر عمن بدأ الفتنة بين انصاره والمليشيات الموالية لإيران فإنه خجول مما حصل «وأسير الآن مطأطئ الرأس..

وأعتذر من الشعب العراقي المتضرر الوحيد مما يحدث والذي أحزنني كثيراً.. مشدداً بالقول «القاتل والمقتول في النار».

وزاد قائلاً «إن وطني بعدما كان أسير الفساد فأنه الآن أسير الفساد والعنف معاً».. وأضاف «كنت آمل أن تكون هناك احتجاجات سلمية بقلوب محبة لوطنها وبغض النظر عمن هو البادئ في القتال فإن ثورة عاشوراء التي أعلنها لم تعد ثورة التيار الصدري.

دور مشرف للكاظمي

وشكر الصدر القوات الأمنية التي وقفت على الحياد كما شكر عناصر الحشد الشعبي وليس قياداته.. كما شكر القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي وصف موقفه من الأحداث الأخيرة بأنه مشرف وحيادي فيما حدث. وشدد بالقول «لا نؤمن بالقتال فالدم العراقي حرام حرام.. نعم هناك مليشيات وقحة لا يجب أن تستمر «. وطالب أنصاره بالانسحاب من المنطقة الخضراء وإنهاء اعتصامهم أمام البرلمان خلال ٦٠ دقيقة.. وقال إنه اذا لم ينسحبوا فإنه سيبرأ منها. وشدد بالقول «لا تظاهرات بعد اليوم حتى لو كانت سلمية».

ورفض الصدر الإجابة على أسئلة الصحافيين السياسية مؤكداً أنه اعتزل العمل السياسي بشكل نهائي وأنه لن يجيب على أي سياسية منها.

يعود ويسمي القتلى شهداء

وفي تغريدة له بعد ساعات المؤتمر الصحفي، أعرب مقتدى الصدر، عن عزائه لـ»شهداء الثورة السلمية»، داعياً أصحاب الاختصاص من الجهات الرسمية «المطالبة بحقوقهم غير منقوصة».

وجاء في تغريدة للصدر: «رحم الله شهداء الثورة السلمية، فإني بعد أن أعزي نفسي بهم.. فإني أسأل الله الصبر والسلوان لعوائلهم والشفاء العاجل للجرحى». وأضاف: «وعلى أصحاب الاختصاص من الجهات الرسمية المطالبة بحقوقهم غير منقوصة فهذا أقل ما يمكن أن نرد من جميلهم».

مقتدى الصدر، ذكر أيضاً «أسأل الله أن يتوب على من حلم السلاح وأطلب منهم أن يكثروا من الإستغفار وأن لا يعودوا لمثل هذا العمل مستقبلاً حياً كنتُ أم ميتاً».

الكاظمي: تحمل الجميع مسؤولية أخلاقية

وثمن رئيس حكومة تصريف الأعمال في العراق، مصطفى الكاظمي، دعوة زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، بانسحاب أنصاره من البرلمان خلال ساعة واحدة، الثلاثاء.

وقال الكاظمي في تغريدة عبر حسابه بموقع «تويتر»، إن «دعوة مقتدى الصدر إلى وقف العنف تمثل أعلى مستويات الوطنية والحرص على حفظ الدم العراقي». وأشار إلى أن كلمة الصدر تحمل الجميع مسؤولية أخلاقية ووطنية بحماية مقدرات العراق والتوقف عن لغة التصعيد السياسي والأمني والشروع في الحوار السريع المثمر لحل الأزمات.

بيان الاطار التنسيقي: الاسراع بتشكيل حكومة خدمة وطنية

في الوقتِ الذي نعربُ فيهِ عن اسفنا وحزننا الشديدِ لما وقعَ من فتنةٍ عمياءٍ تسببت بسقوطِ ضحايا من أبناءِ شعبنا بسببِ مواقف غير مدروسةٍ أدت إلى ما حدثَ

فإننا نتقدمُ بالشكرِ الجزيلِ لكلِ موقفٍ وكلمةٍ وفعلٍ ساهمَ في إيقافِ هذه الفتنةِ ووضعَ حداً لنزيفِ دماءِ الاخوةِ من أبناءِ الوطن الواحد.

كما ونتقدمُ بالشكرِ والتقديرِ والامتنان إلى أبناءِ القواتِ الامنيةِ والحشدِ الشعبي لما تمتعوا بهِ من ضبطٍ للنفسِ والتزامٍ كبيرٍ بالمسؤوليةِ.

ولأجلِ منع تكرار ما وقعَ من فتنةٍ وانهاء الظروف التي تساعدُ عليها نرى ضرورةَ العمل بهمة راسخة والاسراعِ بتشكيلِ حكومة خدمةٍ وطنيةٍ تتولى المهام الاصلاحية ومحاربةِ الفسادِ ونبذ المحاصصةِ واعادة هيبة الدولة لينعم الجميع بالأمنِ والاستقرارِ والإسراع إلى تحقيقِ ما يصبو إليهِ أبناء شعبنا الكريم، وبمشاركةٍ واسعةٍ من جميعِ القوى السياسيةِ الراغبة في المشاركةِ

وندعو مجلسَ النوابِ وباقي المؤسسات الدستوريةِ للعودةِ إلى ممارسةِ مهامها الدستورية والقيام بواجبها تجاهَ المواطنين.

الرحمةُ للشهداءِ.

الشفاء للجرحى.

وحفظَ اللهُ العراقَ وأهله من كلِ سوء.

الاطار التنسيقي

٣٠/٨/٢٠٢٢

الحلبوسي يعلن الحداد ثلاثة أيام على أرواح ضحايا الاحتجاجات بالمنطقة الخضراء

كما أعلن رئيس مجلس النواب العراقي، محمد الحلبوسي، اعلان الحداد في مجلس النواب العراقي، لمدة ثلاثة أيام، على أرواح الضحايا الذين سقطوا في الاشتباكات المسلحة بالمنطقة الخضراء في بغداد، خلال يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين.

وصدر بيان صادر عن مجلس النواب العراقي، الاربعاء، ذكر فيه أن «رئيس مجلس النواب يعلن، وبناء على طلب النواب، الحدادَ في المجلس لمدة ٣ أيام على أرواح شهداء العراق من المتظاهرين المحتجين والقوات الأمنية بجميع تشكيلاتها، الذين راحوا ضحية الاحداث المؤسفة في اليومين الماضيين».

وحسب البيان، فقد دعا الحلبوسي إلى «إعلان الحداد العام في البلاد، راجياً المولى القدير أن يتغمدهم بواسع رحمته ومغفرته، ويلهم ذويهم الصبر والسلوان».

وزير الصدر يعود للتغريد بهجمات شديدة على الاطار التنسيقي

هذا وهاجم صالح محمد العراقي، المعروف بـ «وزير الصدر»، الاربعاء، ما دعاه بـ»شيخ الإطار»، قائلا «من يتبجّح بقتل السنة والشيعة ألا يقتل الثوار؟».

جاء ذلك في تدوينة للعراقي بعنوان «وخزة»، بعد اغلاق موقعه على تويتر لفترة، فيما يأتي نصها:

«من رآه سماحته يـشقّ فم صحفي.. فنهره.. ألا يطلق النار على الثوار؟!

من أراد قصف قبّة حرم أمير المؤمنين ألا يقـتل المتظاهرين بدم بارد؟!

من أمر بقـتل الجيش والشرطة في النجف الأشرف أيام الانتفاضة ألا يقــتل أبناء جلدته وعقيدته؟!

ثم من أراد أن يهـجم على النجف الأشرف والتسريبات تثبت ذلك.. ألا يقـتل المتظاهرين العزّل؟!

من يتبجّح بقـتل السنة والشـيعة ألا يــقتـل الثـوار!؟

من تسبب بمـقـتل ١٧٠٠ في معسكر سبايكر ألا يـقتل ثــوّار الإصلاح ؟!

فكيف تريدنا يا (شيخ الإطار) أن يجمعنا الحسين وهو سلام الله عليه لم يرض بالاجتماع مع يزيد؟!

فمن الآن لن يجمعنا أي شيء..

لكننا حبّاً بالوطن لا نريد أن يتزعزع سلم الوطن الأهلي.

ثم أدعوك يا (شيخ الإطار) أن يجمعنا و(إياك) فقط حب الحسين!!!!».

*** كما هاجم صالح محمد العراقي، المعروف بـ»وزير الصدر» الاربعاء، قوى الاطار التنسيقي، واصفاً مواقفهم بـ»الوقحة».

وذكر العراقي في منشور «لم استغرب ولا طرفة عين من مواقف (الاطار التنسيقي الوقح) ولا من (مليشياته الوقحة) حينما يعلنون وبكل وقاحة متحدين الشعب برمته وبمرجعيته وطوائفه بأنهم ماضون بعقد البرلمان لتشكيل (حكومتهم الوقحة) ومازال دم (المعدومين) غدرا من المتظاهرين السلميين وبطلقات مليشياتهم القذرة لم يجف.. وكأن المقتول ارهابي او صهيوني ولا يمت الى (المذهب) بصلة او الى (الوطن) بصلة».

واضاف العراقي «نعم تلك وقاحة ما بعدها وقاحة فلا دين لهم ولا اخلاق ولا يتحلون بقليل من (شرف الخصومة) فيا له من (ثالوث وقح) لا يعرف معنى الاصلاح ولا الثورة ولا السلمية ولا معاناة الناس على الاطلاق»، موضحاً «تلك ثلةٌ عشقت الفساد والمال والرذيلة وتغذت عليها كالدابة التي تغذت على العذرة فما عادت صالحة حتى للاكل، عشِقت الفساد الذي تتغذى وتنمو قوتها منه ولم تحاول ولو لمرة واحدة كشف ملف فساد واحد وكأنهم معصومون!!».

رئيس الاقليم مرحباً بقرار الصدر بالانسحاب: نؤيد موقفه الوطني المسؤول

الى ذلك، رحب رئيس اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، بقرار زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بسحب المتظاهرين من المنطقة الخضراء، واصفاً موقف الصدر بـ «الوطني المسؤول».

وقال رئيس اقليم كردستان، في تغريدة على موقع تويتر: «نرحب بموقف سماحة السيد مقتدى الصدر ومطالبته بإنهاء التوترات وسحب انصاره من المنطقة الخضراء، ونؤيد موقفه الوطني المسؤول»، راجياً ان «يعم الأمان والاستقرار البلد».

وجدد نيجيرفان بارزاني دعوته لكل القوى والاطراف للحوار من أجل حل المشاكل في العراق وإنقاذ البلد من «هذا الوضع الصعب».

المالكي: من يشعل الحرب ليس هو من يوقفها او يتحكم بمساراتها

بسم الله الرحمن الرحيم

(واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة)

صدق الله العلي العظيم

ايها الشعب العراقي الكريم

ايها المضطلعون بالمهمة العليا للسلطات الثلاث

ايها المنخرطون في صفوف القوى الوطنية العراقية

لم يبق مبدأ او مقولة وطنية لم يصرح بها السياسيون من جميع القوى الوطنية ولكني يطيب لي التذكير بالمعطيات التالية :

اولاً : ان القوة لا يمكنها ان تفرض واقعاً سياسياً يكره الاخرين على المضي وفق بوصلتها..

ثانياً : ان من يشعل الحرب ليس هو من يوقفها او يتحكم بمساراتها، كما ليس هو من يجني ثمارها، بل ان هناك مؤثرات داخلية وخارجية هي من تبدأ بتحريك المشهد الدموي او توقفه.

ثالثا: ان الجميع تعاهدوا على حفظ النظام السياسي والعمل تحت مظلة الدستور والقانون وعلينا ان ندين اية ممارسة خاطئة من اي طرف منا دون مجاملة وموارية.

رابعاً : ان مؤسسات الدولة الشرعية لها كامل الحصانة والاحترام وفق القانون، وان الاعتداء عليها جريمة كبرى تعاقب عليها القوانين، وتعدّ نسفاً وتخريباً للحياة السياسية وتجاوزاً على الديمقراطية التعددية.

خامساً : تكفينا تسعة عشر عاماً من سياسات العنف والخصام بين هذا المكون او ذاك وبين تلك الجهة السياسيه وتلك، لم يجن الشعب العراقي منها غير الالم والمعاناة والاحتراب وضياع فرص البناء والتقدم. وان من يضع العراق في قلبه وعقله، لابد له من ان ينسجم مع هذه القناعه والادعاء ويلتزم السياقات الدستورية في خطواته السياسية، ويحتكم الى منطق العقل والمصلحة الوطنية والشرعية، ويخضع لحكم الدستور الذي تترجمه السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية.

سادساً : ان الشعب مصدر السلطات، فأين هو في ثقافة ومنطلقات القوى السياسية، ام انه لافتة مغرية ومنصة لبلوغ الغايات الشخصية والفؤية، فيما ان المطلوب من الشعب ان يحاكم وينتقد الممارسات الخاطئة وغير القانونية على ضوء الوعي الدستوري لديه.

سابعاً : بقي ما نقوله دوما ونلتزم به كجزء بنيوي من ممارساتنا السياسية، وهو الابتعاد عن العنف والقوة اللاقانونية، والخروج على النظام وتخريبه، ولابد للقوى السياسية جميعها سواءاً كانت ممثلة بالحكومة او معارضة، من الاحتكام لمقررات صوت الشعب الذي يختزله مجلس النواب الشرعي عبر قراراته وقوانينه ومواقفه، والالتزام باحكام السلطة القضائية والمحكمة الاتحادية باعتبارها الفيصل الدستوري في الخصومات، والتعاطي مع السلطة التنفيذية باعتبارها مسؤولة عن تنفيذ القوانين ورعاية مصلحة الشعب في ما يصبو اليه، باحترام مؤسساتها وقراراتها، وهذه هي الكلمة السواء التي علينا ان نجتمع عليها بكل انتماءاتنا وهوياتنا المختلفة.

وأنتهز الفرصة اليوم لأقدم شكري الجزيل للحشد الشعبي والتزامه وانضباطه وعدم تعامله بانفعال مع الازمات، في وقت تمثل امامنا تضحيات الالاف من ابنائه في رد الهجمات البربرية الداعشية على العراق..

كما اوجه شكري الى ابنائي في القوات المسلحة الذين ابدوا انضباطاً كبيرا وصبرا رائعاً وهم يواجهون الرصاص المنفلت والصواريخ التي لاتميز بين رجل وامرأة وطفل

فشكرا لهم وتمجيدا لشجاعتهم وبسالتهم في اداء الواجب..

الرحمة والرضوان لجميع الشهداء والشفاء للجرحى..

اللهم احفظ العراق واهله.

(رب اجعل هذا بلدا امنا وارزق اهله من الثمرات).

نوري المالكي
الامين العام لحزب
الدعوة الاسلامية
٣٠ اب ٢٠٢٢

العامري يدعو الى الصمت السياسي والاعلامي

بسم الله الرحيم

حب الحسين يجمعنا.. حب الحسين يوحدنا.

ونحن على اعتاب زيارة الاربعين المقدسة، حيث نستذكر لوعة استشهاد ابي الاحرار واهل بيته واصحابه ونجدد المأتم الخالد في هذه الايام الحافلة بمشاعر الولاء والحب لأهل بيت النبوة عليهم السلام، أقسم على كل الاخوة القادة والقوى السياسية بمصاب الحسين عليه السلام ان يعلنوا الصمت السياسي والاعلامي وان يعتمدوا خطابا معتدلا يجمع ولا يشتت ويوثق ولا يفرق، وان يكفوا عن التصريحات التي تبعث على الحقد والكراهية والضغينة، وان لا نتحدث في ايام الحسين الا

عن رسالة الحسين في مواجهة الظلم والعدوان ورفض الخضوع للظالمين.

فلتتظافر كل الجهود من اجل تهيئة المستلزمات المطلوبة لانجاح هذه الزيارة المقدسة، ومن اجل تهدئة النفوس، واعادة الثقة والمودة بين ابناء الوطن الواحد، وبين ابناء المذهب الواحد، وبين ابناء الشهيدين الصدرين العزيزين.

وان شاء الله ببركة دم الحسين الطاهر سنتجاوز هذه الاحداث وآثارها الاليمة والحزينة.

اللهم وحد كلمتنا على التقوى واجمع قلوبنا على الهدى.

هادي العامري
٣١ آب ٢٠٢٢

الحكيم: الوطن يعيش تحدي الوجود

شهدنا خلال اليومين الماضيين أحداثا مؤسفة سالت خلالها دماء عزيزة وأن النظر بعين الحكمة والحقيقة لما حصل يحتم علينا حث الخطى وتكثيف العمل من أجل بناء الدولة القوية العادلة التي كنا ومازلنا وسنبقى ننادي بها وندعو لتحقيقها انطلاقا من إيماننا العميق بأنها الضمانة الوحيدة لعدم تكرار ما حصل أو سيحصل من خطوب ومطبات تكلف شعبنا مزيدا من المحن والمآسي.

إن وطننا الحبيب يعيش تحدي الوجود وهو ما يتطلب تغليب لغة العقل والمنطق والحوار لما فيه مصلحة شعبنا وتغليبها على كل المصالح الفئوية والحزبية الضيقة.

عمار الحكيم
رئيس تيار الحكمة الوطني

الخزعلي: القضية أصبحت أكبر من مجرد خلاف سياسي

بدوره قال الأمين العام لعصائب أهل الحق قيس الخزعلي، الثلاثاء، إن اعداء العراق عملوا على «حرب أهلية تهدد السلم المجتمعي»، وفيما أشار إلى أن ما كان مخططاً له لم يحصل، أكد أن عقد جلسة البرلمان وتشكيل الحكومة هي «المسألة التي ستقطع نزاع القوم وهي الحل الجذري».

وذكر الخزعلي في كلمة متلفزة، أن «ما حدث هو انتشار مجاميع مسلحة في غالبية محافظات الوسط والجنوب، وهذه المجاميع استعملت مختلف انواع الأسلحة وأرعبت المواطنين». وأضاف، «قامت بعض هذه المجاميع بتطويق حقول النفط في محافظتي البصرة وذي قار مما يعتبر تهديدا اقتصاديا، و غير ذلك حصل تهديد لزوار الإمام الحسين عليه السلام وبالنتيجة تهديد لوضع الشعائر الحسينية المقدسة ولو استمر الوضع لربما أثّر على زيارة الأربعين». ومضى قائلاً إن «المجاميع المسلحة قامت بتهديد الوضع الاقتصادي بعد محاصرة مصافي النفط في البصرة»، مشيراً إلى أن «وسائل إعلامية مُحددة كانت تصُب الزيت على النار».

وتابع الخزعلي أن « القوات الأمنية وجهت بخلاف واجبها من أجل خلق الفوضى وذلك لإعطاء ذريعة لاستمرار الحكومة الحالية ولكن لم يحصل ما كان يُخطّط لهُ الأعداء بسبب الحصانة المجتمعية وَوَعي الشّعب». وأكد أن «قادة الحركات الذين أحرقت مقراتهم التزموا الصبر والتروي والحكمة وفوّتوا الفرصة على الأعداء»، لافتاً إلى أنه «من الضروري الالتزام بأوامر المرجعية، لأنّها الأعرف والابصر، ولو أخذ كل شَخص ما تأمر به المرجعية لما حَصَل ما حَصَل بالأمس».

وعدّ الخزعلي أن «القضية أصبحت أكبر من خلاف سياسي فقد وَصَلَت إلى تهديد حياة الناس، وأن تطبيق القانون يَعني ضمانة عَدَم مُخالفة القانون والجماعة التي لا تُحاسَب لخرقها القانون تعاود خَرقه».

وشدد الأمين العام للعصائب على أن «عقد جلسة البرلمان وتشكيل الحكومة هي المسألة التي ستقطع نزاع القوم وهي الحل الجذري».

ائتلاف العبادي يقدّم رؤية من خمس نقاط لـ«تصفير الأزمة السياسية»

هذا ودعا ائتلاف النصر بزعامة حيدر العبادي الاربعاء، الى تصفير الأزمة السياسية، والاتفاق على خارطة طريق من مرحلتين.

وذكر الائتلاف في بيان، انه «بعد أحداث ٢٩-٣٠ آب المأساوية والمُفجعة والتي سقط فيها شهداء وجرحى وأصابت قلب الوطن بالصميم، يحيط «ائتلاف النصر» الرأي العام والقوى المعنية برؤيته للتعاطي مع الأزمة:

١. على القوى السياسية تصفير الأزمة، وطي صفحة فاجعة أحداث ٢٩-٣٠ آب ٢٠٢٢ وما قبلها، والشروع الجاد والبنّاء لرسم مراحل حل وطني دستوري متفق عليه بين جميع الأطراف، وبسقوف زمنية سريعة، بعيداً عن عقلية المنتصر وروح الكراهية وكسر الإرادات، فالجميع أخوة وطن وشركاء مصير.

٢. أي حل يجب أن تترجمه خارطة طريق واضحة ومحل اتفاق الجميع، تستند إلى قواعد دستورية وقانونية ومؤسسية شرعية، ولبلوغها لابد من انتهاج الحوار والتحلي بالروح الإيجابية وتحمّل المسؤولية المشتركة، والتقليل من سقوف المطالب، واعتماد التنازلات المتبادلة، خدمةً للصالح العام.

٣. نرى ضرورة الإتفاق على خارطة طريق على وفق مرحلتين، المرحلة الأولى حل الأزمة الراهنة بما ينهي الإنسداد القائم، والمرحلة الثانية الاتفاق على خطوط عريضة لإصلاح النظام السياسي ليتمكن من تجاوز مصداته الذاتية، ويكون كفوءاً وصالحاً وقادراً على إدارة الدولة.

٤. نجدد رؤيتنا التي طرحناها في ٢٢ حزيران ٢٠٢٢، بضرورة اعتبار المرحلة القادمة إنتقالية يتفق على مدتها، تنتهي بانتخابات مبكرة جديدة وعادلة ومحل اتفاق على قوانينها وآلياتها، وتشكيل حكومة جديدة محل اتفاق بين الأطراف كافة، مهمتها الأساس تمشية أمور الدولة والإعداد لانتخابات نزيهة تؤسس لمرحلة دستورية سليمة.

٥. على المرحلة الدستورية الناتجة عن الإنتخابات المبكرة القادمة أن تعتمد الإصلاح والتغيير بالحياة السياسية والنظام السياسي لتفادي تكرار الأزمات. فدونما إصلاحات جريئة وحقيقية لكل ما هو خاطئ وفاسد فلا أمل بنظام أفضل يستطيع القيام بمهام الدولة سياسياً وأمنياً واقتصادياً وسيادياً.

وزير الدفاع: الجيش العراقي أثبت أنه على قدر المسؤولية وفوق كل الشبهات

لا يسعنا الا ان نقدم شكرنا وتقديرنا إلى أبطال قواتنا المسلحة بمختلف مسمياتها وتشكيلاتها على ما بذلوه من جهود لحماية مؤسسات الدولة والممتلكات العامة والخاصة ولضبط النفس ووقوفهم على مسافة واحدة من الجميع وعدم الانحياز لأية جهة، خلال الأحداث التي جرت يوم ٢٩ آب ٢٠٢٢.

وأقدم شكري وتقديري لتلبيتكم نداء الوطن وحرصكم الشديد على الحفاظ عليه رغم الأزمة الكبيرة التي مر بها البلد.

لقد اثبت الجيش العراقي أنه على قدر المسؤولية وأثبت أيضاً انه فوق كل الشبهات وأن واجبه الأساسي هو حماية الوطن والشعب.

ولا ننسى ونحن نشكر أبناءنا في القوات المسلحة أن نبتهل لله سبحانه وتعالى بان يرحم الشهداء الأبطال من المنتسبين الذين توسموا بوسام الشهادة في سبيل الوطن، وندعوه جل في علاه ان يمن على الجرحى الأبطال بالشفاء العاجل.

حفظ الله وطننا وشعبنا، وأدام الجيش العراقي سوراً للعراق العظيم.

جمعة عناد سعدون
وزير الدفاع العراقي
٣٠ آب ٢٠٢٢

الأعرجي يترأس اجتماعا للجنة تقصي الحقائق الخاصة بأحداث الخضراء

تنفيذا لتوجيهات القائد العام للقوات المسلحة، مصطفى الكاظمي، ترأس مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي الأربعاء، اجتماعا للجنة تقصي الحقائق الخاصة بأحداث الخضراء، والتي تشكلت بأمر القائد العام للقوات المسلحة برئاسة مستشار الأمن القومي وعضوية ممثلين عن رئاسة أركان الجيش والعمليات المشتركة ووكالة الاستخبارات وجهاز المخابرات والأمن الوطني.

وتتولى اللجنة مسؤولية تقصي الحقائق عن الأحداث التي جرت داخل المنطقة الخضراء، والتي أدت إلى استشهاد وجرح عدد من المتظاهرين والقوات الأمنية.

وتمخض عن الاجتماع تشكيل لجان فرعية، للتحرك بشكل ميداني، من أجل تقصي الحقائق في أحداث المنطقة الخضراء.

كما وجه الأعرجي، بأن يكون التحقيق بشكل حيادي، مؤكدا أن الذين استشهدوا وجرحوا هم جميعا أبناؤنا، ولا نميل في تقصي الحقائق إلا للعراق.

الحشد الشعبي يثمن دعوات التهدئة ووقف العنف

بعد انطلاق الفتوى المباركة لمرجعنا الكبير سماحة السيد السيستاني (دام ظله) أسس الحشد الشعبي المبارك وكان من أولوياته حفظ أرواح العراقيين وممتلكاتهم بغض النظر عن انتمائهم أو توجهاتهم وهذه عقيدة تربى عليها صناع النصر.

لقد عاش شعبنا العراقي خلال ٢٤ ساعة الماضية في حالة من الخوف والرعب جراء أعمال العنف التي مورست في عدد من مدن العراق وبالأخص في قلب العاصمة بغداد والتي سقط على أثرها العشرات من الضحايا.

ويثمن الحشد الشعبي دعوات التهدئة ووقف العنف المسلح التي أطلقها سماحة السيد مقتدى الصدر ظهر اليوم، ويدعو في نفس الوقت إلى بسط الأمن والعمل بالواجبات الوطنية وفق القانون والدستور.

وتود الهيئة التأكيد لأبناء شعبنا العزيز بأن مقاتليها ما يزالون منهمكين في أداء واجبهم المقدس في ملاحقة فلول وبقايا التنظيمات الإرهابية في مختلف قواطع العمليات، وقد تمكنت في ذروة الأحداث التي شهدتها البلاد خلال الساعات من تحقيق إنجاز أمني جديد وتوجيه ضربة موجعة لفلول «داعش» الإرهابي في محافظة نينوى والتي سنوافيكم بتفاصيلها لاحقا.

المجد والخلود للشهداء من قواتنا الامنية البطلة الذين سقطوا نتيجة هذه الفتنة والشفاء العاجل للجرحى وجنب الله شعبنا الصابر الفتن وحفظه من كل مكروه.

هيئة الحشد الشعبي
٢٠٢٢/٨/٣٠

«حلّ البرلمان سيخلق مشكلة مشابهة لانسحاب الصدريين منه»

ودعا تحالف الفتح المنضوي في الإطار التنسيقي، الاربعاء، إلى وضع خارطة طريق للخروج من الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد.

وقال عضو التحالف عبدالحسين الظالمي في تصريح للقناة الرسمية «الجميع مسؤول عن إيجاد خارطة طريق لحلول واقعية، والحوار هو الحل». واضاف، «نطالب جميع الأطراف السياسية بالتنازل.. الدماء لم تجف وآثار ما حدث ما زالت عالقة في أنفسنا ويجب أن نتعلم من درس ما حصل خلال اليومين الماضيين».

وتعليقاً على مبادرة ائتلاف النصر قال الظالمي: «النصر جزء من الإطار ومبادرته تحظى باحترام الإطار»، مبيناً، «نبحث عن خارطة طريق تخلق حالة إجماع وطني». وبين، أن «حلّ البرلمان سيخلق لنا مشكلة مشابهة لانسحاب الكتلة الصدرية منه، وإعادة الانتخابات ستحتاج إلى سنة وشهرين تماماً».

ملك الاردن يؤكد حرص بلاده على أمن واستقرار العراق

على الصعيد الدولي والاقليمي، فقد تلقى رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الثلاثاء ٣٠ آب ٢٠٢٢، اتصالاً هاتفياً من جلالة الملك عبدالله الثاني ملك الأردن.

وأبدى جلالة الملك عبدالله، خلال الاتصال، الهاتفي حرص ودعم المملكة الأردنية الهاشمية لأمن واستقرار الشعب العراقي، مشيراً إلى العلاقة المتينة التي تجمع البلدين الشقيقين، معرباً عن أمله في تجاوز الأزمة السياسية عبر الحوار والتلاقي وبما يحقق الأمن والاستقرار والرخاء للعراقيين.

وعبّر الرئيس برهم صالح عن شكره وتقديره إلى جلالة الملك عبد الله الثاني لحرصه ومتابعته الأوضاع في البلد، لافتاً إلى الجهود القائمة لدعم مسارات الحوار بين القوى السياسية وصولا إلى حلول تضمن سلامة العراق والعراقيين، منوهاً إلى عمق العلاقة الطيبة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين، وأهمية تعزيزها في مختلف المجالات وبما يحقق المصالح المشتركة.

** كما تلقى رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الثلاثاء، اتصالاً هاتفياً من العاهل الأردني جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين.

وجرى خلال الاتصال التطرق إلى جهود الحكومة في مواجهة التحديات التي تشهدها الساحة العراقية.

وعبر جلالة الملك عبدالله الثاني عن تضامن الأردن مع الشعب العراقي الشقيق، مشيداً بدور الحكومة العراقية وإجراءاتها في التهدئة، ولاسيما مبادرة رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي للوصول إلى حلول تضمن أمن العراق واستقراره.

وقد أبدى رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي امتنانه للعاهل الأردني، ووقوف الأردن الشقيق إلى جانب الشعب العراقي في الأحداث الأخيرة، مجدداً أهمية تطوير العلاقات بين العراق والأردن بما يضمن تحقيق مصالح الشعبين الشقيقين.

واشنطن تشدد على «الحوار» لحل الأزمة في العراق

وشجعت الخارجية الأمريكية الثلاثاء، جميع الأطراف في العراق على حل خلافاتها من خلال الحوار والمشاركة بعد ساعات من انتهاء المواجهات التي خلفت ٣٠ قتيلا في المنطقة الخضراء بالعاصمة العراقية.

وفي مؤتمر عبر الهاتف، اعتبر نائب المتحدث باسم الخارجية فيدانت باتيل، أن هذه قضية عراقية وليست قضية أمريكية، لافتا إلى التأكيد المستمر «على التزام حكومة الولايات المتحدة بعراق قوي ومستقر ومزدهر».

وأضاف باتيل: «نحن نؤمن بأن الشراكة الستراتيجية الطويلة الأمد والعميقة ومتعددة الأوجه مع العراق تخدم كلا من الشعبين العراقي والأمريكي».

كما رحبت سفيرة الولايات المتحدة في العراق بإنهاء الصراع وانسحاب المتظاهرين من المؤسسات الحكومية ببغداد.

وقالت ألينا رومانوسكي "ترحب الولايات المتحدة بالدعوات التي وجهت مؤخرا إلى المتظاهرين بإنهاء الصراع فورا والانسحاب من المؤسسات الحكومية، وتشجعنا التقارير التي تفيد بأن المشاركين في الاعتصام قد بدأوا يتفرقون". وأضافت "نحث جميع المواطنين على السماح لمؤسسات الحكومة العراقية بمواصلة عملها لدعم أمن العراق واستقراره وسيادته، حيث لايمكن حل التحديات العاجلة التي يواجهها العراق إلا من خلال الحوار الجاد. وحان الوقت الآن".

كما أعربت السفير الأمريكي لدى بغداد آلينا رومانوسكي الأربعاء، عن تضامنها مع عوائل ضحايا أحداث المنطقة الخضراء، فيما دعت إلى الحوار منعا لتكرار هذه الأحداث.

وقالت في تغريدة إنه "نُـشعر ببالغ الأسى مع الأسر المفجوعة الذين فقدوا أحباءهم خلال مظاهرات الأيام القليلة الماضية ونتمنى الشفاء العاجل للكثيرين الذين ما زالوا مصابين". وأضافت أنه "نشارك في الدعوة إلى الهدوء وضبط النفس والحوار بين جميع الأطراف حتى لا تتكرر هذه الأحداث المأساوية ابداً".

الأمم المتحدة: على السياسيين أن يفكروا بأفضل حلّ للعراقيين

وقد أكد المتحدّث باسم باسم منظمة الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، أنه على السياسيين العراقيين ان يضعوا خلافاتهم جانباً وأن يفكروا بأفضل حلّ لجميع العراقيين.

جاء ذلك في تعليق المتحدث باسم الأمم المتحدة حول الأوضاع السياسية الراهنة في العراق، عقب يومين من المواجهات الدامية بين انصار التيار الصدري وفصائل مسلحة في بغداد.

واعرب دوجاريك عن قلق لبمنظمة الأممية من الأوضاع السياسية الراهنة في العراق، بقوله: «نحن قلقون من المشاهد التي رأيناها أمس في بغداد»، مؤكدا انه «من الضروري ان يجري السياسيون حواراً بنّاء في المستقبل».

وأشار المتحدّث باسم الأمم المتحدة الى دور المنظمة في التعامل مع العراق، مبيناً انه «لدينا مهمّة سياسية ووجود انساني في العراق».

دوجاريك شدّد على ضرورة انهاء الأزمة السياسية في العراق، مشدّدا أنه «على السياسيين ان يضعوا خلافاتهم جانباً ويفكروا بالحلّ الأنسب للشعب العراقي كافة».

السعودية تعلق على التطورات السياسية والأمنية الأخيرة

وتلقى وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، الثلاثاء، اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجيّة السعودي فيصل بن فرحان.

وأعرب الأمير فيصل بن فرحان وفق بيان صدر عن الخارجية العراقية حمل مضمون الاتصال الهاتفي، عن «تضامن المملكة العربيَّة السعوديَّة مع جُمهُوريَّة العراق حكومةً وشعباً ازاء التطورات الأخيرة»، مُؤكّداً «دعم المملكة لكافة الجُهُود الراميّة إلى تجنيب العراق وشعبه الشقيق ويلات الانقسام والصراع الداخليّ، مُضيفاً أنَّ بلاده تدعم أمن واستقرار العراق».

وفي جانب أخر بحث الجانبان «مُخرجات زيارة وزير الخارجيَّة فؤاد حسين إلى الجُمهُوريَّة الإسلاميَّة الإيرانيَّة، كما تطرقا إلى العلاقات الثنائيَّة بين الرياض وطهران».

وقالت وزارة الخارجية السعودية، الثلاثاء، إنها «تتابع ببالغ القلق والاهتمام تطورات الأحداث الجارية في جمهورية العراق الشقيقة»، معربةً عن «أسفها لما آلت إليه التطورات من سقوط عددٍ من الضحايا وإصابة آخرين.»

ودعت السعودية جميع الأطراف والقوى السياسية في العراق إلى «الوقوف صفاً واحداً للحفاظ على مقدرات ومكتسبات العراق وشعبه الشقيق، كما تدعم المملكة كافة الجهود الرامية إلى تجنيب العراق وشعبه الشقيق ويلات الانقسام والصراع الداخلي».

وحثت المملكة جميع الأطراف والقوى السياسية في العراق على «اللجوء للحلول السلمية لمعالجة مطالب الشعب العراقي الشقيق، بما يضمن الأمن والاستقرار والازدهار للبلاد وشعبها، سائلة المولى – عز وجل – أن يحفظ العراق وشعبه من كل شرٍ ومكروه».

الامارات: استقرار العراق مطلب عربي وإقليمي عاجل

واعتبرت الإمارات الثلاثاء، أن استقرار العراق «مطلب عربي وإقليمي عاجل»، داعية الأطراف بالبلاد إلى ضبط النفس والعودة للحوار.

وقال «أنور قرقاش»، المستشار الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات في تغريدة عبر «تويتر»: إن «استقرار العراق مطلب عربي وإقليمي عاجل». وأضاف: «لا بديل للتهدئة وضبط النفس والحوار البناء بين العراقيين في هذه المرحلة الحساسة

ليخرج العراق من أزمته»، مشيرا إلى أن «المواجهة والعنف ليست في مصلحة العراقيين والمنطقة».

من جهته دعا نائب رئيس شرطة دبي، ضاحي خلفان، سنة العراق للالتفاف حول رجل الدين مقتدى الصدر، معتبرا أنه يعبّر عن وجهة نظر وطنية ترفض التدخل الأجنبي في البلاد وتقف في وجه الفساد.

وقال خلفان في سلسلة تغريدات نشرها عبر صفحته الرسمية على موقع تويتر: «الصدر ضد التدخل الخارجي في العراق.. أنا معاه.. الصدر ضد المليشيات المسلحة أنا معاه.. الصدر ضد الفساد أنا معاه»، حسب قوله.

وتابع نائب رئيس شرطة دبي قائلا: « مقتدى الصدر عنده جوازين وانتمائين مثل العديد من قادة العراق..او انه عراقي الانتماء..؟؟ الصدر يحتل الصدارة في حب العراق.. كفى تلاعبا بالألفاظ»، وأردف: « مطالب الصدر عقلانية ومنطقية وطرحه صحيح ١٠٠٪»، حسب تعبيره.

وأضاف خلفان قائلا: « أمامكم حزب عراقي..ومليشيا تدعمها ايران..أي جانب تقفون معه..المنطق يقول الحزب العراقي»، وتابع: «صدقوني أن الالتفاف حول مقتدى الصدر هو الخيار الصحيح للعراقيين والعراق»، على حد قوله.

ورأى نائب رئيس شرطة دبي أن الصدر على صواب قائلا: «هذا رأيي استجابة لمغرد عراقي طرح علي سؤال ما رأيك في ما يجري في العراق..رأيي.الصدر صح»، ثم ختم قائلا: « على جميع السنة في العراق دعم مقتدى الصدر لأن الصدر يعني عراق بلا تدخل اجنبي»، على حد تعبيره.

رئيسي: مرجعية العراق تؤدي دورا مهما في استقرار البلد

اعتبر رئيس الجمهورية آية الله ابراهيم رئيسي، مبادرات واجراءات العراق لتحسين مناخ التعاون بين دول المنطقة دون تدخل الاجانب مؤثرا في تعزيز التضامن الاقليمي وقال ان اعادة بناء وتعزيز العلاقات بين السعودية وايران يخدم امن المنطقة.

وقال آية الله رئيسي خلال استقباله وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، مساء الاثنين، إن الأمن والاستقرار في العراق ممكن فقط عبر الحوار بين جميع التيارات السياسية في هذا البلد، على أساس الدستور ولغرض التفاهم حول تشكيل حكومة جديدة لحل مشاكل الشعب العراقي وان دور المرجعية مهم جدا في هذا الصدد.

وثمّن مشاورات الحكومة العراقية حول الشؤون الإقليمية، وقال: أن مبادرات العراق وإجراءاته لتحسين أجواء التعاون بين دول المنطقة دون التدخل الأجنبي ستكون مؤثرة في تعزيز التضامن الإقليمي.

ووصف آية الله رئيسي الجولات الخمس للحوار بين إيران والسعودية بوساطة العراق بأنها كانت مفيدة، وأكد أنه مع استكمال تنفيذ الاتفاقات السابقة سيتمهد الطريق لتعزيز التفاعل.

وقال رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الايراني إن إعادة بناء وتعزيز العلاقات بين السعودية وإيران مفيد لأمن المنطقة.

من جانبه أعرب وزير خارجية العراق، فؤاد حسين، في هذا اللقاء، عن تقديره لدعم الجمهورية الاسلامية الايرانية المستمر والحاسم لإرساء الاستقرار والأمن في العراق، وكذلك استكمال العملية السياسية لتشكيل حكومة جديدة فيه، واكد استمرار دور الحكومة العراقية في سياق تحسين العلاقات بين إيران والسعودية وقدم عرضا مفصلا في هذا الصدد.

الى ذلك، أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية في بيان لها: أن الحل الوحيد لخروج العراق من الأزمة الراهنة هو اعتماد الحوار والحفاظ على حقوق المواطنين، واحترام المؤسسات القانونية، والالتزام بالدستور والأليات السياسية مؤكدة أن ايران تدعو دوما الى العراق القوي ينعم بالامن والاستقرار.

وقالت الخارجية في البيان الذي أصدرته الأربعاء، حول التطورات الأخيرة في العراق، ان الجمهورية الإسلامية

الإيرانية تعرب عن ارتياحها لعودة الهدوء إلى العراق، وتسأل المغفرة للضحايا، وتتمنى الشفاء للجرحى في الأحداث الأخيرة، وتقدر صبر وحكمة ودراية حكومة وشعب العراق وكافة المؤسسات القانونية فيه على تجاوز فتنة كبيرة.

وأضافت: تعتبر ايران أن الحل الوحيد لخروج العراق من الأزمة الراهنة هو اللجوء إلى نهج الحوار والحفاظ على حقوق المواطن، واحترام المؤسسات القانونية في البلاد، والالتزام بالدستور والأليات السياسية، وتأمل أن توفر جميع التيارات والمجموعات السياسية العراقية الأرضية المناسبة لتشكيل حكومة جديدة من خلال تحمل المسؤولية والمشاركة البناءة في العملية السياسية.

وتابع البيان، إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تؤكد دوما على دور العراق البناء في التطورات الإقليمية.

وقالت الخارجية، اننا ندعو جميع التيارات السياسية والشخصيات والراغبين بارساء الامن والاستقرار في العراق إلى متابعة جميع مطالبهم عبر القانون والقنوات القانونية في اطار احترام حقوق ومطالب بعضهم البعض ضمن عملية سلمية وقائمة على الحوار إلى جانب تحمل المسؤولية السياسية والاجتماعية وسد الطريق أمام أي استغلال من قبل أعداء العراق.

ونوهت بالنظر إلى بداية أيام ذكرى أربعين الإمام الحسين (عليه السلام) وتوجه ملايين الزوار نحو العتبات المقدسة في العراق، تؤكد ايران على ضرورة احترام الشعائر الحسينية والجهود الجماعية لإحلال الهدوء الشامل وضمان سلامة جميع الزوار وضيوف العتبات المقدسة.

كما جاء في البيان إن ايران واثقة من أن جمهورية العراق ستجتاز هذه المرحلة الصعبة بسرعة بعون الباري عز وجل وتوجيهات المرجعية العليا وبحكمة وتدبير الحكومة ويقظة أبناء الشعب العراقي وجميع التيارات السياسية فيه.

البابا فرنسيس: الحوار والأخوة هما الدرب الواجب اتباعهما لمواجهة الصعوبات

في الاثناء أكد بابا الفاتيكان «فرنسيس»، أنه لمواجهة الصعوبات في العراق يجب الاحتكام إلى الحوار بغية التوصل إلى الهدف المنشود.

وقال البابا فرنسيس في تغريدة على تويتر، الاربعاء (٣١ آب ٢٠٢٢)، إنه «أتابع بقلق أحداث العنف التي وقعت في بغداد خلال الأيام الماضية، لنصل معاً من أجل الشعب العراقي»، وأضاف أن «الحوار والأخوة هما الدرب الواجب اتباعها من أجل مواجهة الصعوبات الراهنة والتوصل إلى الهدف المنشود».

لويس ساكو: نأمل ان يقوم الفرقاء بتقديم تنازلات من أجل العراق والعراقيين

كما أعرب الرئيس الأعلى للكنيسة الكلدانية، الكردينال لويس روفائيل ساكو، عن امله بأن تقوم القوى السياسية بتقديم تنازلات من أجل العراق والعراقيين، مشيداً بموقف زعيم التيار الصدري ودعوته الى وقف العنف و الانسحاب من المنطقة الخضراء.

وذكر الكردينال، في بيان صادر عنه حول الأحداث الاخيرة في بغداد، الاربعاء، انه «نشيد بموقف سماحة السيد مقتدى الصدر، الذي تحلّى بالشجاعة والمسؤولية الانسانية والوطنية، بدعوته الى وقف العنف والانسحاب من المنطقة الخضراء حقناً للدماء»، آملاً بأن «يقوم الفرقاء الآخرون بتقديم تنازلات من أجل العراق والعراقيين، واعتماد العقلانية والهدوء في إيجاد حلول حقيقية تستجيب لتطلعات المواطنين في السلام والأمان والاستقرار والازدهار الاقتصادي والحياة الكريمة».

د. هدى النعيمي

ملاحظات حول المشهد العراقي المتأزم

*مركز تريندز للحوث والاستشارات

اتخذ الوضع في العراق منحى عنيفاً بعد أشهر من الخلافات السياسية التي أعقبت الانتخابات وحالت دون التوصل إلى تشكيل الحكومة، والتي حصل الاختلاف بشأنها ما بين حكومة أغلبية كما أرادها الصدر، أو حكومة توافقية قائمة على المحاصصة بحسب ما دعت إليه جماعة الإطار التنسيقي الموالي لإيران، لينتهي الحال باقتحام التيار الصدري المنطقة الخضراء والاعتصام داخلها؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع منحى العنف والاحتراب الداخلي، بما في ذلك وقوع هجمات مسلحة على منشآت تستخدمها الميليشيات الشيعية المدعومة

من إيران في جميع أنحاء البلاد، واغلاق حقول نفطية في البصرة، وسقوط عدد من الضحايا.

وقد أعادت المشاهد التي انتشرت في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من فوضى وأعمال عنف إلى الأذهان الفترات الصعبة التي شهدها العراق في السنوات الماضية، ولاسيما تلك التي انزلقت فيها الفصائل والقوى العراقية إلى الصراع الأهلي. فمنذ الغزو الأمريكي قبل ما يقرب من عقدين من الزمن، والعراق يشهد أوضاعاً صعبة تَرسَّخ فيها نظام طائفي، ودولة فاشلة عجزت عن تأمين أبسط حاجات المواطن، فضلاً عن اتساع الصراعات على المناصب والنفوذ، سواء داخل الطائفة الواحدة أو في إطار العملية السياسية، وانتشار ثقافة الفساد التي أضحت تُمارَس علناً سواء من قبل الطبقة الحاكمة أو من يعمل معها، ليصل الوضع بالكثير من العراقيين إلى حد دعم الاقتتال والعنف كوسيلة للخروج من هذا الوضع السيئ.

ورغم كثير من المحاولات التي حاول فيها الشعب العراقي التعبير عن عدم رضاه عن الطبقة السياسية، تارة بالتظاهر والاحتجاج، وتارة بالتصويت في الانتخابات لقوى داعمة للتغيير، فإنه كان يصطدم دائماً بحقيقة أنه لا تغيير للوضع القائم نتيجة سيطرة الميليشيات والقوى المدعومة من طهران على الوضع. وعندما صوت العراقيون لمصلحة التيار الصدري في الانتخابات الأخيرة أملاً في التغيير والخروج من التبعية الخارجية، شهدت الساحة العراقية صراعات سياسية كبيرة انتهت إلى تجميد المشهد السياسي، قبل أن ينتقل الفرقاء العراقيون من دائرة الفعل السياسي إلى الاحتكام إلى قوة الشارع والفعل العنيف لحسم الخلافات السياسية التي لم تعالج على طاولة المفاوضات والمساومات السياسية. وكانت النتيجة الطبيعية التي ترتبت على اللجوء إلى قوة الشارع هو اقتحام أنصار التيار الصدري المنطقة الخضراء والاعتصام داخلها، ثم تطور الأمر إلى البرلمان والقصر الجمهوري ومقرات المكاتب حكومية والبعثات الدبلوماسية.

> **يحتاج الوضع الآن إلى التهدئة والعودة إلى المسار السياسي والدستوري والتوافق**

وفي الوقت الذي يعكس فيه الوضع الجاري المنافسة المحتدمة بين نوري المالكي وأتباعه من الإطار التنسيقي المدعوم من إيران، والصدر الذي يتخذ مواقف ملتبسة ما بين الاقتراب من طهران والامتثال لما تريد أو الابتعاد عنها والتصريح برفض التدخلات الخارجية، ولاسيما الإيرانية منها. فإن الأمر وصل بالأغلبية الساحقة من الشعب العراقي بالرغبة في التخلص من الطبقة السياسية الحاكمة، والتي لم تنجح في القيام بوظائفها الطبيعية من تحقيق توافق مجتمعي، ومحاربة الفساد، ودمج الميليشيات في الجيش العراقي، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وإدارة عملية تحول ديمقراطي حقيقي ينهي حالة التشرذم والانقسام والطائفية التي وقعت فيها البلاد منذ الغزو الأمريكي للعراق.

المواقف تجاه التصعيد الحالي:

وتختلف الآراء حول أهداف الصدر من التصعيد، حيث يرى فريق أنه في ظل فشل كل دعوات التهدئة وجهود الوساطة التي تمت خلال الفترة الماضية عمد التيار الصدري للتصعيد على أمل إيجاد حلول دائمة للأوضاع المعقدة والملتبسة في العراق.

بينما يرى فريق آخر، أن أهداف الصدر من التصعيد تتمثل في الضغط من أجل تشكيله للحكومة حتى ولو تم ذلك على حساب إسقاط مؤسسات الدولة، وشل الحياة اليومية للمواطنين، واستهداف المنشآت الاقتصادية النفطية، لاستخدامها كورقة ضغط لابتزاز المجتمع الدولي سياسياً.

أما الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة مصطفى الكاظمي فقد دعت زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وقوى سياسية أخرى إلى وقف العنف في البلاد، وذلك بالتزامن مع تواصل أحداث العنف في العاصمة العراقية. وقد أعلنت الحكومة حظر التجوال، ومع ذلك لم يستطع الجيش فرضه بشكل كامل، كما أنه لم يحل المشكلة، فالوضع لا يمكن تطويقه بقرار من أيّ جهة كانت، وخاصة أن الخصوم مشحونون سياسياً ومذهبياً ومستعدون لمواجهة مفتوحة. وفي هذا الإطار، قال الكاظمي عبر حسابه على تويتر إنه يثمن دعوة رئيس تحالف الفتح هادي العامري وكل المساهمين في التهدئة ومنع المزيد من العنف. كما دعا الجميع إلى تحمل المسؤولية الوطنية لحفظ الدم العراقي.

وقد بدا واضحاً أن الكاظمي يعلم عدم قدرة الجيش على التصدي لهذه الميليشيات؛ لذلك برغم إعلان الحكومة الحظر الشامل، فإنها لم تعترض طريق أرتال سرايا السلام والمجاميع الصدرية المسلحة التي ظلت تجوب الشوارع وتدخل وتخرج من المنطقة الخضراء بحرّية.

وفي ظل تصاعد الأحداث نجد أن السنّة والكرد بقوا على الهامش منتظرين انتهاء الأزمة؛ للجلوس مع الطرف المنتصر لتقاسم الحصص، حسبما جرت عليه عملية المحاصَصة السياسية.

> **رغم انسحاب الصدر فإنه سيظل يتابع ويوجه من طرف خفي أتباعه**

وترى بعض القوى السنية أنه طالما لم يحدث تغيير جذري في هيكل النظام القائم، ويزيل أركانه، فإن الحال سيكون مجرد انتقال من سلطة ميليشيات إلى أخرى.

وعلى صعيد المواقف الإقليمية، تحاول إيران التوصل إلى حل وسط بين الفرقاء الشيعة، وقد التقت خصوم السيد الصدر وشجعتهم على التفاوض معه، برغم اتخاذه موقفاً مناهضاً لها خلال السنوات الأخيرة، لأن آخر ما تريده إيران هو أن يقاتل الشيعة بعضهم بعضاً، ويخاطرون بإضعاف قبضتهم على السلطة؛ الأمر الذي قد يقوض نفوذ طهران في العراق، ومن ثم فمن غير المرجح أن تنخرط إيران في قتال معلن ضد أتباع الصدر وسوف تبذل جهوداً حثيثة لحل الإشكالات القائمة وتقديم تنازلات له، خصوصاً وأنها تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة كما تشهد البلاد

حراكاً سياسياً معارضاً يزداد اتساعاً. وفي المقابل أكدت مواقف غالبية الدول العربية على ضرورة وقف أعمال العنف والعودة لطاولة المفاوضات حقناً لدماء العراقيين دون وجود تأثير واضح لأي دور عربي في تحقيق التهدئة المطلوبة.

حقيقة اعتزال الصدر للسياسة:

يتخذ الصدر من إضرابه عن الطعام وسيلة سلمية غير عنيفة لكنها فعّالة؛ لوقف العنف واستعمال السلاح، متأسياً في ذلك بنهج الزعيم الهندي المهاتما غاندي احتجاجاً على الاستعمار البريطاني للهند.

وبرغم انسحاب الصدر من العمل السياسي، فإنه سيظل يتابع ويوجّه من طرف خفي أتباعه، عبر رسائل يبعثها المقربون منه إلى الحشود التي تتبعه وتمتثل لأمره.

> **"أعادت المشاهد إلى الأذهان الفترات الصعبة التي شهدها العراق في السنوات الماضية"**

وبالمعنى نفسه، فإن انسحاب الصدر من العملية السياسية لن يؤثر على مكانته الدينية والسياسية، فهو الأقوى في الشارع، ويستطيع فرض إرادته على الآخرين، ويطيعه من يتبع مرجعية آل الصدر. وليس من الغريب انسحاب الصدر من الحياة السياسية وإغلاق مكاتبه في أرجاء العراق، فلطالما تراجع عن العمل السياسي أو اعتكف في منزله أو غادر إلى مدينة قُم للدراسة، وهو ما يعكس تذبذباً أو محاولة للتهرب من الضغط الإيراني عليه، أو إشعار الشارع العراقي ودول الجوار العربية بأنه يعتمد نهجاً وطنياً مغايراً لما ينتهجه الإسلام السياسي الشيعي.

وفي المجمل، لطالما أبدى الصدر، أكثر من مرة، رغبته في الانسحاب من الحياة السياسية، وأنه لن يكون جزءاً من السياسة، ثم لا يلبث أن يعود إليها مرة أخرى. وربما يكون سلوكه هذا بمنزلة التقاط الأنفاس وترتيب الأوضاع، وملاعبة الطرف الآخر ليعود ثانية وبصوت أقوى.

الخلاصة

يحتاج الوضع في العراق الآن إلى دعم كل جهود التهدئة وعودة الجلوس على طاولة المفاوضات من أجل العودة إلى المسار السياسي والدستوري، والتوافق بين الفرقاء لتشكيل الحكومة أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة، وتوقف التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي، وذلك ليس فقط من أجل حلحلة المشكلات السياسية القائمة ولكن أيضاً للبدء في عملية تنمية شاملة، وتحسين الخدمات، وتوفير الوظائف في ظل ارتفاع معدلات البطالة في بلد هو من أكبر منتجي النفط في العالم. ورغم أن موقف الصدر الذي أعلن عنه مؤخراً حين دعا أتباعه إلى الانسحاب وإنهاء التظاهرات يدعم هذا الاتجاه، فإن السؤال الأهم يبقى هو: كيف سيخرج العراق من هذه الازمة بأقل الخسائر؟

*د. هدى النعيمي-مستشار الإسلام السياسي

د. عدنان الربيعي:

اعتزال الصدر..
انتقال الزحف من القبة إلى القصر

*مركز ستراتيجيكس

تقدير موقف| يتناول الأبعاد والأسباب الكامنة التي دفعت الصدر لاعتزال الحياة السياسية، بعد عدة خطوات ومراحل سبقت القرار، منذ انسحاب نوابه من البرلمان، ثم الاعتصام أمام مجلس القضاء الأعلى، وصولا لاقتحام أنصاره القصر الجمهوري تبعًا لإعلان اعتزاله.

أكمل الصدر تهديده بالاعتزال؛ فشكل إعلان اعتزاله تحولا جديدا يضاف إلى قائمة من التغيرات التي شهدتها العملية السياسية في العراق، ولا يُقرأ ما حدث بمعزل عن تغير مسارات التظاهر في بغداد، بعد أن اعتصم مؤيدوه أمام البرلمان، وثُم أمام مجلس القضاء، ويتوجهون اليوم إلى القصر الجمهوري. وفي هذا الاتجاه رمزية تعني أن سقف المطالب بلغت تغيير النظام.

وتأتي هذه التحولات، في سياق سلسلة من الأحداث والتحولات، التي تخللها تهديدات مُتكررة للصدر بالاعتزال وترك القرار للجمهور بين التراجع عن التصعيد أو «الثورة»، وجاءت كاستجابة للضغوط المتلاحقة على الصدر والتي كان آخرها بيان المرجع الديني المقيم في إيران السيد كاظم الحائري، اعتزاله العمل والدعوة لمن أسماهم أتباع

الصدريّين للسير خلف من ثبت اجتهاده في رسالة مبطنة لترك السيد مقتدى الصدر.

إن اعتزال الصدر، يفتح الباب واسعاً أمام مجموعة من التحديات الجديدة للعملية السياسية، بما يُشكله من دعوة لاتباعه بتطور الاحتجاج وعدم الاقتصار على الوقوف أمام البرلمان، فاعتزاله ترك القرار للجمهور، وأحرج في الوقت ذاته الأطراف التي أرادت الضغط عليه من خلال ممارسات متعددة، فهو في حل من أمره الآن، وبانسحابه أوقف كل محاولات الوساطة والمبادرات، لا سيما تلك التي كان من المقرر أن يتقدم بها رئيس إقليم كردستان، كما أن إعلان الاعتزال قبيل جلسة المحكمة الاتحادية المخصصة في الدعاوى المقامة لحل البرلمان يعتبر ضغط من نوع اخر.

في هذا التقدير؛ نقف على الأبعاد والأسباب الكامنة التي دفعت الصدر لاعتزال من الحياة السياسية، والتي نجدها على صلة مُباشرة بالخطوات المُقررة سابقاً، منذ أن انسحب النواب الصدريين من البرلمان، ثم الاعتصام أمام مجلس القضاء الأعلى، وصولاً إلى اقتحامهم القصر الجمهوري بعد إعلان الصدر الاعتزال

على أعتاب مرحلة جديدة

وجد الصدر نفسه في مرحلة تاريخية جديدة، لم يألفها منذ دخوله العمل السياسيّ عام ٢٠٠٦، بعد أن تحول مساره من «المقاومة العسكرية» ضد الوجود الأمريكي، إلى التواجد بقوة في البرلمانات والحكومات المتعاقبة، إذ أثبّت حضوره في الساحة السياسية، وأصبح يمتلك قواعد شعبيّة وجماهيريّة، تُمكنه من مواجهة أيّ تهديد سياسي، وتتيح له تبني موقف معارض تجاه القضايا السياسية المختلفة، إلى جانب ما يمتلكه من مصادر قوة أخرى، تتمثّل بجناحه العسكريّ ابتداءً من جيش المهديّ (٢٠٠٤)، واليوم الموعود، وسرايا السلام (بعد سيطرة داعش على أراضي عراقية). وصحيح أن الصدريين لم يعهدوا أن واجهوا عسكريّاً أيّ جهة منافسة سياسيّة منذ دخولهم العمل السياسيّ، إلاّ أن حيازة الصدريّين لجناح مسلح يمثّل تخوفاً عند كثير من القوى السياسيّة، وبذلك فإنّ قوة التيار عسكريًا تشكّل هاجساً لفعل غير متوقع في أيّ لحظة.

إن مصادر القوة التي يمتلكها الصدريّون في العراق تدفع الأطراف الأخرى إلى تحاشي ابتعادهم عن العمل السياسي، بل ومشاركتهم في إنتاج حكومات بصورة متكررة، وكان ذلك السعي واضحاً عند انسحاب الصدريّين في المشاركة في انتخابات (٢٠٢١)، إلاّ أنّ الكتل السياسيّة (الشيعيّة منها) قد توالت على الصدر لإقناعه بالدخول في الانتخابات عبر تقديم ضمانات لتصحيح المسار السياسيّ، وقد استجاب الصدر وعاد ليشارك في الانتخابات، فحقّق الفوز فيها وحصل على الكتلة الأكبر، غير أنّه لم يستطع أن يمرّر مشروع الأغلبيّة الذي نادى به وشركائه، ولذا فقد حثّ نوابه الـ(٧٣) على الاستقالة، ولم يتراجع عن قراره على الرغم من المحاولات المتكررة لإقناعه بالتراجع عنها. وبذلك مضى (الإطار التنسيقيّ) المنافس للتيار الصدريّ والمتكون من (القانون، النصر، الحكمة، بدر، صادقون) باختيار بدلاء لنواب الصدر، وقرّر المضي بتشكيل الحكومة، على أنّه غض الطرف عن الجمهور الصدريّ وما يمكن أن تكون ردود أفعاله حيال التقدم بتشكيل الحكومة من غير أن يأخذ التيار استحقاقاته.

ونتيجة لما تقدّم، دخل مؤيدو الصدر البرلمان بعد أيام من الترقب عن ما ستؤول إليه الأمور، وحاول الصدر إرسال رسائل مفادها أنّه لا يمكن تغافل عدم وجوده في المعادلة، وكانت تلك الرسائل من خلال تغريدات لأتباعه

بأنهم جاهزون، تبعتها صلاة موحدة سعى من خلالها إلى تقديم حجم وقوة جمهوره، إلاّ أنّ الطرف المقابل توقع أنّها مجرد تهديدات، وأن الصدر لن يستطع التصعيد لدرجة تعيقهم، فبادروا إلى ترشيح القيادي والنائب والوزير السابق، (محمد شياع السوداني)، ورئيس كتلة الفراتين الحاصلة حاليا على مقعد واحد فقط، والذي انضم إلى الإطار التنسيقيّ بعد الانتخابات، ممّا دفع الجمهور الصدريّ بعد دعوات زعيمهم إلى التظاهر واقتحام البرلمان العراقي والاعتصام فيه، ومن ثمَّ إلى المنطقة الخضراء المقر الحكومي.

وقد أخذت الأحداث تتطور بطريقة متسارعة، ابتدأت بدعوة السيد مقتدى الصدر في أوّل تصريح بعد دخول أتباعه إلى البرلمان متضمنة عدد من النقاط:

*مطالبته بتغيير الدستور، وإصلاح القضاء وتغيير شكل النظام.

*دعوته للعشائر العراقيّة إلى مساندته في عملية التغيير

*دعوته للقوة المدنية والجماهير إلى مساندته.

ومثّلت تلك المطالب تحولاً في الخطاب الصدريّ، أثار ردود أفعال متباينة في جدية ذلك وامكانيّته، ممّا واجه ردود أفعال متباينة من شركائه (الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ) الذي بيّن بأن التغيير في الدستور يحتاج إلى موافقة الأطراف المختلفة وليس لجهة واحدة.

فواحدة من المشكلات التي يقع فيها الخطاب الصدريّ في كونه يخالف المنطق الاحتجاجيّ المتعارف عليه، والقائم على التدرج في الخطاب ليصل إلى ذروة المطالب، إذ أنّه يبتدأ بسقف عالٍ ثم يحرق المراحل اللاحقة أو يتراجع عنها، وبالفعل فقد غفل الصدريّون منطق التغيير الشامل، والتوجه بعد ذلك إلى المطالبة بحلّ البرلمان.

ويمكن إدراج الأسباب التي دعت إلى ذلك التراجع بالآتي:

*لم يعمل الصدر على قياس الاستجابة الشعبيّة والسياسيّة لاحتجاجه قبل إطلاق المطالب.

*لم يكن هناك موقف دوليّ وإقليميّ مساند لمطالب التغيير.

*لم يحدث تفاعلاً جماهيريّاً كبيراً كما توقّع الصدر، فقد انضم إلى احتجاجه عشرات من التشرينيين، غير أنّهم لم يتبنوا موقفاً موحداً من مطالب الصدر.

*لم يتفاعل شركاء الصدر من القوى السنيّة والكرديّة مع دعوات التغيير.

*لم يكن التفاعل القبائليّ بصورة كبيرة فقد انقسمت العشائر بين مؤيدة للصدر وأخرى تقف في صف الإطار التنسيقيّ والطرف الأكبر اختار عدم التدخل.

*لم يترك الإطار التنسيقيّ الشارع للصدر منفرداً، فقد حشدوا جمهورهم للوقوف باحتجاج للدفاع عن النظام، واوصلوا له رسالة بأنّهم يملكون ما يواجهون به جمهوره وهو (الجمهور المقابل).

كلّ تلك الوسائل دعت الصدر إلى التراجع قليلاً والدعوة إلى حلّ البرلمان، ولكن حتى تلك الدعوة لم تلقَ طريقاً سالكا؛ فالحلّ يحتاج إلى عقد البرلمان لجلساته أو حكومة منتخبة تطلب الحل، وتلك الأطراف غير متوفرة حالياً.

ممّا دعا الصدر إلى الطلب من المحكمة الاتحاديّة بأخذ دورها بمهلة حدّدها في (١٠) أيام لتحلّ البرلمان وتدعو

إلى انتخابات جديدة، فنوهت المحكمة الاتحادية بأنّها لا تمتلك صلاحيات لحلّ البرلمان بحسب نصّ المادة (٩٣) من الدستور الخاصّة بصلاحيات المحكمة الاتحاديّة. ليبقى الحلّ مغلقاً أمام أطراف تملك جمهوراً موازياً، وطرائق يعدّها الآخر مخالفة للدستور.

وتبعًا لذلك فاجئ الصدر الأطراف السياسية، باحتجاج جمهوره أمام مبنى السلطة القضائيّة من غير إعلان رسميّ مسبق؛ في صبيحة يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس ٢٠٢٢ مطالبًا بحلّ البرلمان ومحاسبة الفاسدين، غير أنّ مواجهة القضاء فتحت على الصدر أبواباً للإدانة، ابتدأها بيان مجلس القضاء الأعلى الذي أوقف عمل المحاكم في جميع استئنافات العراق احتجاجاً على مسّ القضاء وللحفاظ عليه، تبعه بيان الإطار التنسيقيّ الذي أعلن بأنّه لا يحاور التيار الصدريّ إلاّ بالرجوع عن «احتلال المؤسسات والجلوس على طاولة السياسة»، ممّا أدى بالصدر إلى الدعوة برجوع المحتجين من أمام مجلس القضاء الأعلى.

وبذلك فقد أظهرت حركة الاحتجاج أمام المجلس عدد من الدلالات منها ما يأتي:

*لم يكن القضاء مؤسسة مُتاحة أمام الاحتجاج الصدريّ على نحو البرلمان والحكومة، إذ كان بيان مجلس القضاء الأعلى قويّاً، فلم يشهد أن واجه قوة بجماهيريّة التيار الصدريّ منذ عام (٢٠٠٣).

*وسّع الصدريّون من دائرة خصومهم فقد أصبح القضاء عنصراً جديداً يخاصمونه.

*سياسة المراحل الصدريّة تحتوي على الأخطاء، منها التوجه إلى القضاء.

*عدم الرغبة في التنازل لدى الإطار التنسيقيّ، إذ مثّل الاحتجاج على القضاء فرصة للانقضاض والإعلان صراحة بإيقاف الحوار.

*أبعد الصدريّون خيار القضاء كبديل لمسك زمام الأمور، إذا ما تطورت الاحداث، فقد أصبح جزءاً من الأزمة أو طرفا بحسبهم.

دائرة الخصوم

فقد الصدر جزءا من قدرته على إحراج خصومه؛ كونه قد وسّع دائرتهم. فبعد أن كان في الحالات السابقة يوجه احتجاجاته أو معارضته بشكل عام على أحد الأطراف أو النهج السياسي والحكومي، وبصورة رمزية لا تستهدف مجموعة أو حزب ما، إلاّ أنه أصبح فيما بعد يقدّم صورة واضحة لخصومه.

اختار الصدر في الأزمة الحالية خصومة القوى الشيعية جميعها، أو ربما نتائج الانتخابات هي من دفعت إلى أن يكونوا سوية في مواجهة التيار الصدري صاحب المقاعد الأكثر، فلا يمكن مواجهة قوته البرلمانيّة إلاّ من خلال التجمع سوية؛ للمحافظة على أركان وجودهم أوّلاً، والابتعاد عن العمل بقيادته أو التبعية له في حال الاستجابة لمطلبه السابق بضم كتل (الحكيم، العبادي، العامريّ)، لكن بعد أن يئست محاولات الصدر لضمهم، أصبح الجميع تحت مرمى سهامه.

ولم يكن اتساع خصوم الصدر مقتصراً على الكتل الشيعيّة فقد أحدث خطاب التيار الصدري شرخا في العلاقة

القائمة مع حلفائهم من السنة والكرد، ابتدأت بدعوة الصدر إلى تغيير الدستور والنظام السياسيّ، ويعدّ ذلك المطلب انفراداً صدريًا بالقرار دون مشاورة شركائه من الكرديّة والسنيّة،؛ لأنّ الكرد يعدون الدستور العراقيّ ٢٠٠٥ أحد منجزاتهم داخل النظام لا يمكن التخلي عنها، فضلا عن الممارسات الصدريّة في البرلمان بعد دخول جماهيرهم والتي بعثت رسائل للسنة الذين يعدون البرلمان المؤسسة الأكبر التي أفردها النظام الحالي لهم.

وعلى الرغم من عدم التصريح أحياناً من الطرفين إلاّ انهم ابتعدوا عن التأييد للمطالب الصدريّة ممّا خفف من زخم الدعم له.

فقدان بوادر الحل

يفقد الوضع السياسيّ والأزمة الحالية خصوصاً داخل الأطراف الشيعيّة أيّ بوادر للحلّ، الذي لم يكن ممكنا حتى لو استجابت الأطراف المدعوة من الصدر للانضمام لتحالفه؛ لأنّ انضمام تلك الأطراف للصدر أو لغريمه السياسيّ يعني بأنّ الأزمة لا تسير باتجاه الحلّ.

وتفسير ذلك؛ أن تطور الأزمة وتصاعدها، رجع لغياب «جهة وسطى» قادرة على التوفيق بين طرفيها (التيار الصدري، والإطار التنسيقي)، فلا يُذكر أن واجهت الانتخابات السابقة، أي احتكاك بين جمهور الأطراف المتنافسة وخصوصا داخل المحافظات الشيعيّة؛ والسبب يعود إلى وجود ثلاثة أطراف تتصدر التنافس الانتخابيّ يضاف لها قوى جديدة تشكلت بعد الاحتجاجات (امتداد، إشراقة كانون)، ولم يكن التنافس مقتصرا على طرفين فقط، بل على ثلاثة أطراف (التيار الصدريّ، الفتح ودولة القانون، الحكيم والعبادي قوى الدولة).

وجود طرف ثالث في التنافس (قوى الدولة) كان جزءاً مساهماً في تشتيت الاحتقان الذي قد يولد احتكاكاً بين الطرفين اللذين يمثّلان أقصى اليمين أو اليسار، (دولة القانون والفتح، التيار الصدريّ)، وعلى الرغم من أن الدعاية الانتخابية للطرفين كانت قائمة على منافسة الآخر، إلاّ أن وجود طرف ثالث ساهم في تخفيف ذلك الاحتقان.

وقد كان من الممكن أن يكون تيار الحكمة ومعه ائتلاف النصر، هما الجهة الوسطى التي تساعد في تخفيف الأزمة خصوصاً وأن الصدر قد تفاعل معهما بعد الانتخابات، غير أن انضمامهم إلى الإطار التنسيقيّ أفقدهم القدرة على أن يكونا طرف يخفّف زخم المناوشات، بل أصبحا جزءا منها، وربما نتائج انتخابات (٢٠٢١) وحصولهم على (٢ مقعد برلماني) هي التي دفعتهم إلى التكتل مع طرف يتيح لهم التحرك بعيدا عن تمثّيلهم القليل الذي يمنعهم من ممارسة دورهم كوسيط. مما فاقم الخلاف السياسي والاحداث بصورة سريعة.

أسباب كامنة للصراع

على الرغم من كلّ التحليلات التي ترى بأنّ أسباب الصراع بين منهجيّة الصدر المستندة على تشكيل الأطراف الثلاثة (ديموقراطيّ، سيادة، كتلة صدريّة) لحكومة أغلبيّة، إلاّ أن البنية الخفية للصراع تشير بأن هناك سببين رئيسين له تتمثّل فيما يأتي:

أولاً: صراع بين رمزية رجل الدين والمحارب

بعد (٢٠٠٣) كانت هناك عدد من السياقات التي مكّنت رمزية رجال الدين على البروز، ليصبحوا الرمزيّة الأولى في العراق، انسجاماً مع أحزاب الإسلام السياسيّ التي أمسكت حينذاك بزمام الأمور، ولدور المرجعيّة الدينيّة في

كتابة الدستور والدفع بالانتخابات. وما تخصيص فقرة خاصة للمرجعية الدينيّة في ديباجة الدستور إلاّ دليل على سيطرة رمزيّة رجل الدين في تلك المرحلة، وحتى إن رفع الصدر لواء «المقاومة» إلاّ أنّه بقي يملك رمزيّة رجل الدين كرمزيّة أعلى يتفاعل معها جمهوره خصوصاً بعد دخوله العمل السياسي.

بينما أعادت لحظة القتال مع داعش (٢٠١٤) رمزيّة (المحارب) لتكون منافسا قويا لرجل الدين ويلتف حولها عدد من القوى المدافعة عن تلك الرمزيّة، وما الخطابات المناوئة بين الطرفين إلاّ تمثيلا لذلك الصراع، فيرى الإطار التنسيقي بأنّ الصدر يحاول إضعاف الرمزيّة الجديدة، غير أنّ الصدر يذكرهم برمزيّة رجل الدين، ومثال ذلك طلبه في جمعته الموحدة في مدينة الصدر (بالتوبة أمام المرجع السيستاني) ما هو إلاّ تذكير بأنّ رمزيّة رجل الدين هي الأعلى، وبالتالي فإن الصراع الحالي بين رمزيتين إحداهما تصارع من أجل البقاء على رمزيتيها، وأخرى تريد انتزاع رمزيّة جديدة تكون ماسكة لأركان المجتمع.

ثانياً: الشعبوية والوسائل الديموقراطية

منذ بداية الأزمة بعد نتائج انتخابات (٢٠٢١) بين الإطار التنسيقيّ والتيار الصدريّ، والطرفان يتبادلان التلويح بين القوة الشعبيّة والوسائل الديموقراطيّة، فبدأها الصدريون بالحديث عن نتائج الانتخابات وهي الديموقراطيّة التي يجب الاحتكام عندها. وقابله الإطار التنسيقي بالتلويح بالجمهور كصاحب الحق الأوّل الذي يجب عدم التنازل عن حقه. ثمّ انقلبت الرؤية بعد انسحاب الصدريّين فأصبح الصدر يهدّد بالقوة الشعبيّة ويدعوها بأنّها صاحبة الشرعيّة، يقابله الإطار التنسيقي الذي يرى بأنّ الديمقراطية تتمثّل بما أنتجه التمثيل النيابيّ الحالي.

والحقيقة أن الرأيين لا يمثلان الصحة الكاملة بأيّ المرحلتين؛ فلا الانتخابات تمثّل الديمقراطيّة، بل هي أداة من أدواتها، ولا حكم الجمهور يمثّل الشرعية، فتلك عبارات استقتها دول العالم الثالث من الديمقراطيّة الحقيقيّة التي تعتقد بمجرد وجود انتخابات يعني بأنّها حقّقت الديموقراطيّة، وعطفاً على أنّ الكثير من الدول غير الديمقراطية تقيم انتخابات دورية فلا يعني أنّها تحولت إلى ديمقراطية، بل هناك دول يحكمها حزب واحد وتجري انتخابات، فالانتخابات أداة من أدوات الديمقراطيّة تتطلب عقدا اجتماعيا يتفق عليه الأطراف جميعها من غير فرض من أحدهم على الاخر؛ لتكون نتائجها مرضية للجميع.

أما التصور بأنّ الجمهور هو الحاكم فهي مبالغة يجب الوقوف عندها، فقد استثمرتها كثير من الشعبويات بدعوى حكم الجمهور أو الشعب، في تنفيذ الانقلابات والثورات، فتلك المعادلة تحتاج إلى بنيّة اجتماعيّة وثقافة ديموقراطية، لا على ديموقراطية سياسية قائمة على «استبداد شرعيّ» (انتخابيّ، شعبويّ)، تتصارع أطرافه من أجل الحصول على تلك الشرعيةّ متناسية البنية التحتيّة التي تضمن لها أن تكون ديموقراطية حقيقيّة، فالجمهور الأغلب سيكون حاكما إذا توفرت لديه قناعة بوجود معارض سياسيّ، ويكون مقتنعا بالمساواة بين الجميع، ويكون قادرا على استعمال السلطة لا التسلط وإقصاء الآخرين.

قواعد الاشتباك

تبيّن الأزمة الحالية بأنّ هناك قواعد اشتباك (Rules of Engagement) بين الأطراف المتخاصمة، وقد تكون ضمنيّة حدّدها الهدف المشترك بين الطرفين والذي يقضي بأنّ أيّ صدام حالي يسهم في إضعاف أحدهما أو كليهما، خصوصا وأن الأطراف قد تكون متقاربة في القوة، وبذلك فإن أحد الطرفين يُصعّد إعلاميا عند تراجع الاخر،

بينما يعمل على تهدئة الوضع عند تصعيد الطرف الآخر.

وهناك عدد من الشواهد تصلح أن تكون مثالا على قواعد الاشتباك الضمنية، فقد اختار الإطار التنسيقيّ مكانا لجمهوره يعتصم فيه بعيداً عن أماكن احتجاج الصدريين، بل لا توجد فرصة لاحتكاكهم، بينما تراجع الصدر عن تظاهرة مليونيّة كان قد قررها مسبقا، بعد أن أعلن الإطار تظاهرة مماثلة باليوم ذاته. وبذلك فإن الطرفين يسعيان إلى الضغط المتبادل بل وإضعاف بعضهما دون صدام، فضلا عن أنهما يبحثان عن مخرج للأزمة توحي لكل منهما بالانتصار، أو بأقل الخسائر؛ ولذلك سعى الطرفان إلى دعوة المرجعيةّ الدينية في النجف ليكون لها رأي في الأزمة؛ كون رأيها يمثّل إحراجا للأطراف جميعها أمام جمهورهم ومن ثمَّ فإنّ تدخلها يعني انهاء الأزمة دون تصادم يذكر.

الخلاصة

كل المؤشرات آنفة الذكر تشير إلى أن مسارات الأزمة الحالية قد تتوسع إلى أبعاد أخرى كالعصيان المدني الذي سيحاول الصدر من خلاله الضغط على الإطار التنسيقيّ، من خلال تعطيل المؤسسات، وكذلك فإن النطاقات الزمنيّة قد تطول لتحضير الصدر لها مسبقا قبل استقالة نوابه من خلال الدفع بإقرار قانون الأمن الغذائيّ الذي وفر للحكومة الحالية أموالا تساعدها على متابعة شؤونها في حال طالت الأزمة، غير أنّها ستبقى في حدود قواعد الاشتباك، فلا يتوقع أن يقرّر أحد الطرفين المواجهة، بل إن هناك دفعا إلى المواجهة الأمنية من الحكومة للمتظاهرين والضغط على الحكومة لتكون هي الطرف المقابل. تلك المواجهة ستحول الصراع وسيكون هناك وجود مسلح للمتظاهرين الصدريين.

ومن الصعب توقع نهاية للمواجهة، فالصدر قد لا يعود، ويعتقد جمهوره بأن عودتهم لبيوتهم هي خذلان للصدر، وعليه فمن المتوقع أن تزداد الأعداد بصورة كبيرة والتوافد من المحافظات، وفي تلك الحالة فقط ربما سيكون هناك دور للمرجعية الدينية المتمثلة بالسيد علي السيستاني، كونه الحلقة المتبقية التي لم تستهلك بعد. وكون انسحاب الصدر قد حول الصراع من حزبي بين جهتين إلى جمهور يقابل المنظومة السياسية، وذلك مبرر أيضاً لتدخل السيستاني.

*باحث في الشأن السياسي العراقي

*يتطلع «ستراتيجيكس» ليصبح أحد مراكز الأبحاث الرائدة والمؤثرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك عبر تقديم قراءات وتحليلات من زوايا مختلفة للقضايا ذات الاهتمام العالمي، والمساهمة في تحقيق أفضل فهم مشترك لجميع الأطراف المؤثرة والمتأثرة في تلك القضايا، من خلال تعزيز مفاهيم الدبلوماسية الحديثة، والمساعدة على فهم وتحليل ديناميكيات العلاقات الدولية، وبناء جسر معرفي وتحليلي بين المنطقة وبين عواصم التأثير والقرار العالمي، والالتزام بنهج حيادي وموضوعي.

صافيناز محمد أحمد:

الولايات المتحدة: «صمت » محسوب فى العراق و«تصعيد» ميدانى فى سوريا !!!

*مركز الاهرام للدراسات

موقفان متناقضان أبدتهما الولايات المتحدة خلال الأسبوعين الماضيين تجاه أزمتين من أهم الأزمات فى منطقة المشرق العربى، وتنخرط فيهما بوجود عسكرى «نوعى»؛ أحدهما، تمثل فى حالة «الصمت» التى تبنتها إدارة الرئيس جوبايدن حيال أزمة الصراع السياسى المتصاعدة فى العراق بين تيار الصدر وبين قوى الإطار التنسيقى بشأن تشكيل الحكومة، قبل أن يعلن الصدر اعتزاله الحياة السياسية نهائياً فى ٢٩ أغسطس ٢٠٢٢. والآخـر، تمثل فى حالة «التصعيد» المتعمد تجاه الميليشيات المسلحة التابعة للحرس الثورى الإيرانى فى منطقة شرق الفرات بمحافظة دير الـزور السورية فى ٢٤ من أغسطس المذكور. وما بين موقف الصمت تجاه الصراع الشيعى على تشكيل الحكومة فى العراق على مدى التسعة الأشهر الماضية، وبين خيار المواجهة العسكرية مع الميليشيات المدعومة من إيران فى شرق سوريا، تكمن العديد من الأسباب والتفاصيل وتتكشف الكثير من الدلالات التى سيكون لها انعكاساتها على نمط التفاعل الأمريكى مع الأزمتين خلال الفترة المقبلة.

لماذا الصمت فى العراق؟

حالة الصمت التى انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكى

جو بايدن حيال التصعيد السياسى فى العراق على هامش إشكاليات تشكيل الحكومة، بين التيار الصدرى وقوى الإطار التنسيقى بدت لافتة؛ بالنظر إلى كون العراق دولة كانت محتلة من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، وتحت هذا الاحتلال صيغ الدستور العراقى عام ٢٠٠٥، الذى أسس نظاماً للحكم منح المكون الشيعى أفضلية واضحة على حساب باقى المكونات السياسية الأخرى، وأنتج قاعدة لتداول السلطة تقوم على «المحاصصة الطائفية» التى تعد سبباً رئيسياً فى كل ما واجهه العراق من أزمات سياسية وعدم استقرار أمنى، وخلقت تلك المحاصصة مجالاً للاحتقان الطائفى بين المكونات السياسة الشيعية والسنية والكردية، ما أدى إلى وجود الميليشيات المسلحة التى تعمل خارج منظومة المؤسسة الأمنية الرسمية للدولة، وحينما قررت الولايات المتحدة الانسحاب من العراق فى عام ٢٠١١، وضعت آلية محددة للتعاون معه تقوم على آلية الحوار الاستراتيجى، وعند عودتها لمواجهة إرهاب تنظيم الدولة فى عام ٢٠١٤، أعادت صياغة علاقة التعاون مع بغداد فى إطار محاربة الإرهاب، ومع انسحابها الجزئى خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢١) جراء تصاعد حدة الرفض السياسى للوجود الأمريكى، أعادت واشنطن تصنيف العلاقات بينها وبين بغداد تحت مسمى «الشراكة الاستراتيجية الشاملة». هذا بخلاف ما يمثله العراق بالنسبة للولايات المتحدة باعتباره «شريكاً» إقليمياً فى الحرب الدولية ضد الإرهاب، ولديه فائض احتياطي من النفط، ونقطة الارتكاز فى سياسة الولايات المتحدة لمواجهة النفوذ الإيرانى فى المنطقة.

هذا النمط من التفاعل على مدار تلك السنوات يفرض على الجانب الأمريكى إبداء قدر يعتد به من الاهتمام حيال ما تشهده العراق من أزمة سياسية طاحنة تكاد تنذر بحالة من الاحتراب المسلح، لاسيما وأن واشنطن لديها خبرات سابقة فى التعامل مع أزمات التشكيل الحكومى فى العراق، وأن هذا الدور غالباً ما كان يأتى فى سياق «التوافق الإقليمى والدولى» بشأن شخصية من يتولى رئاسة الحكومة العراقية، وهو موقف لطالما نزع فتيل العديد من الأزمات بخصوص تشكيل الحكومات العراقية سابقاً. فما الذى تغير إذن فى الموقف الأمريكى تجاه حالة الصراع السياسية التى يشهدها العراق فى المرحلة الحالية؟.

> **موقفان متناقضان أبدتهما الولايات المتحدة خلال الأسبوعين الماضيين تجاه أزمتين**

بداية يلاحظ أن موقف الإدارة الأمريكية التى تنتهج الصمت «المحسوب» سلوكاً لها فى التعامل مع الأحداث الجارية فى العراق حالياً يعكس عدة معطيات:

أولها، تراجع

الاهتمام السياسى الأمريكى بالملف العراقى إلى حد ما؛ بمعنى أنه لم يعد يحظى بأولوية واضحة فى أجندة الإدارة الأمريكية فى هذه المرحلة. هذا التصور ربما يكون صحيحاً بالنظر إلى استحواذ الحرب الروسية-الأوكرانية على جل الاهتمام الأمريكى، يضاف إلى ذلك التصعيد الذى تمارسه الولايات المتحدة تجاه الصين فيما يتعلق بتايوان، وهو ما يعكس تركيز إدارة بايدن على مواجهة السياسات الروسية والصينية فى منطقة «الاندوباسيفيك». يستثنى من ذلك بعض المحاولات التى بذلتها السفيرة الأمريكية والتى دعت فيها الأطراف السياسية العراقية إلى التزام التهدئة وضبط النفس. هذا التراجع النسبى فى اهتمام واشنطن بالعراق أعطى مساحة من التحرك الفعال لإيران

لضخ مزيد من الدعم السياسى لحلفائها من قوى الإطار التنسيقى، بما أظهر حالة من الحضور الإيرانى القوى والفعال على مشهد التفاعلات السياسية العراقية، ومن شأن هذا الأمر أن «يحبط» - بصورة غير مباشرة - محاولات بعض القوى السياسية العراقية إحداث تغيير فعلى على منظومة الحكم الموجودة، التى تراها سبباً مباشراً فى كل ما يعانيه العراق من أزمات.

ثانيها، إخفاق الإدارة الأمريكية الحالية فى «التقدير الاستراتيجى» لتفاعلات مكونات المشهد السياسى فى العراق بعد نتائج الانتخابات البرلمانية فى أكتوبر ٢٠٢١، بمعنى أن إدارة بايدن تولى اهتماماً معيناً بفكرة الديمقراطية عبر دعم مؤسسات الدول التى تصنف بأنها صاحبة تجربة ديمقراطية «وليدة»، ولا يمتد هذا الاهتمام -فى حالات معينة - لدعم القوى السياسية. وعليه لم تهتم تلك الإدارة بتوفير الدعم الدبلوماسى الممكن للقوى السياسية التى فازت بنتيجة الانتخابات فى مسارها لتشكيل الحكومة الجديدة، وهى تيار الصدر والقوى المتحالفة معه فى «تيار إنقاذ وطن»، فى المقابل واصلت إيران دعمها القوى واللامحدود للقوى السياسية من الأحزاب الدينية التقليدية الموالية لها بالرغم من فشلها فى الحصول على «الشرعية الانتخابية» إن جاز التعبير، بل عملت على تحويل مسار إخفاق حلفائها انتخابياً إلى مسار ينجح تدريجياً فى دفع خصومه من قوى تيار إنقاذ وطن إلى الفشل مراراً وتكراراً فى تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر عبر آلية - الثلث المعطل- بل ودفع قاطرة هذا التيار وزعيمه إلى الاستقالة من البرلمان، والخروج من أطر المعارضة السياسية إلى معارضة الشارع مستغلاً حضوره اللافت لدى قاعدة عريضة من الجماهير العراقية الشيعية والسنية والكردية وغيرها، وصولاً إلى إعلانه الاعتزال الكامل والنهائى للحياة السياسية.

ثالثها، أن موقف أكثر حضوراً للولايات المتحدة - عبر الأداة الدبلوماسية - فى الصراع السياسى الحالى فى العراق كان كفيلاً بتوفير قوة «موازنة » للدور الإقليمى الذى تلعبه إيران بجدارة فائقة داخل العراق، وهذا يعنى وجود إخفاق فى تقدير إدارة بايدن لمدى النجاح الذى كان يمكن أن تحققه القوى الفائزة فى الانتخابات العراقية تجاه إضعاف قبضة إيران على مقاليد الحياة السياسية فى العراق، وذلك حال نجاح تلك القوى فى تشكيل حكومة وطنية غير طائفية. بمعنى أكثر دقة مثّل «غياب» الولايات المتحدة عن مفاعيل وتطورات الأزمة السياسية فى العراق على مدار التسعة أشهر الماضية «فرصاً ضائعة» كانت كفيلة بتغيير قواعد اللعبة السياسية فى العراق ضد إيران، التى تنجح دائماً فى ملء الفراغ الذى تتركه الولايات المتحدة فى بؤر الصراع التى ينخرطان فيها. ويلاحظ هنا أن الصمت الأمريكى تجاه العراق بهذه الكيفية يدفع البعض إلى ترجيح فكرة أن واشنطن لا ترغب فى إشعال جبهات صراع جديدة بينها وبين طهران داخل العراق حتى يتم التوقيع على الاتفاق النووى الإيرانى الجديد، ما يعيد إلى الأذهان سياسة الرئيس الديمقراطى الأسبق باراك اوباما الذى اعتقد أن إبرام الاتفاق النووى مع إيران – مايو ٢٠١٥ – سيمنعها أو على أقل تقدير سيبطئ من مسار نفوذ مشروعها الإقليمى فى المنطقة، وهو ما حدث عكسه تماماً.

> **تكمن العديد من الأسباب والتفاصيل وتتكشف الكثير من الدلالات**

رابعها، اكتفاء الولايات المتحدة بلعب دور «المراقب» للأحداث فى العراق، وإجـراء «تقييم» لحالة الصراع السياسى، وما سيفضى إليه من نتائج وفقاً لحسابات الربح والخسارة التى يمكن أن تواجه المصالح الأمريكية فى الداخل العراقى، على خلفية أن الصراع بين المكونات السياسية الشيعية بإمكانه أن يوفر فرصاً مواتية لكسر حدة الهيمنة الإيرانية فيه، بما يوفر للعراق هامش حركة يبتعد به نسبياً عن سياسات المشروع الإقليمى الإيرانى. وتعد حظوظ هذا التصور ضئيلة وربما منعدمة لاسيما بعد أن أعلن الصدر – وهو الشخصية المتقلبة التى يصعب توقع سلوكها السياسى – اعتزاله الحياة السياسية كاملة تاركاً المجال السياسى لقوى الإطار التنسيقى لتعيد بوصلة السياسة العراقية تجاه إيـران مجدداً.

تصعيد أمريكى فى سوريا

على العكس تماماً من الموقف الأمريكى «الصامت» تجاه تطورات الأزمة السياسية فى العراق، نجد موقفاً أمريكياً مغايراً فى سوريا، وتحديداً فى شرق الفرات؛ حيث صعّدت الولايات المتحدة من استهدافها العسكرى بضربات جوية لبنية تحتية تابعة لفصائل شيعية مسلحة موالية لإيران، فى محافظة دير الزور الاستراتيجية والقريبة من منطقة الحدود مع العراق، وتشمل منشآت وأسلحة وذخيرة ومعدات عسكرية، وثمة عدة أسباب يمكن الارتكان إليها فى تفسير هذا التصعيد العسكرى الأمريكى شرق سوريا:

أولها، حماية الوجود الأمريكى شرق الفرات (٥٠٠-٢٠٠٠) جندى؛ الذى تهدد على مدار الأسابيع الماضية، وتحديداً القواعد الموجودة بدير الزور حول حقلى نفط «العمر»، و«كونيكو»، والقواعد العسكرية فى منطقة الجزيرة «الحسكة» شمال شرق سوريا، إلى جانب محافظة الرقة بالشمال. ويلاحظ أن التواجد الأجنبى المسلح فى مناطق شرق الفرات غير قاصر على الولايات المتحدة وحلفائها المحليين من قوات سوريا الديمقراطية فقط، بل هناك وجود كبير لميليشيات مسلحة تابعة للحرس الثورى الإيرانى تنتشر على طول المنطقة الحدودية مع العراق فى محافظة دير الزور السورية، لحماية حركة الانتقال للمعدات العسكرية والأسلحة والمقاتلين من العراق إلى سوريا. ومن هنا جاءت الضربات الأمريكية شرق الفرات على مدى الأسبوعين الماضيين، والتى نُفذت بتوجيهات من الرئيس الأمريكى نفسه، خاصة بعد أن شـنـت تـلـك الفصائل هجوماً بطائرات مسيرة على قاعدتى «العمر» و«كونيكو» النفطيتين، ونـتـج عنها إصـابـات بين الجنود الأمريكيين، كما تعرضت قاعدة «التنف» الأمريكية فى منطقة جنوب شرق سوريا، حيث الحدود السورية العراقية-الأردنية، لاستهداف مماثل، وتفرض جملة هذه الخسائر التى يتعرض لها الوجود الأمريكى فى سوريا ضغوطاً داخلية «حادة» على إدارة الرئيس بايدن من جانب المعارضة الرافضة لفكرة العودة إلى اتفاق نووى جديد مع إيران.

> **حالة الصمت التى انتهجتها إدارة بايدن حيال التصعيد السياسى فى العراق بدت لافتة**

ثانيها، استهدف التصعيد الميدانى الأمريكى فى شرق سوريا توجيه رسالة واضحة لحالة «التوافقات» الدولية والإقليمية التى شهدتها صيغة آستانا الثلاثية بين تركيا وروسيا وإيران عقب القمة التى عقدت بين

قادة الدول الثلاثة فى طهران في ١٩ يوليو ٢٠٢٢، خاصة بعد أن أشار البيان الختامى للقمة إلى ضرورة خروج القوات الأمريكية من شرق الفرات. وهذا ربما يشير إلى أن الولايات المتحدة قد تتخذ خطوات من شأنها تعزيز وجودها العسكرى وحمايته فى سوريا، بما يعنى أنها لن تفكك وجودها العسكرى الحالى فى الشرق السورى على الأقل فى المدى المنظور.

ثالثها، ارتباط عملية استهداف الولايات المتحدة للميليشيات التابعة للحرس الثورى الإيرانى فى شرق سوريا بمسار التفاوض بشأن البرنامج النووى الإيرانى، لاسيما ما يتعلق بحالة الجدل التى أثيرت بشأن موقف واشنطن الرافض لرفع الحرس الثورى من قائمة الإرهاب. بمعنى أن واشنطن ترغب فى توصيل رسالة لطهران مؤداها أن الاتفاق النووى الجديد معها لا يعنى بأى حال من الأحوال غض الطرف عن تحركات ميليشيات الحرس الثورى ضد المصالح الأمريكية فى الشرق السورى، وبنظرة أكثر وضوحاً يمكن القول أن التحرك الأمريكى ضد ميليشيات تابعة للحرس الثورى يعنى أن الاتفاق النووى لا يفرض قيوداً على مواجهة واشنطن لسياسات المشروع الإقليمى الإيرانى فى سوريا.

رابعها، حضور المتغير الإسرائيلى في معادلة العلاقات بين الجانبين الأمريكى والإيرانى فيما يتعلق بسوريا؛ بمعنى أن الهجوم الذى شنته عناصر موالية للحرس الثورى الإيرانى على قاعدة التنف الأمريكية فى ١٥ أغسطس ٢٠٢٢، جاء كرد مباشر على الضربات العسكرية الإسرائيلية لأهداف داخل سوريا فى اليوم نفسه. وبالتالى ولتقليل حدة الضغوط التى تمارسها إسرائيل على إدارة الرئيس بايدن بسبب الاتفاق النووى المحتمل مع إيران، رغب الأخير – عبر استهدافه الوجود الإيرانى شرق سوريا - في طمأنة الجانب الإسرائيلى بأن الاتفاق لن يغير فى قاعدة التعامل الأمريكى مع إيران، لاسيما فيما يخص «أمن إسرائيل» انطلاقاً من الأراضى السورية.

مما سبق يمكن القول إن ثمة نمطاً من التفاعل الأمريكى مع الأزمتين العراقية والسورية بدا مختلفاً ولافتاً خلال الآونة الأخيرة، ما بين الصمت «المحسوب» بالنسبة للأزمة السياسية فى العراق، وما بين «التصعيد» الميدانى فى سوريا، ولكل من الموقفين دوافعهما المختلفة، بالنظر إلى حضور المتغير الإيرانى والاتفاق النووى بوضوح في نمط هذا التفاعل فى الحالتين. وربما يؤشر هذا على أن إبرام اتفاق نووى جديد مع إيران سيكون له تبعاته الواضحة على تحركات إيران فى كل من العراق وسوريا، وهو ما يدعو إلى التساؤل بشأن مدى قدرة الولايات المتحدة على تقويض السلوك الإيرانى فى الإقليم فعلياً بعد الاتفاق النووى، أم أن المشروع الإيرانى فى سوريا والعراق سيزداد رسوخاً وقوة؟

> **الصمت الامريكي فى التعامل مع الأحداث الجارية فى العراق حاليا يعكس عدة معطيات**

*خبيرة متخصصة فى الشئون السياسية العربية ورئيس تحرير دورية بدائل - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

محمد عبد الجبار الشبوط

حين ينتصر العقل

ليس من طبعي ان اكتب عن الاشخاص، سلبا او ايجابا، انما اكتب عن المواقف، تحليلا واعتبارا. لكني سوف اكسر هذه القاعدة قليلا، لأشيد بالسيد مقتدى الصدر، وخطابه المقتضب (حوالي ٧ دقائق)، الذي انهى حالة من التداعي والتدهور كانت مرشحة ان تتطور الى نتائج يصعب توقعها لو تحملها.

كانت الدقائق السبع ومضة عقلٍ وسط الجنون، واعتدالٍ وسط التطرف، وسلمٍ وسط الحرب. تضمنت اصعب ما يقوم به الانسان وهو الاعتذار، واقسى قرار يتخذه وهو الاعتزال، وهما امران اطفئا الشرارة التي كانت ان تحرق الاخضر واليابس.

سيحتاج الناس الى وقت اطول لمعرفة ما جرى في اللحظات التي سبقت اعتزال السيد كاظم الحائري، الى اللحظة التي اعلن فيها السيد مقتدى الصدر اعتزاله، والى ان يتم ذلك، يكفي ان يعرف الناس ان في هذا البلد كوابح قادرة على ايقاف التدهور ونزع فتيل النار.

كما ان سخونة الاحداث التي شهدتها الايام الماضية، من شأنها ان تجعل الفاعلين السياسيين يدركون ان اللعب بالنار قد يحرق الجميع، طبقا لقوله تعالى:»وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ.». وهذا يستلزم العودة الى الرشد، وتحكيم العقل، والالتزام بالقواعد والضوابط، وعدم السماح لكرة

> ما هو مصير المؤسسات السياسية والعسكرية والخدمية التي انشأها بعد اعتزاله؟

النار بالتدحرج الى ما لا نهاية.

لقد اكدت الاحداث ان النظام السياسي الحالي وشبكة العلاقات بين الفرقاء المختلفين يعاني من اختلالات عميقة الجذور تعود لا الى العشرين سنة الماضية فحسب، وانما الى المئة سنة الاخيرة، التي شهدت بدايتها بناء الدولة العراقية الراهنة بكل عيوبها وثغراتها. كما اكدت ان محاولات التصحيح واعادة البناء التي شهدها القرن الاخيرة كانت كلها دون مستوى متطلبات الاصلاح واعادة تأهيل الفرد والمجتمع والدولة.

نحن الان امام فرصة ذهبية لالتقاط الانفاس واعادة التفكير بقواعد العمل في الحياة السياسية، وصياغة فلسفة جديدة للدولة العراقية تتقدم على حالتها الراهنة بخطوات كبيرة نحو المستقبل لكي تتمكن من انتاج حراك ايجابي يبني ولا يخرب، يحقق الانتظام ولا يغرق في الفوضى.

هذه فرصة تاريخية لبناء «اجماعات وطنية» جديدة في المجتمع العراقي في مقدمتها الاجماع على ضرورة الاصلاح الشامل لكي مرافق الحياة في العراق.

والاجماع على ان السلام هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقرار امتثالا لقوله تعالى:»يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً»، فيشرعوا ببناء حياتهم على اساس السلام، والتعايش على اساس المشتركات و»الكلمة السواء».

والاجماع على ان الاصلاح لا يتحقق بالفرض والاكراه والقوة، وانما بالحوار والتفاهم والتراضي والاتفاق. في الحياة السياسية البرلمانية نتقبل الاختلاف والتعدد، لكن يمكن ادارة هذا الاختلاف بالحوار والاصـوات، وليس بالمهل التهديدية، ولغة العنف، والاقصاء. وان الدنيا يومان، يوم لك، ويوم عليك. وهذا التداول يتم عبر الانتخابات والمنافسة السياسية، وليس عبر الاكراه والصراعات والتصفيات المتبادلة والحرب.

ولابد للحياة السياسية من مصدر متفق عليه للشرعية. وحتى هذه اللحظة ليس لدى العراقيين غير الدستور، مع كل عيوبه وثغراته، ويتعين العمل بموجبه وتحت سقفه لتحقيق الاصلاح، واذا اقتضى الامر تعديله بموجب الالية المذكورة فيه. ان توفر الحد الادنى من الشرعية السياسية المتفق عليها يوفر الدرجة المطلوبة من الاستقرار والسلام وامكانية الاتفاق.

اخيرا هناك سؤال نتمنى من السيد مقتدى الصدر ان يجيب عليه وهو: ما هو مصير المؤسسات السياسية والعسكرية والخدمية التي انشأها بعد اعتزاله؟ ومن الذي سوف يقود هذه المؤسسات في حال بقائها بعد غيابه واعتزاله؟ لا اتوقع ان هذا السؤال غائب عن تفكير السيد مقتدى الصدر. حبذا لو اشرك الناس في هذا التفكير.

*شبكة النبأ المعلوماتية.

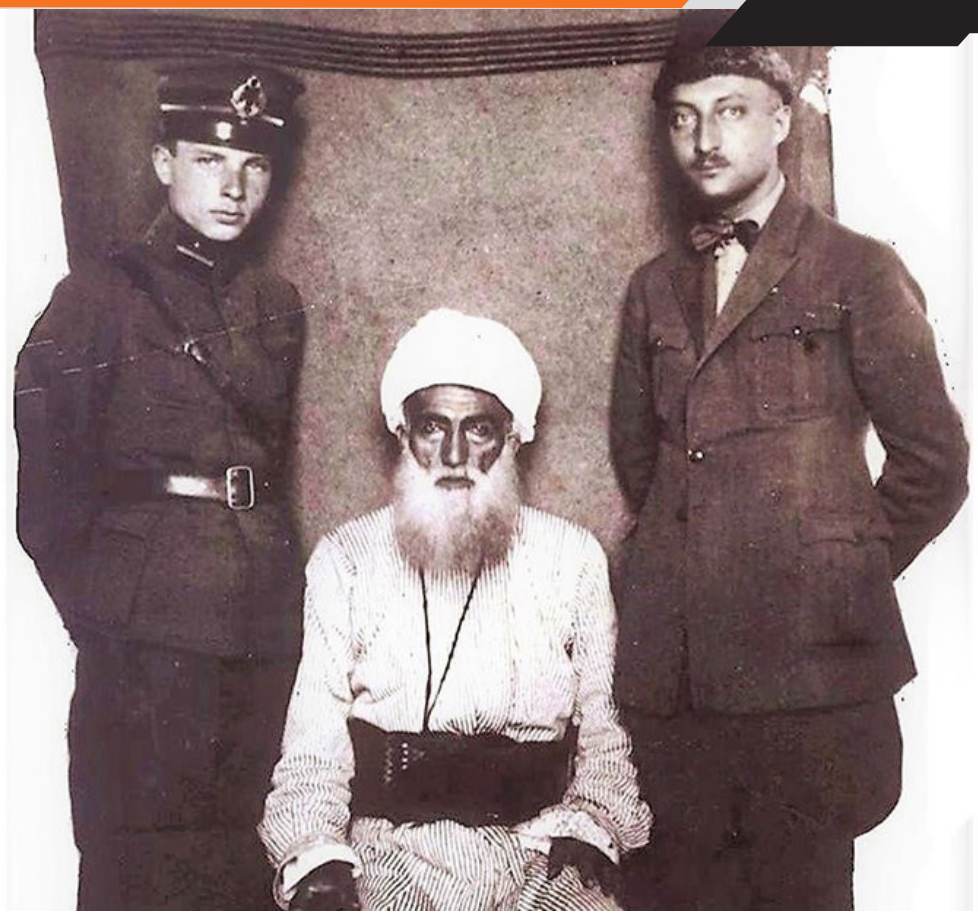

قراءة في أحوال تركيا بعد أيام من إعدام سعيد بيران

*المركز الكردي للدراسات

"لو كان هناك قانون لما كانت هناك جمعية باسم الشيخ سعيد.. نقابة محامي دياربكر في أيدي الأعداء". هذه كلمات لزعيم حزب النصر، متين أوزداغ، عن جمعية تحمل اسم الشيخ سعيد بيران، قائد ثورة ١٩٢٥ في شمال كردستان ضد "الجمهورية". بعد مرور ما يقارب قرناً (٩٩ عاماً) على تأسيس هذه الجمهورية، و ٩٧ عاماً على محاولة الإطاحة بها من كردستان، ما زالت القضايا التي كانت تجري مناقشتها قبل مئة عام، حية و غير محسومة إلى اليوم. ما الذي كانت تفعله "الجمهورية" طيلة مئة عام وهي لم تحسم أي قضية خلافية منذ ما يقرب ١٠٠ عام؟ للدخول إلى ظروف تأسيسها، و التوازنات الدولية التي

ضمنت استمراريتها "كيفما كان"، من المفيد الاطلاع على وجهة نظر كتبت في شهر تموز (يوليو) ١٩٢٥. المقال نشرته مجلة "فورين أفيرز" الامريكية، لكن اسم الكاتب ليس محدداً، واكتفت المجلة في نسخة المقال المؤرشف بوضع حرف (E) في خانة اسم الكاتب. و تواصل المركز الكردي للدراسات مع إدارة المجلة للاستفسار عن اسم الكاتب، ولم تكن الإجابة مفيدة. وللكاتب نفسه مقالة ثانية في "فورين أفيرز" حول التنافس بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة وقضايا داخلية أمريكية، و ربما يرجح أن يكون أمريكياً.

لا يسرد الكاتب أحداثاً معينة بخصوص تركيا الجديدة، إنما يقدم قراءته لمستقبل هذه الدولة، انطلاقاً من بنيتها وطبيعتها، و يتطرق إلى الثورة الكردية في أكثر من سياق، كدلالة على فشل الجمهورية في استيعاب العناصر المتباينة، ويقيّم التناقض بين الرداء الحداثوي للدولة وبنيتها الرجعية والمتطرفة. حين نشر المقال، كان قد مضى على إعدام الشيخ سعيد بيران ورفاقه قرابة شهر (٣٠ أيار)، و أجهزة الجمهورية مستمرة في حملة وحشية لملاحقة كل من تشتبه به وتسوقه إلى محاكم الاستقلال. ويلاحظ اطلاع الكاتب العميق على الشأن الداخلي التركي، فرغم شيوع أسلوب الكتابة السطحية والمبتذلة عن شؤون الشرق في الصحافة الغربية، فإن الكاتب هنا مطلع بدقة على طبيعة حكومة فتحي أوكيار التي استقالت لأن أوكيار لم يرغب في التورط بالدماء الكردية، وحل محله عصمت إينونو الذي يصفه الكاتب بسخرية بأنه "الشخص المفيد دوماً و أبداً" لمصطفى كمال، ثم يحلل تأثيرات محاكم الاستقلال على الحياة السياسية، وألاعيب مصطفى كمال للانفراد بالحكم مع الإبقاء على ديكور دولة المؤسسات. ويلحظ النفور المتبادل بينه وبين سكان مدينة اسطنبول، وكذلك يتحدث عن تفسيره للعداء بين أنقرة و اسطنبول، و بين المدن الساحلية والداخلية حيث في المحصلة كان انتصار حرب الاستقلال بمثابة هزيمة لاسطنبول أيضاً في السنوات الأولى من عمر الجمهورية.

يقيّم الكاتب أيضاً إمكانية استمرار هذه النسخة المقلدة من الدولة الحديثة بعد عام ١٩٢٥، و يميل إلى أن عناصر نجاحها غير متوفرة، لكن لا يجزم بانهيارها، فهو التقط وصفة بقاءها وهي تحول تركيا، ككيان سياسي، إلى حل وسط لتهدئة الصدام المديد بين بريطانيا وروسيا في غرب آسيا والبحر الأسود، وبين فرنسا وإيطاليا في البحر المتوسط، وهذه الوظيفة ما زالت فعالة إلى اليوم وهي بمثابة "يا نصيب" يومي تربحه تركيا دولياً لمواصلة سياسة "الصندوق المغلق" داخلياً، فتفعل ما تشاء في تسيير سياسة أمنية وحشية بحق الكرد، داخل تركيا وفي جوارها القريب. (تعليق – حسين جمو)

> **"هذه الوظيفة ما زالت فعالة إلى اليوم وهي بمثابة يا نصيب يومي تربحه تركيا دوليا"**

نص المقال:حقائق وخرافات تركية

*فورين أفيرز – تموز ١٩٢٥

مرت تركيا خلال العقد الماضي بثلاث فترات من التحوّلات السريعة التي أحدثت تغييرات تثير الحيرة بحيث لا تزال البلاد تعيش أجواء الحكايات الخرافية.

ماذا تبقى من الإمبراطورية العثمانية القديمة في الجمهورية التركية الحديثة التي تطهّرت من السلاطين والخلفاء والهيمنة الأجنبية؟ ما الذي حل بالأتراك

المهزومين الذين كانوا سيطردون من أوروبا؟ أين هي تركيا حامية حمى الإسلام التي كان من المفترض أن يحتشد خلفها العالم الإسلامي، من المغرب إلى الهند، قبل أربع سنوات؟ تبخّرت واختفت وذابت في نسج من الخيال لا يمتّ بالواقع بِصلة على غرار المفهوم التركي لكل هذه الأمور. كان هذا العقد صورة متعددة الألوان بأشكالٍ متباينة، أمامها ستار تلو الآخر من المظاهر الزائفة. وخلف كل المشاهد المتغيّرة، بقي مشهد]الشخصية[التركية الباردة أحد أكثر الأنماط التي لم ولن تتغير في أوروبا.

جرّدت الحرب الإمبراطورية]العثمانية[من الأراضي غير التركية، وأثارت اضطرابات في البلاد بفعل المجازر وعمليات التهجير وأفضت إلى تنازلات مذلة هي الأكبر بالنسبة إلى «قوى المركز». لكن لم تتعرض الجيوش التركية إلى الهزيمة في الأراضي التي يقطنها العرق التركي. لم تعنِ فلسطين وسوريا الكثير للشعب التركي وكذلك حملة]الضابط البريطاني أدموند[ألنبي. وفي النهاية، تجنبت تركيا وحدها من بين «قوى المركز» نتائج هزيمتها ودفع الثمن الذي تستحقه. لذلك، عندما ينظر التركي إلى الحرب، يسقط ستار المظاهر الزائفة وتختفي الحقائق، ولا يرى سوى انتصاراته العظيمة في غاليبولي وكوت العمارة.

وفي الفترة التي أعقبت الحرب، أي بين هدنة مودروس ومودانيا (١٩١٨-١٩٢٢)، تفاعلت التطورات بوتيرة متسارعة. اعتزم الحلفاء التعامل مع تركيا بحسب هواهم. وفوق كل اعتبار، رغبوا بمنح المضائق وضعاً دولياً وإخراج القوة التركية من أوروبا، وهي خطوات لترتيب البيت الداخلي تأخرت كثيراً. وعليه، جلبوا اليونانيين، أمهر وكلائهم، بتقاليدهم الأيونية والبيزنطية البعيدة عن ركب الحداثة. وتالياً، ظهر جندي تركي في صحارى الأناضول جمع الكثير من المقاتلين من بني جنسه حوله. وفي قصره في القسطنطينية، جالت قدسية السلطان، خليفة الإسلام، كطيفٍ يطارد سياسيي دول الحلفاء. وانكسرت شوكة الحلفاء جراء القوة العسكرية الضاربة لمصطفى كمال والنداء المحمدي للخليفة الذي لم يكن بالإمكان تخيّله.

انتهت تلك الفترة الاستثنائية بهزيمة مخزية للجيش اليوناني. وهكذا، لم يكن هناك شيء أكثر إثارة للذهول من إعلان الحلفاء الحياد بشأن الحرب المشتعلة حينها بين وكلائهم اليونانيين وأعدائهم القوميين الأتراك. لم يكن هناك تصنع أكبر من تلك العلاقات القائمة آنذاك بين السلطان في القسطنطينية والقوميين في أنغورا] أنقرة[، في وقت يهاجم السلطان القوميين ويعتبرهم متمردين غير أتقياء، بينما يعلن القوميون لأمة محمد أنهم حاربوا من أجل تحرير خليفتها. وصلت السخافة المثيرة للسخرية ذروتها حينما منع الحلفاء، في صيف عام ١٩٢٢، اليونانيين من دخول القسطنطينية تحت طائلة شن حرب، ليدخلها الأتراك بعد عام فحسب.

> **تركيا تفعل ما تشاء في تسيير سياسة أمنية وحشية بحق الكرد في الداخل والجوار**

بالطبع، تناسى الأتراك هذه الفترة المليئة بأخطاء] الحلفاء[الفادحة، ووصفوها بـ«حرب الاستقلال» المجيدة. بالنسبة إليهم، اعتبرت المسألة تجديداً للأمة التركية، وانبعاثاً للروح الوطنية التركية، ونضالاً بطولياً ضد أوروبا انتصروا فيه بفضل قوّتهم وتضحياتهم. في نظرهم، تُمثّل معارك سكاريا والمارن انتصاراتٍ حقيقية وعظيمة للغاية.

برأيهم، قاموا بكل ما يتوجب فعله. واعتبروا أن تركيا واجهت الغرب وانتصرت عليه، لا أن الحلفاء امتنعوا عن مواصلة القتال بعد أربع سنوات مضنية من الحرب أو أن الحلفاء تقهقروا أمام قوة الخليفة «الفائقة» وارتكبوا خطأ تصفية الحسابات بين بعضهم البعض.

كيف انفصلت الجمهورية عن الواقع؟

زار جنرال أجنبي بارز القسطنطينية مؤخراً، وأجرت الصحف لقاءات معه. ومن ضمن الترهات التي صدرت، نُشرت تصريحات مكتوبة جاء فيها أنه يعتبر «معركة سكاريا مجيدة وآثارها أكثر أهمية بالنسبة إلى العالم من تلك التي نتجت عن معركة المارن». ليست تلك مجرد واقعة كذب شرقي. من المنصف أكثر تسميتها تعبيراً عن رأي يعتقد المواطن التركي العادي أن على الجندي المتميز الايمان به.

لـقـد أكـــدتُ على الجانب الأسطوري لأسس الدولة التركية الحالية، لا لتسليط الضوء على المعاناة والتضحيات الكبيرة للأتراك خلال الحرب والهدنة، ولكن لأنه لا يمكن استيعاب انفصال النظام الجمهوري الحالي عن الواقع ما لم يفهم المرء جو الزيف الذي ساد الفترات السابقة. حينما يطرح رئيس تحرير صحيفة رائدة في القسطنطينية – أوروبية الشهرة – سؤالاً بجدية «إلى كل المهتمين بالسياسة، فيما إذا شكّلت تركيا في يوم من الأيام تهديداً لجيرانها؟»، ما الذي يمكن للمرء استخلاصه؟ هل يمكن أن يتساءل ببساطة «هل فقد هذا الرجل رشده»؟ على الإطلاق، بل هو شخص مثقّف وذكي للغاية، لكن يمكن فهمه فقط من خلال الحكاية الخرافية التي عاش أجوائها.

عندما تم توقيع الهدنة في مودانيا بين الأتراك وقوى أوروبا الغربية «المحايدة»، سيطرت قوات الحلفاء على القسطنطينية والمضائق، بما في ذلك لواء من الحرس البريطاني، مدعومةً بأقوى السفن الحربية في أوروبا وقوة جوية كبيرة. ومع ذلك، في غضون ستة أسابيع، أضحت تلك القوة شكلية. بقيت السفن الكبيرة في المرفأ، وأمكن مشاهدة الحراس البريطانيين والجنود الفرنسيين يسيرون في شوارع القسطنطينية. لكن في الواقع، انتقلت السيطرة إلى ضابطٍ تركي صغير، ماهر، بلا مبادىء ونشيط بشكل مثير للدهشة. كان في طريقه إلى تراقيا لقيادة حوالي ثمانية آلاف من «الدرك» سُمح لتلك المقاطعة بتجنيدهم وفق هدنة مودانيا. لكن لسبب أو لآخر، مكث في القسطنطينية وأحكم قبضته على السلطة حينما طال بقاؤه. وقبل أن يمضي ستون يوماً على توقيع الهدنة، شاهد كيف خـرج السلطان/الخليفة من قصر يلدز في فجر يوم بارد متوجهاً إلـى مالطا على متن سفينة حربية بريطانية، وقاد هذا الضابط سيارته إلى قصر توب كابي ومسجد الفاتح مع خليفة جديد (تم اختياره بعناية من قبل مصطفى كمال وحكومة الجمعية الوطنية الكبرى).

> **فورين أفيرز :مرت تركيا بثلاث فترات من تحولات سريعة تثير الحيرة**

نظرياً على الأقل، يجب أن يكون لـ«أمير المؤمنين» سلطات دنيوية ودينية على حد سواء. ومهما قيل عن غرائبية أسلوب اختيار الخلفاء في الماضي، فإن انتخاب شخصية مرموقة من قبل مجلس علماني غير منتخب كان بدعة يصعب تبريرها إلى حدٍ ما. كان رجلاً عجوزاً لطيفاً يحب الحياة الريفية الهادئة واستهواه الفن. بعد تسلّمه الخلافة، دأب على الذهاب كل يوم جمعة إلى مسجدٍ في الدولة، على نمط ما سمحت به أنقرة. وفي أوقاتٍ أخرى،

شغل نفسه في تشذيب لحيته التي تحض عليها التقاليد، لأنه لم يكن لديه واجباتٍ أخرى. أما 'سيف عثمان' الذي لازم السلاطين، فلم يُصنع في عهده، إذ كان لمصطفى كمال رؤيته الخاصة للسيوف.

الفتح الثاني للقسطنطينية

في غضون ذلك، التئم مؤتمر لوزان. واجهت قوى أوروبا تركيا على طاولة السلام. إلى جانب تركيا، اصطفت روسيا السوفيتية. كان البلاشفة أصدقاء علنيين للأتراك القوميين، ووقّعت معاهدة تحالف بينهما، واستفاد الأتـراك من المساعدة الروسية التي أتت على شكل ذهبٍ وعتاد. بدرجةٍ أقل، ومن خلال معاهدة أكثر سرية، استفاد الأتـراك من التعاطف الفرنسي. في لوزان، رأوا أن الزمن عفا على تلك الصداقات الغامضة مع البلاشفة والفرنسيين. فضلّوا الظهور بشكلٍ لا لبس فيه كشعبٍ مستقل سيد نفسه يمتلك قوة عظمى أعيد إحياؤها أخيراً بفضل نصرٍ مظفّر. من خلال قول «لا» غالباً و«نعم» نادراً، فرض عصمت باشا إرادته. تطلبت الدبلوماسية شيئاً من الصبر، والصبر ولد في آسيا.

لذلك تم في نهاية المطاف التنازل عن الامتيازات وتأجيل مسألة سداد الفائدة على الديون التركية قبل الحرب إلى وقت ملائم، ومن ثم وُقِعت المعاهدة. وتم التسليم بأن السياسات القديمة بمنح وضع دولي للمضائق، وأوروبا من دون أتراك، غير واقعية. وبالنظر إلى أن الأتراك في لوزان أمسكوا عملياً بجميع الأوراق، فإن نص المعاهدة على ترك المضائق مفتوحة للتجارة واحتوائها على ما يكفي من البنود التي تجعلها متناسبة مع أسس العلاقات الدولية اعتُبر انتصاراً لهم في حينه. على الـورق، يبدو اقتراح مناطق منزوعة السلاح في المضائق وحدود تراقيا الذي طرحه الحلفاء جيد جداً. ومع ذلك، تم التغاضي عن مسألة صغيرة تمثّلت في بقائها منزوعة السلاح.

وطبقاً للتسلسل الزمني، سحب الحلفاء آخر قواتهم من القسطنطينية، ومن ثم دخلت قوة تركية صغيرة، متهالكة للغاية ومحبطة إلى حد كبير، المدينة. بدا من الصعب على سكان القسطنطينية أن يروا فيها «الجيش المنتصر دوماً» الذي حقق الانتصار المذهل على اليونانيين وأثار إعجاب أوروبا بشكل كبير قبل عام. ولكن المظاهر خادعة، إذ حققت القوة الـعـسـكـريـة التركية هدفها، وسُـجّـل الفتح الثاني للقسطنطينية في التاريخ.

> **عندما ينظر التركي إلى الحرب يسقط ستار المظاهر الزائفة وتختفي الحقائق**

ثـم انطلقت تركيا الجديدة في مسارها، وأطلقت على نفسها اسم «الدولة التركية»، وأعلنت أن من تحكمها هي «الجمعية الوطنية الكبرى» فقط. وأطلق على رئيس الجمعية، مصطفى كمال باشا، لقب «غازي» (المنتصر). وفي الآونة الأخيرة، جال البلاد ونظّم مجموعة سياسية أطلق عليها اسم «حزب الشعب». كما وجد وقتاً للزواج من سيدة شابة ثرية يغمرها الطموح والأفكار المعاصرة. صدمت لطيفة هانم إلى حد ما الأتراك المحافظين. لم يكونوا معتادين على رؤية امرأة بملابس أوروبية ترافق زوجها في رحلاته حول البلاد. لكن حراك التحرر النسوي بين أفراد الطبقة العليا في تركيا حقيقة واقعة. وحتى لو اقتصرت على عدد قليل من الناس، إلا أنها تنمو.

الجمعية الوطنية ومصطفى كمال

مهّد مصطفى كمال، رفقة زوجته وحزبه وبيده معاهدة لوزان، الطريق نحو تحوّلٍ آخر في المشهد. في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٣، حانت الفرصة. نشبت أزمة سياسية صغيرة: انهيار الحكومة بسبب خلافات شخصية، ووقوع الجمعية في مأزقٍ بشأن الموعد النهائي لتشكيل حكومة جديدة. تقدم مصطفى كمال إلى الأمام وذكر الشروط التي بموجبها سيشكّل مجلس الوزراء. وفي غضون ساعتين، وجد نفسه الرئيس المنتخب، بحسب الأصول، للجمهورية التركية حديثة العهد. نجح في فرض إرادته على الجمعية ووضع حداً لتردد لجنة كانت تحاول منذ شهر صياغة الدستور، لأن الشروط التي فرضها على الجمعية هي في الواقع البنود الأساسية لهذا الدستور: إنشاء الجمهورية، وانتخاب الرئيس من قبل الجمعية، وحق الرئيس في رئاسة الجمعية ومجلس الوزراء، عند الحاجة، واختيار رئيس الوزراء. لكن ضربة سيف مصطفى كمال لم تكن جلية تماماً. إذ بقي الأتراك متوهمين بأن المجلس، وليس الرئيس، يحكم البلاد. لكن مع ذلك جميع أعضاء المجلس كانوا من حزب الشعب. بين الحين والآخر، اجتمع أعضاء الحزب مع قادته في لقاءاتٍ مغلقة. وبين الفينة والأخرى، مارس الحزب صلاحيات الجمعية الوطنية الكبرى علناً.

اختار مصطفى كمال لمنصب رئاسة الوزراء رجلاً موالياً يدعى عصمت (إينونو)، أظهرت مسيرته العسكرية أنه رئيس أركان من الطراز الرفيع وناقل للأوامر لا مثيل له، وأبدى الرئيس سعادته بهذا النهج، ومنحه راتباً أعلى قليلاً من راتب رئيس الولايات المتحدة، بينما اكتفى نواب الجمعية براتب يعادل ألفي دولار في السنة.

الغنائم للمنتصر

بات المشهد جاهزاً لوضع حدٍ درامي للخداع الذي لم يعد الحفاظ عليه ضرورياً. تم إظهار خليفة المسلمين، الرابط الروحي مع المسلمين حول العالم والقوة الجبارة التي أثارت إعجاب البريطانيين والفرنسيين، على أنه شخصية هشة طرده شعبه دون تـردد. وجد مصطفى كمال في الجمعية أداة تزييف مفيدة بعدما انتفت الحاجة إلى شخصية صورية في قصر «دولما باهتشي». كخطوة احترازية، تأسست محكمة ثورية سمّيت «محكمة الاستقلال» في القسطنطينية، حيث نشر بعض الصحافيين رسالة مفتوحة من رموز هندية مسلمة حثّوا فيها الخليفة المعيّن من قبل حكومة أنقرة على عدم الاستقالة من منصبه. حتى محكمة الاستقلال نفسها لم تجد في الأمر جرماً شنيعاً، لكنها اصطادت محامياً بارزاً وأحد الوجهاء وحكمت عليهما بالسجن لعدة سنوات.

> **عندما تم توقيع الهدنة في مودانيا سيطرت قوات الحلفاء على القسطنطينية والمضائق**

ثم غادر مصطفى كمال لقضاء عطلة في سميرنا (إزمير)، ودعا صحافيي القسطنطينية لزيارته في مكان إقامته. كما رتّب «لعبة حرب استراتيجية» وضعت قادة الجيش على مقربة من سميرنا. ثم عاد إلى أنغورا وألقى خطاباً شهيراً أمام الجمعية (١ آذار/مارس ١٩٢٤) قال فيه إن «الدين الإسلامي يجب أن يتحرر من دوره كأداة سياسية لعبها منذ قرون». في ليلة ٤-٥ آذار (مارس)، أخرجت الشرطة الخليفة السابق مع أسرته من قصره وقادتهم على بعد ثلاثين ميلاً (٤٨ كيلومتراً)، خارج القسطنطينية، ليوضعوا في قطارٍ نحو الخارج. لا شك أن رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج والرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه تساءلا

حينها كيف لم تخطر هذه الخطوة البسيطة على بالهم؟

لكن لم يكن ذلك نهاية المطاف. سرعان ما تبع إلغاء الخلافة ونفي العائلة العثمانية بأكملها تحييدٌ للمحاكم والمدارس الدينية وفرض سيطرة الحكومة على الأوقاف السلطانية الكبيرة، إذ أن «الغنائم للمنتصر» كما يقال. ومن ثم، فُرض النظام العلماني كسياسة للحكومة. وعليه، لم يعد هناك سوى قوة واحدة في تركيا: الجمعية الوطنية الكبرى. ولم يعد الجندي الداهية الذي يقطن المقر الرئاسي المتواضع في أنغورا منزعجاً من الأقنعة الأخرى.

علاوة على ذلك، توجبت صياغة دستور جديد واعتماده. فاللجمهوريات الحديثة دساتير. وتكمن كينونة كمال وحاشيته في كونهم حداثيين. خصص يومٌ واحد في الأسبوع لبحث تلك الوثيقة المهمة، حيث تمت مناقشة واعتماد حوالى خمسين من بنوده بهذه الطريقة خلال آذار (مارس) والنصف الأول من نيسان (أبريل) عام ١٩٢٤. لكن العرض لم يمض كما يجب وواجه عقبات عديدة. مالت الجمعية أحياناً إلى نسيان دورها الحقيقي في المسرحية. وفي واقع الأمر، رفضت الموافقة على تضمين بندٍ في الدستور يمنح الرئاسة حل الجمعية أو قيادتها للجيش والبحرية وقت الحرب، أو في أن تكون ولاية الرئيس أطول من ولاية الجمعية. وحتى مع تخصيص يومٍ كامل في الأسبوع، لم ينجز الدستور بالشكل المطلوب. وبناءً عليه، في العشرين من نيسان (أبريل)، تم إقناع الجمعية بأن تتداول لبضع ساعات البنود الخمسين المتبقية، بما في ذلك جميع المواد المتعلقة بالسلطات القضائية وحقوق المواطنين الفردية، واعتمادها. ثم شرع في وضع الدستور بأكمله للتصويت النهائي برفع الأيدي. تم تأمين أغلبية الثلثين المطلوبة، واعتُبرت المسألة محسومةً بالتزكية.

في الموصل..كردستان شأن تركي

توقفت الجمعية عن الاجتماعات لمدة نصف عام بعد إنجازين من هذا القبيل. وفي مطلع الصيف، عقد مؤتمر أنغلو-تركي لتسوية مسألة الموصل. طالب الأتراك عملياً بكامل الولاية، واستندوا في مطالبهم إلى حد كبير على السكان الكرد في المنطقة المذكورة. وأشاروا إلى أن هناك آلاف الكرد داخل حدود تركيا، وأن الترك والكرد كلٌ واحد. وبالتالي، يجب منح كامل كردستان إلى تركيا. لكن لم يكتب النجاح لتلك الجهود. فبعد تسعة شهور، انتفض الكرد في تركيا (ثورة الشيخ سعيد بيران في شباط ١٩٢٥). وسواء كان ذلك أمراً إيجابياً أو سلبياً، ما لبثت أعمال المؤتمر أن توقّفت.

> **من خلال قول لا غالبا ونعم نادرا، فرض عصمت باشا إرادته**

سارت الأمور على ما يرام حتى خريف عام ١٩٢٤، مع اجتماع الجمعية مرة أخرى في أنغورا، حينما واجه العمل السلس لأجهزة مصطفى كمال بعض التشويش. أدت المشاكل مع البريطانيين على حدود الموصل، بسبب الغارة التركية على الأراضي المتنازع عليها، إلى تأجيل التفكك في الوحدة السياسية التركية لبضعة أسابيع. لكن في تشرين الثاني (نوفمبر)، تشكّل حزب معارض أخيراً بإسم «الجمهوري التقدمي» (ندم حزب الشعب لأنه لم يفكر في ذلك من قبل، فأضاف كلمة «الجمهوري» على اسمه). وبطبيعة الحال، تلا ذلك غليانٌ سياسي في أنغورا. كان النظام القديم عبارة عن حزبٍ واحد، ومجلسٍ واحد، وحكومةٍ واحدة. لا يمكن أن يكون الأمر أُسري أكثر من

ذلك. والأسوأ مما سبق هو انحياز اثنين من أفضل ضباط المؤسسة العسكرية إلى التقدّميين.

التقدمي المحافظ!

كان الحزب الجديد أقلية بارزة. لكن لم يمض وقت طويل حتى قلّمت الحكومة أظافره، لتصل حكومة أقل تشدداً، بقيادة فتحي بك (فتحي أوكيار) السلطة.

برر التقدميون وجودهم فيها برغبتهم جعل الحكومة الراديكالية أكثر محافظة. ففي أرض الزيف، لا غرو أن تعني كلمة «التقدمي» العكس تماماً، أي المحافظ. كان التقدميون، ولا يزالون، المجموعة المناهضة للتغييرات بالقوة والتغريب المفرط والتدمير السريع للتقاليد المرتبطة بالإسلام. تدعو منابرهم إلى التجارة الحرة (مع بعض الاستثناءات)، والاستفتاء الوطني كوسيلة وحيدة لتعديل الدستور، والانتخاب المباشر للنواب، وانتخاب رؤساء بلديات المدن بدلاً من تعيينهم. بدت هذه الطروحات مفيدة بما يكفي، لكن لا تأثير يذكر للمنابر في تركيا، فهي ليست سوى ديكوراً. ترتبط القضايا الحقيقية دوماً بالأفراد.

وسرعان ما ظهرت شخصية لافتة للنظر: الجنرال نور الدين باشا، صهر أشهر درويش (صوفي) في تركيا. شخصية رجعية ومسلم متدين وعدو شخصي معلن لمصطفى كمال. كان انتخابه لعضوية الجمعية عن بروسا (بورصة) في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤ بمثابة ضربة قاسية للحكومة، لأنه حتى ذلك الوقت، كان جمهور الناخبين سهل الانقياد بشكل ملحوظ نحو رغبات الحكومة. ولم يكن التقدّميون أقل استياءً من الكماليين لانتخابه. كان رجعياً من النوع غير القابل للاحتواء. وسرعان ما رفضت الحكومة السماح له بشغل مقعده في الجمعية على أساس أنه لم يستوف أحد شروط الترشح في الانتخابات العامة المنصوص عليها في الدستور. في الحقيقة، وصل نور الدين باشا الجمعية عبر انتخابات فرعية أجريت في بروسا، لكن أنقرة فسرّت الأمر بشكلٍ مختلف. بعد شهرين، انتخبت بروسا نور الدين باشا للمرة الثانية، وسمحت له الحكومة، المنهمكة بالثورة الكردية، بشغل مقعده خوفاً من خطر إثارة النعرة الدينية.

> **طالب الأتراك عمليا بكامل ولاية الموصل واستندوا في مطالبهم إلى حد كبير على السكان الكرد**

الثورة الكردية.. و سقوط فتحي أوكيار

أثارت الثورة الكردية قلق أنقرة العميق. كانت المنطقة المتمردة صغيرة وعدد المسلحين قليل نسبياً، لكن المبدأ الذي أثير بفعل الثورة هو القرآن نفسه. قد لا يكون التدين متجذراً في تركيا، إلا أن هناك حساً إسلامياً قوياً. تمثل الخطر في التفاف العناصر المتذمرة من الوضع القائم في البلاد حول مؤيدي التقاليد القديمة. كان لذلك أن يتحقق لو أن رجلاً أقل شأناً من مصطفى كمال تواجد على رأس السلطة. كانت إجراءاته المضادة شاملة ومدروسة. فُرضت الأحكام العرفية في اثني عشر ولاية، وصدر قرار بتعبئة جزئية لزيادة قوة الجيش بمقدار النصف. وضِعت خطط عسكرية مفصّلة قيد التنفيذ تم بموجبها اللجوء إلى قوات ضخمة للضغط من خلال تكتيكات تطويق – على الرغم من تأخر الاحتكاك بالمتمرّدين ستة أسابيع.

كانت الإجراءات السياسية أوسع نطاقاً. أعيد تشكيل محاكم الاستقلال التعسفية، واستُبدلت حكومة فتحي

بك المعتدلة نسبياً، التي أطلقت على نفسها «حكومة الهدوء والاستقرار»، بأخرى برئاسة عصمت، المفيد دوماً وأبداً، فيما أُخضعت المعارضة بشكلٍ كامل. وسارع المؤيدون المترددون (وهم كثر في الجمعية) إلى تأكيد ولائهم لحزب الشعب، بفعل ثلاثة قوانين سنّتها الحكومة على عجل. صنّفت هذه القوانين أي خطاب ديني ذو ميول سياسية على أنه خيانة، ومنحت الحكومة السلطة التعسفية في إسكات أي صحيفة، كما سمحت للضباط الذين يقودون فيالق الجيش تنفيذ أحكام الإعدام بحق أي شخص، عسكرياً كان أم مدنياً، أدين من قِبل محاكم عسكرية في أي منطقة قد تخضع للأحكام العرفية.

سميت هذه الإجراءات غير العادية «قوانين التهدئة». يتذكر المرء تلك العبارة الإنكليزية القديمة عن «إسكات الأشخاص المقيتين بحد السيف».

هذه هي النقاط الرئيسية لقصة «تركيا الجديدة» القصيرة. لكن تحجبها غشاوة اللاواقعية إلى درجة أنه يتوجب على المرء الغوص في أعماقها من أجل تقييم قيمة الدولة التركية ككيانٍ سياسي.

بادىء ذي بدء، لنأخذ بعين الاعتبار أي نوعٍ من الشخصية نتعامل معه. لدى الأتراك بعض السمات التي يمكن تثمينها. وليس من قبيل المصادفة أو الفضول أنهم كسبوا إخلاص العديد من أبرز الشخصيات الغربية. تمنحهم بساطتهم وصدقهم ولطفهم وحس الولاء لديهم جاذبية كبيرة جداً. بشكل عام، لم تُبدع هذه الشخصية شيئاً على مدى القرون السبعة من تاريخها. عملت العرقيات الخاضعة لها بإسمها، وحققت إنجازاتٍ رائعة – مساجد اسطنبول، على سبيل المثال. أخذت هذه الشخصية الكثير من الفارسي والعربي والبيزنطي والأرمني والسوري والأوروبي، لكن لا يدين الفن أو العلم أو الفلسفة لها بأي شيءٍ ملموس.

النمط الأكثر تطرفاً من الدولة القومية

صنعتان انشغل بهما التركي منذ قدومه إلى أوروبا قبل ما يقرب من ستمائة عام: الإدارة والحرب. ومع ذلك، فإن كل الأراضي التي أدارها، من الخليج إلى نهر الدانوب الأوسط، شهدت إما ركوداً أو خراباً تحت سلطته. حارب دائماً بشجاعة لا تهتز، وأحياناً بدافع التعصّب. لكن تكونت قواته عادةً من الأعراق التي خضعت له. ولم يخرج من كل حروبه ضابطٌ واحد أو أميرالٌ عالي الرتبة، أو يتمخض عنها تكتيكٌ أو اختراعٌ عسكري ذو قيمة.

> **أثارت الثورة الكردية قلق أنقرة العميق**

هذا العجز الاستثنائي في المقدرة على الإبداع، حتى في المجالات التي ينتقيها، يحمل تأثيراً مباشراً على مشكلته الحالية، على اعتبار أن المهمة التي حددها لنفسه هي تكوين أمة. وبقدر ما يتعلق الأمر بهدفه الحالي، فإن تركيا التي كانت موجودة قبل الحرب لا يمكن البناء عليها لتحقيق هذا الهدف. لم تكن الإمبراطورية العثمانية القديمة أمة بالمعنى الغربي الحديث للكلمة، وهو أيضاً يمثّل المعنى التركي الحديث. كانت بالأحرى آلة إدارية لتحصيل الضرائب. ذهبت تلك الضرائب إلى الأوليغارشية الصغيرة (باستثناء حينما تدخل المستفيدون الدوليون بعد إفلاس الدولة). وبما أن المؤسسة الدينية والدولة كانتا

كُلاً واحداً، فإن جماهير الشعب، الذين نُظر إليهم على أنهم مصدرٌ لتحصيل الأموال ليس إلا، دعموا كليهما من دون أي تململ.

لا يشبه كل ما سبق تلك الأمة المتغربنة جداً التي يحاول الأتراك بناءها اليوم. قد تكون جمعيتهم (البرلمان) ستاراً زائفاً للتغطية على سلطة استبدادية، وقد تكون انتخاباتهم هياكل فارغة. لكن جوهر ما يسعون إليه صراحةً هو أمةٌ بمفهومنا، والروح الكامنة وراءها هي القومية، حتى لو كانت من أكثر الأنماط تقوقعاً وشوفينيةً. يجب أن تستند النتيجة بالضرورة على قدرة تركيا على الإبداع، أو على الأقل التقليد.

ما يقترحون فعله، إذا قبلنا بصيغة فيلسوفهم السياسي البارز، يتلخص في دمج الثقافة التركية والدين الإسلامي والحضارة الغربية. والثقافة التركية، بقدر ما يمكن تعريفها، نتاج أفكار وتقاليد معينة لأعراق شرقية أخرى أثّرت على بساطة وذكورية قبيلة المحاربين الترك. لم يستوعب الأتراك العثمانيون أبداً الأعراق المختلفة التي حكموها في بنيتهم السياسية، لكنهم تشربوا كمية هائلة من الدماء الأجنبية من خلال رق النساء وأسر الصبية المسيحيين من أجل فيالق الإنكشارية. كما استوعبوا أيضاً جزءاً معتبراً من حضارة وثقافة الشعوب الشرقية، خاصةً البيزنطيين، الذين كانوا على اتصال بهم. فقبل أن يقعوا تحت التأثير الغربي، على سبيل المثال، شكّلوا إمبراطوريتهم على نسق حكومة بيزنطية بطريقةٍ حاذقة بحيث لم يكن من اليسير تمييز إحداها عن الأخرى. ويستند القوميون الأتراك المعاصرون في ادعائهم بقابلية استيعاب الحضارة الغربية على نجاحاتهم السابقة في دمج الثقافات الأجنبية.

لكن لأحدنا أن يتساءل ما إذا كانوا يأخذون في الاعتبار الاختلاف الأساسي بين الحضارتين الغربية والشرقية. إن حياتنا الغربية مبنية على تجارب لم تختبرها أوروبا الشرقية وبلاد الشام بالمطلق: إحياء التعلم، عصر النهضة، الإصلاح، اكتشاف وغزو العالم الجديد، الحركة الليبرالية الديمقراطية، الثورة الصناعية وتطور العلم الحديث. أصبحنا كغربيين واقعيين نعلي شأن الفرد بشكلٍ لم يعهده الشرق أبداً. وبمعزل عن أي معوقات قد تظهر جراء تمسك تركيا بالدين الإسلامي، سيبدو اندماج الثقافة التركية والحضارة الغربية، في الواقع، مهمة صعبة.

> **كان لذلك أن يتحقق لو أن رجلا أقل شأنا من مصطفى كمال تواجد على رأس السلطة**

صراع أنقرة والقسطنطينية

وحتى الآن، أضاف الأتراك إلى رصيدهم القليل من العمل البنّاء الذي من شأنه أن يشير إلى نجاحٍ مستقبلي في هذا المسار. ومن الواضح أن الدستور ليس أساساً متوازناً، إذ أن الطريقة المرتجلة التي تم تبنيه من خلالها مؤشر حقيقي على الطريقة التي ينظر بها الأتراك إليه. يمكن، من الناحية العملية، تعديله بمجرد تصويت من قبل الجمعية، أو تأويله بحسب الحكومة الموجودة في السلطة. وقبل أن يتم عامه الأول، أصدرت الجمعية، بناءً على طلب الحكومة، «قوانين التهدئة» التي قيّدت الحرية الشخصية إلى حد العدم.

والأسوأ، لجهة بناء الأمة، فشل تركيا في توحيد العناصر المتباينة داخل الدولة. والمشكلة الكردية مثال على ذلك، والتمرّد الكردي مقياس لفشلهم. لكن أخطر

ما في الأمر السخط المتزايد في القسطنطينية ومنطقة مرمرة. من حيث الأساس، يندرج هذا النفور في إطار الخلاف التقليدي ما بين الأراضي السهلية والمرتفعات، وتباين المصالح ما بين منطقة ساحلية بتجارتها البحرية وهضبة عالية وقاحلة إلى حد كبير. عندما أبحر مصطفى كمال في مضيق البوسفور على متن سفينة حربية في الصيف الماضي، التفت سكان القسطنطينية إلى نشاطاتهم غير عابئين بزيارة رئيسهم. من الصعب تحمّل استياء الرئيس بلا شك، لكن خسائر التجارة تبقى أسوأ. يُلقى باللوم على الإداريين في الأناضول والتشريعات الصادرة من أنقرة فيما يخص الركود الحالي الخطير في الأعمال التجارية في القسطنطينية. تشكو القسطنطينية من عدم الكفاءة، إن لم يكن الحقد الصريح لحكم أنقرة . وبدورها، ترد أنقرة باتهامها القسطنطينية بعدم الولاء والتآمر.

وكذلك، خلال سعيهم لبناء دولة، لم يظهر الأتراك القدرة على حل مشاكلهم الاقتصادية. بلدهم زراعي بشكل أساسي، لكنهم اضطروا في أوقات عديدة إلى استيراد القمح. قد يكون مرد ذلك إلى المواسم الرديئة أو سوء البذار، لكن الحكومة حمّلت شبكة النقل، المليئة بالعيوب، المسؤولية، ثم شرعت (ربيع عام ١٩٢٥) في فرض ضريبة نقل جديدة بنسبة ١٠ في المئة، بحسب القيمة، على جميع المنتجات الزراعية التي تُنقل على بعد أربعين ميلاً (٦٤ كيلومتراً) من منشأها.

لا جدال في أن بناء الطرق والسكك الحديدية ضرورة ملحّة. لكن العديد من المشاريع الكبرى، بما في ذلك «مشروع تشيستر»، لم تؤد إلا إلى إنشاء جزء يسير من شبكة سكك الحديد الحكومية من أنقرة باتجاه سيواس. تنخفض قيمة الليرة التركي شيئاً فشيئاً، وترتفع تكلفة المعيشة، وتزداد الضرائب على الأراضي، ويتم فرض ضرائب جديدة على «الاستهلاك» لرفع سقف الرسوم الجمركية، بينما لم تنجح الميزانيات السنوية في تحقيق التوازن، ولا تزال الفائدة على الديون العامة غير مسددة. لا يثق رأس المال الأجنبي بالاستثمار في البلاد عندما يستذكر إفلاس الحكومة التركية في عام ١٨٧٥ وتنصلها الجزئي عام ١٩٠٣، أو حينما يراقب موقف الحكومة تجاه مديونيتها الحالية.

يجدر القول إن الأتراك يحاولون تقديم بعض المساعدة لمزارعيهم من خلال إنشاء مصارف زراعية، كما أنهم لم يلجأوا حتى الآن إلى طباعة الأوراق النقدية وقضوا على نظام ضريبة العُشر الذي دأبت الدولة بموجبه على استقطاع ١٢ في المئة من المنتجات الزراعية. كما أن الحظ يحالفهم بتوفر بعض المحاصيل التي تدر المال، مثل التبغ والزبيب والتين، والتي تدعم اقتصاد سميرنا وسامسون وتجلب دخلاً لا غنى عنه. لكن عجزهم في السنة المالية الماضية كان كبيراً، وإن كان حجمه غير معروفٍ، على اعتبار أنهم لم ينشروا نفقاتهم الفعلية منذ عام ١٩٢١. لكننا نعلم أن عجزاً كبيراً يتراكم عاماً بعد عام، وأن النفقات العسكرية لقمع الثورة الكردية ستؤدي إلى تفاقمه. لا يتخيّل المموّلون الأجانب الذين يعرفون تركيا جيداً كيف يمكن للبلاد أن تستمر في تمويل نفسها، ناهيك عن الوفاء بديونها.

> قصة تركيا الجديدة القصيرة تحجبها غشاوة اللاواقعية

طيف الدولة الحديثة

تبعاً لفقه القانون، لا توجد دلائل واضحة على جهدٍ بناء يبذل في هذا الصدد. إذ ألغيت المحاكم القنصلية وتلك الشرعية كذلك، بينما لم تتغير طريقة عمل المحاكم المدنية التركية التي كان من المفترض أن تتوسع وتغطي مجمل الصلاحيات. ما هو مطلوب،

سلطة قضائية تدفع أجوراً عالية ونهج منطقي للإجراءات القضائية. إلا أن ذلك لا يلوح في الأفق.

يحوم طيف الدولة الحديثة فعلياً، ولكنه أشبه بقشرة سطحية لا تكفي لإنجاز الأمور. هناك مناقشات ومفاوضات غير منتهية لا تسفر عن نتيجة. تشهد الجمعية جلسات مساءلة، لكن لا قيمة للأسئلة المطروحة. يسعى عدد قليل من المتمسكين بمعتقداتهم إلى حشو الأفكار الغربية، بما في ذلك العلمانية، في أدمغة شعب معادٍ للغرب بشكلٍ جوهري ورجعيٍ بشدة. الحقيقة هي أنه من بين سكان تركيا البالغ عددهم ثمانية ملايين نسمة، عدد الرجال الأذكياء والتقدميين والأكفاء قليل جداً. يسعى هؤلاء إلى دفع البلاد نحو النهوض من خلال قدراتها الذاتية، لكن عدم الكفاءة والقصور الذاتي وكره الأجانب الشوفيني يقابلهم عند كل منعطف.

على ماذا تنطوي إذاً هذه المسرحية الخيالية المكونة من مشاهد غير واقعية؟ هل كل الأشكال التي يراها المرء على المسرح مجرد أشباح؟ كلا، إذ أن في تركيا اليوم ما كان موجوداً أغلب الأحيان في الماضي: رجل قوي يعرف بالضبط ما يريد، ويحصل عليه. يحمل لقب «غازي» ورئيس، ويحكم من وراء ستار مجلس، بما لا يجعله مختلفاً من حيث المبدأ عن عبد الحميد الثاني الذي كان يُدعى «سلطان» و«خليفة» وحكَمَ بتفردٍ مطلق. يستخدم مصطفى كمال التغريب والعلمانية كأدواتٍ، تماماً كما كان التعتيم والدسائس وسيلة عبد الحميد.

المؤكد أن تركيا ستتدهور في ظل النظام الحالي لعدم توفر إمكانيات إدارية كافية غير مقيدة في البلاد للمحافظة عليها. لكن ذلك لا يعني أنها ستتفكك تحت وطأة عدم الكفاءة أو تقع فريسة لقوة أجنبية ما. راكم الأتراك قدرة مقاومة هائلة لسوء الحكم. احتياجاتهم بسيطة للغاية. يمكنهم التعايش بطريقة أو بأخرى مع أي ظروف تقريباً. يريدون فقط أن يتركوا وشأنهم. قد تكون البلاد تتجه نحو الانهيار، في نظر الغرب. لكن هل يشعر الأتراك ذلك؟

علاوةً على ذلك، فإن تركيا اليوم هي تماماً كما كانت منذ مئة عام وأكثر: القوة الأرجح كفة في ميزان القوى الأوروبي. على الساحة الدولية، تستفيد من تنافس القوى المتشككة ببعضها البعض، إذ تجدها بريطانيا مفيدة للغاية في منع وصول الروس إلى البحر الأبيض المتوسط والطريق إلى الهند. وتبدو روسيا راضيةً لرؤية تركيا مسيطرة على المضائق إلى أن يحين الوقت الذي قد يتحقق فيه الحلم الروسي القديم. تُعتبر طرفاً في التنافس الفرنسي-الإيطالي على الهيمنة على البحر الأبيض المتوسط. لا ترغب أي قوة أوروبية أن يحل منافسٌ ما محلها. فالمضائق الكبرى والممر البري الذي يوصل القارتين، في القسطنطينية، حيوية للغاية.هذه إذاً هي حقائق تركيا «الجديدة»: السعي الفردي منذ القِدم للاستفراد بالسلطة، والقصور الجماعي وعدم الكفاءة الأزليين، والتوازن القديم بين القوى المتنافسة في أوروبا. أما العلمانية والنزعة الغربية والديمقراطية، فليست سوى موضة عابرة للحاكم الحالي، تماماً كما كان توجه توحيد المسلمين لعبد الحميد أو القومية الطورانية لأنور باشا. تتعمق النزعة القومية إثر الهزات الشديدة التي تعرض إليها الأتراك في السنوات العشر الماضية. لكن القومية لا تثمر عن شيء إن لم تبن أمة. إن جهود الأتراك لبناء أمة تذهب بعيداً في تبنيها القيم الغربية أمر لا يتوافق مع تقاليدهم وأصولهم. تتحول مبادئنا الغربية لدى تبنيهم لها إلى مجرد ستار لتغطية أمور متأصلة لديهم.

> **المشكلة الكردية والتمرد الكردي مقياس لفشلهم**

تقرير فريق الرصد والمتابعة

زعماء العالم ينعون غورباتشوف: غيّر مسار التاريخ

أثارت وفاة ميخائيل غورباتشوف آخر رئيس لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، مساء الثلاثاء عن ٩١ عامًا ، سيلا من الإشادات في الغرب لدوره الحاسم في إنهاء الحرب الباردة ومعركته من أجل السلام، في ردود فعل ترتدي أهمية خاصة بعد ستة أشهر على الهجوم الروسي على أوكرانيا.

وتوفي ميخائيل غورباتشوف، آخر زعيم للاتحاد السوفياتي، عن ٩١ سنة في روسيا، الثلاثاء، في المستشفى حيث كان يعالج.

وقال «المستشفى المركزي العيادي» التابع للرئاسة الروسية في بيان أوردته وكالات «إنترفاكس» و«تاس» و«ريا نوفوستي»، إنه «مساء (الثلاثاء) وبعد صراع طويل مع مرض خطير، توفي ميخائيل سيرغي غورباتشوف».

التشييع في «قاعة ستالين» ولا إعلان لجنازة رسمية

وأفادت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء أن جنازة آخر زعيم سوفيتي ميخائيل غورباتشوف، ستقام يوم السبت.

وذكرت إنترفاكس نقلا عن ابنة غورباتشوف أن الجنازة ستقام في قاعة الأعمدة الشهيرة داخل مجلس نقابات موسكو، وهو نفس المكان الذي عُرض فيه جثمان جوزيف ستالين بعد وفاته في عام ١٩٥٣.

وقال الصحفي أليكسي فنيديكتوف، وهو صديق مقرب لغورباتشوف، في منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي إن الجنازة ستقام يوم السبت الثالث من سبتمبر (أيلول.)

وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف في وقت سابق إن الكرملين سيقرر خلال الأربعاء ما إذا كانت الدولة ستنظم جنازة رسمية لغورباتشوف.

وسيُدفن غورباتشوف في مقبرة نوفوديفيتشي بموسكو إلى جوار زوجته رايزا التي توفيت عام ١٩٩٩.

كما نقلت وكالة تاس للأنباء عن بيسكوف قوله إن الكرملين سيعلن لاحقا ما إذا كان الرئيس فلاديمير بوتين سيحضر الجنازة.

وغورباتشوف الذي وصل إلى السلطة في ١٩٨٥، أطلق موجة إصلاحات سياسية واقتصادية هدفت إلى تحديث الاتحاد السوفياتي الذي كان يعاني من أزمات حادة.

وكان غورباتشوف من أنصار التقارب مع الغرب وقد فاز في ١٩٩٠ بجائزة نوبل للسلام.

وبين ١٩٩٠ و١٩٩١ تولى غورباتشوف منصب رئيس الاتحاد السوفياتي قبل أن يضطر في النهاية إلى الاستقالة في ٢٥ ديسمبر (كانون الأول)، في خطوة أدت لانهيار الاتحاد السوفياتي.

وأبرم غورباتشوف اتفاقات مع الولايات المتحدة للحد من الأسلحة وأقام شراكات مع القوى الغربية لإزالة الستار الحديدي الذي قسم أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

وعندما اجتاحت الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية دول الكتلة السوفياتية في أوروبا الشرقية الشيوعية في عام ١٩٨٩، أحجم عن استخدام القوة، على عكس قادة الكرملين السابقين الذين أرسلوا الدبابات لسحق الانتفاضات في المجر عام ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨.

لكن الاحتجاجات غذت التطلعات بالحكم الذاتي في ١٥ جمهورية من الاتحاد السوفياتي الذي تفكك خلال العامين التاليين بطريقة عمتها الفوضى. وحاول غورباتشوف الحيلولة دون هذا الانهيار لكن جهوده باءت بالفشل.

وكان غورباتشوف موضع تقدير كبير في الغرب الذي كان يسميه تحبباً «غوربي».

إشادات من الغرب

*وتوالت ردود الفعل الدولية بعد الإعلان عن وفاة غورباتشوف:

بايدن: غورباتشوف أسهم بجعل العالم أكثر أماناً

أعرب الرئيس الامريكي جو بايدن عن أسفه لوفاة غورباتشوف منوهاً بـ«قائد نادر» أسهم في «جعل العالم أكثر أماناً».

وقال بايدن في بيان، إن غورباتشوف «بصفته زعيماً لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عمل مع الرئيس (الامريكي رونالد) ريغان للحد من الترسانتين النوويتين لبلدينا، مما أراح الناس في جميع أنحاء العالم الذين كانوا يصلون من أجل إنهاء سباق التسلح النووي».

وأضاف، أن الراحل «بعد عقود من القمع السياسي الوحشي، اعتمد إصلاحات ديمقراطية» خلال قيادته الاتحاد السوفياتي، معتبراً أن هذه «كانت تصرفات قائد نادر، قائد لديه من الخيال ما يكفي ليرى أن مستقبلاً مختلفاً ممكن، ومن الشجاعة ما يكفي للمخاطرة بحياته المهنية كلها لتحقيق ذلك». وأضاف، أن «النتيجة كانت عالماً أكثر أماناً وأكثر حرية لملايين الأشخاص».

من جهتها، قالت «مؤسسة ريغان» في تغريدة، إنها «حزينة لرحيل رجل كان في يوم من الأيام خصماً سياسياً لرونالد ريغان وانتهى به الأمر ليصبح صديقاً له».

كيسنجر: غورباتشوف قدم خدمات جليلة للإنسانية

ووصف وزير الخارجية الامريكي الأسبق والسياسي الشهير هنري كيسنجر، الزعيم السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف، الذي وافته المنية أمس (الثلاثاء)، عن ٩١ عاماً، بأنه قدم خدمات جليلة للإنسانية.

وقال كيسنجر في تصريحات لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» إن شعوب أوروبا، وكذلك الروس، مدينون بالامتنان الشديد لآخر زعيم سوفياتي للإلهام والشجاعة في طرح أفكار الحرية».

وتابع كيسنجر: «لقد قدم غورباتشوف خدمة عزيزة للإنسانية لكنه لم يكن قادراً على تنفيذ رؤيته الكاملة». وأردف: «سيظل غورباتشوف يُذكر في التاريخ كرجل بدأ تحولات تاريخية كانت لصالح البشرية والشعب الروسي».

بوتين يعرب عن «تعازيه الحارة»

وأعلن الكرملين، فجر الأربعاء، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعرب عن «تعازيه الحارة» بعد وفاة آخر زعيم للاتحاد السوفياتي.ونقلت وكالة «تاس» للأنباء عن ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الرئاسة الروسية قوله، إن «فلاديمير بوتين يعرب عن تعازيه الحارة لوفاة ميخائيل غورباتشوف، وسيرسل في الصباح برقية تعزية إلى أسرة وأحباء» الراحل.

جونسون ينوه بنزاهته

وأعرب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون عن أسفه منوهاً بـ»الشجاعة والنزاهة» اللتين تمتع بهما آخر زعيم للاتحاد السوفياتي السابق.

وكتب جونسون في تغريدة على «تويتر»، «لقد أحزنني نبأ وفاة غورباتشوف، لطالما أعجبت بالشجاعة والنزاهة اللتين برهن عنهما لإنهاء الحرب الباردة»، معتبراً أنه في الوقت الذي يواصل فيه الرئيس الروسي فلاديمير «بوتين عدوانه على أوكرانيا، يظل التزامه (غورباتشوف) الدؤوب انفتاح المجتمع السوفياتي مثالاً يحتذى لنا جميعاً».

«غير مسار التاريخ»

وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن «حزنه العميق» لوفاة غورباتشوف، مشيراً إلى أن آخر

زعيم للاتحاد السوفياتي السابق كان «رجل دولة فريداً غير مسار التاريخ».

وقال غوتيريش في بيان، إن غورباتشوف «فعل أكثر من أي شخص آخر لإنهاء الحرب الباردة سلمياً»، معتبراً أنه برحيله «خسر العالم زعيماً عالمياً عظيماً، التزم التعددية، ودافع بلا كلل عن السلام».

فون دير لايين: مهد الطريق أمام أوروبا حرة

بدورها، أعربت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين عن تعازيها لوفاة غورباتشوف، معتبرة أن آخر زعيم للاتحاد السوفياتي كان «قائداً جديراً بالثقة مهد الطريق أمام أوروبا حرة».

وكتبت فون دير لايين في تغريدة على «تويتر»، إن الراحل «أدى دوراً حاسماً في إنهاء الحرب البادرة وإسقاط الستار الحديدي، لقد مهد الطريق أمام أوروبا حرة، هذا إرث لن ننساه أبداً، ارقد بسلام يا ميخائيل غورباتشوف».

ماكرون: غورباتشوف كان «رجل سلام»

من جانبه نوه ماكرون بغورباتشوف ووصفه بـ»رجل سلام» التزم «السلام في أوروبا».

وقال ماكرون في تغريدة على «تويتر»، إن الراحل كان «رجل سلام مهدت خياراته الطريق أمام الحرية للروس، إن التزامه السلام في أوروبا غير تاريخنا المشترك».

مساهمة إيجابية في تطبيع العلاقات بين الصين والاتحاد السوفييتي

من جهتها، قدمت الصين الأربعاء تعازيها لعائلة غورباتشوف، مشيدة بالدور الذي لعبه آخر رئيس للاتحاد السوفييتي في التقارب بين بكين وموسكو بعد قطيعة استمرت ثلاثة عقود. وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية تشاو ليجيان أمام الصحافيين إنّ «غورباتشوف كانت له مساهمة إيجابية في تطبيع العلاقات بين الصين والاتحاد السوفييتي».

لا يمكن تصور وحدة ألمانيا بدون غورباتشوف

وأشار الرئيس السابق لـ»الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني» أرمين لاشيت، إلى أن وحدة ألمانيا لا يمكن تصورها بدون آخر رئيس للاتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف.

وفي تغريدة عبر «تويتر»، قال لاشيت: «هل يمكن لرجل واحد أن يغير العالم؟.. نعم يستطيع».

وأضاف: «لا عنف، لا دبابات، انسحاب ٣٥٠٫٠٠٠ جندي سوفيتي من ألمانيا، الحرية للملايين في وسط وشرق أوروبا».

وتابع: «وحدة ألمانيا لا يمكن تصورها بدون ميخائيل غورباتشوف، شخصية القرن التي رحلت».

٧ معلومات عن غورباتشوف

١- أصبح غورباتشوف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي، والزعيم الفعلي للبلاد، وقت أن كان عمره ٥٤ عامًا.

٢ -وصل غورباتشوف إلى السلطة عام ١٩٨٥، وبين ١٩٩٠ و١٩٩١ تولى منصب رئيس الاتحاد السوفيتي قبل أن يضطر في النهاية إلى الاستقالة

٣- غورباتشوف هو آخر من حكم الاتحاد السوفيتي قبل انهياره عام ١٩٩١

٤- أنهى الحرب الباردة بين الشرق والغرب وفاز بجائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٠

٥- أبرم غورباتشوف اتفاقات مع الولايات المتحدة للحد من الأسلحة، وأقام شراكات مع

٦- عندما اجتاحت الاحتجاجات دول الكتلة السوفيتية في أوروبا الشرقية الشيوعية عام ١٩٨٩، أحجم ميخائيل غورباتشوف عن استخدام القوة عكس قادة الكرملين السابقين الذين أرسلوا الدبابات لسحق احتجاج في المجر عام ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨

٧- الاحتجاجات غذت التطلعات بالحكم الذاتي في ١٥ جمهورية من الاتحاد السوفيتي، الذي تفكك خلال العامين التاليين بطريقة عمتها الفوضى، وحاول غورباتشوف الحيلولة دون هذا الانهيار، لكن جهوده باءت بالفشل

أبرز توجهات الراحل غورباتشوف مع الغرب؟

مع دول أوروبا الشرقية

عندما اجتاحت الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية دول الكتلة السوفييتية في أوروبا الشرقية الشيوعية في عام ١٩٨٩، أحجم عن استخدام القوة، على عكس قادة الكرملين السابقين الذين أرسلوا الدبابات لسحق الانتفاضات في هنغاريا عام ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨.

لكن الاحتجاجات غذت التطلعات للحكم الذاتي في ١٥ جمهورية من الاتحاد السوفييتي الذي تفكك خلال العامين التاليين بطريقة عمتها الفوضى.

وحاول غورباتشوف، الذي أطاح به متشددون بالحزب الشيوعي لفترة وجيزة في انقلاب في أغسطس ١٩٩١، الحيلولة دون هذا الانهيار لكن جهوده باءت بالفشل.

صديق أوروبا الغربية

حاول غورباتشوف تحسين العلاقات مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية، مثل القادة السوفييت السابقين، كان مهتما بسحب أوروبا الغربية بعيدا عن النفوذ الأمريكي.

دعا إلى مزيد من التعاون بين عموم أوروبا، وتحدث علنا عن «وطن أوروبي مشترك» وأوروبا «من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال».

كانت علاقات غورباتشوف مع القادة الأوروبيين الغربيين أكثر دفئا من تلك التي كانت تربطه بنظرائهم في الكتلة الشرقية.

تنازلات نووية

بعد فشل المحادثات السابقة مع الولايات المتحدة، في فبراير ١٩٨٧، عقد غورباتشوف مؤتمرا في موسكو بعنوان «من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، من أجل بقاء الجنس البشري»، والذي حضره العديد من المشاهير

والسياسيين الدوليين.

من خلال الدفع العلني لنزع السلاح النووي، سعى غورباتشوف إلى منح الاتحاد السوفيتي أرضية أخلاقية عالية وإضعاف تصور الغرب الذاتي للتفوق الأخلاقي.

وإدراكا منه أن الرئيس الامريكي رونالد ريغان لن يتزحزح عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي، ركز غورباتشوف على تقليل «القوى النووية متوسطة المدى»، والتي كان ريغان يتقبلها.

وافق غورباتشوف على إزالة صواريخ SS-٢٣ والسماح للمفتشين الامريكيين بزيارة المنشآت العسكرية السوفيتية لضمان الامتثال. كان هناك عداء لمثل هذه التنازلات من قبل الجيش السوفييتي.

في ديسمبر ١٩٨٧، زار غورباتشوف واشنطن العاصمة، حيث وقع هو وريغان معاهدة القوات النووية متوسطة المدى. وصفت بأنها «واحدة من أعلى النقاط في مسيرة جورباتشوف».

عمق الصداقة مع واشنطن

بعد المعاهدات النووية، بدأت علاقة الرئيس الروسي السابق بواشنطن تزداد قوة، حتى وصلت إلى درجة «الصداقة».

وعقدت القمة الامريكية السوفييتية الثانية في موسكو ١٩٨٨، والتي توقع غورباتشوف أن تكون رمزية إلى حد كبير.

ومرة أخرى، انتقد هو وريغان بلدان بعضهما البعض، لكن غورباتشوف قال إنهم تحدثوا «بشروط ودية».

وتوصلوا إلى اتفاق بشأن إخطار بعضهم البعض قبل إجراء تجارب الصواريخ الباليستية وعقدوا اتفاقيات بشأن النقل والصيد والملاحة اللاسلكية.

قال ريغان بعدها للصحفيين إنه لم يعد يعتبر الاتحاد السوفييتي «إمبراطورية شريرة» وكشف الاثنان أنهما يعتبران نفسيهما صديقين.

حياة «النجوم»

على عكس الزعماء السابقين في الحزب الشيوعي، قرر غورباتشوف خوض حياة «النجومية» بعد انتهاء فترة الرئاسة، وبدأ بالسفر في رحلات فخمة وإلقاء محاضرات بمبالغ كبيرة، حول العالم.

بدأ غورباتشوف إلقاء محاضرات على المستوى الدولي، وفرض رسوما كبيرة على ذلك. في زيارة لليابان، تم استقباله ومنح العديد من الدرجات الفخرية.

في عام ١٩٩٢، قام بجولة في الولايات المتحدة على متن طائرة خاصة لشركة «فوربس» لجمع الأموال لمؤسسته الخاصة. خلال الرحلة التقى مع عائلة ريغان في زيارة عائلية.

ومن هناك ذهب إلى إسبانيا، حيث حضر معرض إكسبو ٩٢ العالمي في إشبيلية والتقى برئيس الوزراء فيليبي غونزاليس، الذي أصبح صديقا له.

كما زار إسرائيل وألمانيا، حيث استقبله العديد من السياسيين بحرارة وأشادوا بدوره في تسهيل إعادة توحيد ألمانيا.

احتضانه للرأسمالية

لم يتردد الرئيس الروسي السابق باحتضان حياة الرأسمالية، وكان وجها إعلانيا للعديد من الشركات الامريكية، مثل المطاعم وشركات التكنولوجيا.

وظهر غورباتشوف في إعلانات تجارية مثل إعلان تلفزيوني لسلسلة مطاعم بيتزا هت، وإعلانات مصورة لأجهزة كمبيوتر أبل، وإعلانات لشركة لويس فويتون.

في النهاية، لم يغفر كثيرون من الروس لغورباتشوف الاضطرابات التي أحدثتها إصلاحاته، معتبرين أن التراجع اللاحق في مستويات المعيشة ثمن باهظ للغاية مقابل الديمقراطية.

وقال فلاديمير روغوف، وهو مسؤول عينته روسيا في جزء تحتله القوات الموالية لها في أوكرانيا، إن غورباتشوف «قاد عمدا الاتحاد (السوفييتي) إلى زواله» ووصفه بالخائن.

آخر تصريحات غورباتشوف..

رغم مكوثه في المشفى منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، فقد أدلى الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف بعدد من التصريحات في الأشهر الأخيرة معلقا على أبرز القضايا العالمية، بحسب وكالة «نوفوستي» الروسية.

آخر تعليق صحفي صدر عن غورباتشوف في تموز/ يوليو الماضي بعد اغتيال رئيس الوزراء الياباني الأسبق شينزو آبي، حيث قال غورباتشوف إنه «مصدوم» بنبأ وفاته وأعرب عن «خالص التعازي لأسرة الفقيد وشعب وقيادة اليابان».

العلاقات مع الولايات المتحدة

في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، قال غورباتشوف تعليقا على المحادثات الروسية الأمريكية حول القضايا الأمنية، إنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي فإن الولايات المتحدة «اعترتها الغطرسة»، ومن هنا جاءت فكرة توسيع الناتو ونسيان أفكار الأمن الجماعي، لكن لم يفت الأوان بعد للعودة إليها.

وردا على سؤال عن ما إذا كان من الممكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بناء علاقات مع الولايات المتحدة بطريقة مختلفة، دون المساس بسيادة روسيا، أشار غورباتشوف إلى أن تفكك الاتحاد السوفييتي أضعف روسيا، «وشهدنا انهيارا للاقتصاد وفوضى».

وأضاف: «مع ذلك، أعتقد أنه لم يفت الأوان بعد للعودة إلى تلك الأفكار. لا أعرف ما إذا كان يحدث ذلك الآن، بعد المفاوضات بين رئيسي روسيا والولايات المتحدة. لكن هناك عملية ما بدأت. أنا أؤيد ذلك، وآمل في تحقيق نتيجة، بحيث تشعر جميع الدول الأوروبية بالأمان».

أفغانستان

في آب/ أغسطس ٢٠٢١، علق غورباتشوف على انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، مشددا على أهمية استخلاص العبر مما حدث وعدم تكرار مثل هذه الأخطاء.

ووصف الغزو الأمريكي لأفغانستان بأنه كان «مشروعا فاشلا منذ البداية، رغم أن روسيا أيدته في المرحلة الأولى».

وأضاف: «مثل العديد من المشاريع المماثلة، فقد استند إلى المبالغة في درجة التهديد وإلى مخططات جيوسياسية غامضة. يضاف إلى ذلك محاولات غير واقعية لنشر الديمقراطية في مجتمع متعدد القبائل».

معاهدة «ستارت»

في نهاية تموز/ يوليو ٢٠٢١، علق غورباتشوف على المفاوضات الروسية الأمريكية حول الاستقرار الاستراتيجي التي بدأت في ذلك الوقت، معربا عن أمله في ألا يلجأ أي من الجانبين للمماطلة.

وقال: «ثلاثون عاما على (توقيع) START-١ يوبيلي جيد جدا. يمكن تهنئة الجميع به. وفي هذا اليوم أود أن أقول إن الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية يظل الموضوع الأكثر أهمية».

ورحب الزعيم السوفييتي السابق ببدء المفاوضات بشأن الاستقرار الاستراتيجي، واعتبر أن الولايات المتحدة وروسيا «بحاجة إلى الاتفاق على مستويات أقل من الأسلحة النووية، فعندئذ سيكون من الممكن إشراك الدول الأخرى التي تمتلك أسلحة نووية - الصين وبريطانيا وفرنسا وغيرها، والتقدم معا نحو الهدف النهائي وهو إزالة الأسلحة النووية».

لقاء بوتين وبايدن

قال غورباتشوف تعليقا على اجتماع رئيسي روسيا فلاديمير بوتين والولايات المتحدة جو بايدن، في جنيف يونيو ٢٠٢١: «كان الطريق إلى هذا الاجتماع صعبا. وأتذكر من جديد كيف كان طريقنا مع الرئيس (الأمريكي رونالد) ريغان إلى اجتماعنا الأول وكيف توصلنا في النهاية إلى بيان مشترك. والآن أرى أن رئيسي روسيا والولايات المتحدة جددا تأكيد صيغتنا بشأن عدم جواز الحرب النووية».

وأضاف: «إنه أمر لا يقل أهمية أن تبدأ المشاورات الشاملة حول الاستقرار الاستراتيجي والأسلحة النووية على هذا الأساس. وأتمنى لها التوفيق».

وفي آخر مقابلة أجرتها وكالة «نوفوستي» معه في ١ آذار/ مارس الماضي، عشية عيد ميلاد الـ٩٠، تحدث غورباتشوف مجددا عن قضية الأسلحة النووية، كما أنه تطرق إلى قضية جائحة فيروس كورونا.

ووصف الزمن الحالي بأنه «صعب للغاية ويتطلب التحلي بالمسؤولية»، وقال: «يجب أن نؤمن ونتحرك. أولا، يجب أن نتعامل بجهود العالم كله مع المشكلة النووية. لقد لاحظت أن روسيا اقترحت على جميع القوى النووية تأكيد الصيغة: «الحرب النووية غير مقبولة، لا يمكن أن يكون هناك منتصر فيها».

وتابع: «أؤيد ذلك تأييدا كاملا، خاصة أن رونالد ريغان وأنا أطلقنا هذا الموقف معا في أول اجتماع لنا عام ١٩٨٥. ونتيجة ذلك، بدأت عملية نزع السلاح النووي، رغم أنها لم تكن سهلة».

وفي ما يتعلق بالوباء، دعا غورباتشوف إلى مكافحته بالجهود المشتركة «بدون ألعاب ومكائد سياسية»، وأشار إلى أن العلم الروسي أظهر قدراته، ما أثار سروره البالغ.

أ.د. حسني محمد نصر:

الإعلام الخاص وضرورات دعمه

تمثل وسائل الإعلام التي يملكها أفراد أو شركات قطاعًا مهمًا لا غنى عنه من قطاعات الإعلام العربي منذ نشأة هذا الإعلام وحتى يومنا هذا، ورغم غلبة وسيطرة الوسائل الإعلامية التي تملكها الدول والحكومات على الساحة الإعلامية العربية، فإن الوسائل المملوكة ملكية خاصة تبقى الركن الأساسي الثاني من أركان الثروة الإعلامية الذي يجب الحفاظ عليه وضمان استمراره وازدهاره كونه يسهم جنبا إلى جنب مع الإعلام الحكومي في تقديم الخدمات الإعلامية التي يحتاجها المجتمع من جانب، ويؤدي وظائف الإعلام والتعليم والتثقيف والتسلية لأفراده من جانب آخر.

وتكشف التجربة العربية للإعلام الخاص أن هذا الإعلام كان له الريادة والقيادة الجماهيرية في بعض الدول وبعض الفترات التاريخية المهمة، وتفوق في بعض الأحيان على الإعلام الحكومي المدعوم من الدولة، ويشير تاريخ الصحافة في العالم العربي إلى أن الصحف الخاصة التي كانت تضم صحف الأفراد والعائلات والأحزاب السياسية كان لها دور مهم في الكفاح الوطني ضد الاستعمار الأجنبي، ولعبت دورًا مهمًا في تحقيق الاستقلال الوطني وإخراج المستعمرين. ومع ذلك فقد كانت هذه الصحف أول ضحايا الحكم الوطني بعد الاستقلال، إذ اتجه الحكام الجدد إلى إغلاق الصحف الحزبية بعد إلغاء الأحزاب

السياسية، وتأميم الصحف الخاصة، ونقل ملكيتها إلى الدولة مقابل تعويضات هزيلة لأصحابها. ورغم أن الإعلام العربي بوجه عام نشأ في أحضان الحكومات، وبتمويل منها فإنها على اختلاف أنواعها واختلاف درجات إيمانها بحرية الصحافة سمحت بنشأة وسائل الإعلام الخاصة، ووضعت القوانين التي تنظم إصدار التراخيص الخاصة بها، وساوت بينها وبين الوسائل الحكومية في النصوص القانونية الخاصة بضوابط ومحظورات النشر والإذاعة. في المقابل قامت دول أخرى بالتمييز ضد هذه الوسائل الخاصة، وتفضيل الوسائل الإعلامية الحكومية سواء في الإمداد بالمعلومات أو الإعلانات أو الدعم الحكومي، وهو ما أدى في النهاية إلى تراجع وسائل الإعلام الخاص في غالبية الدول العربية.

ومع الأزمة التي تعيشها وسائل الإعلام التقليدية في الوقت الحاضر والمنافسة غير العادلة التي تواجهها من الوسائل الإعلامية الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي تزايد تراجع الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية المملوكة ملكية خاصة، وبدأ بعضها في الخروج من السوق الإعلامي العربي، مما أفقد صناعة الإعلام العربي صحفا ووسائل إعلامية مهمة كانت يومًا ما ملء السمع والبصر.

ويشير استعراض الخريطة الإعلامية العربية إلى حقيقة أنه على خلاف الصحف والإذاعات الحكومية المدعومة كليا من ميزانيات الدول، يواجه قطاع مهم من قطاعات العمل الصحفي في الدول العربية، ونعني به قطاع الصحافة المستقلة عن الحكومة عقبات اقتصادية كثيرة هي نفسها تقريبا ما تعاني منه الصحافة بصفة عامة في العالم العربي وهي ضعف التمويل، والمصادر المالية المحدودة، وضعف القاعدة الإعلانية، وضعف قاعدة القراء.

ويمكن تقسيم الصعوبات التي تواجهها الصحف غير الحكومية في الدول العربية إلى نوعين أساسيين، يضم النوع الأول كافة الصعوبات الاقتصادية والتكنولوجية سواء بسبب تراجع القدرة المالية لهذه الصحف والوسائل أو تلك الناتجة عن تدخل حكومي لحرمان هذه الصحف من الإعلانات الحكومية التي تراجعت بسبب الأزمات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، والأزمات الدولية الطارئة كالأزمة في أوكرانيا، والتضييق عليها في التوزيع، ووقف اشتراك الإدارات الحكومية فيها. وتشير بعض التقارير في هذا الصدد إلى اتباع الحكومات أساليب لإجبار الصحف غير الحكومية على التوقف عن الصدور، على رأسها قصر الإعلانات والاشتراكات الحكومية على الصحف الحكومية التي تتمتع بوضع احتكاري كامل في هذا المجال.

> **"حان الوقت لدعوة الحكومات إلى العودة إلى سياسات دعم الإعلام الخاص وتقويته"**

أما النوع الثاني من الصعوبات فيتمثل في الصعوبات الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية العامة المتردية في بعض البلدان العربية.

والواقع أن الصعوبات المالية التي تواجهها الصحف غير الحكومية في العالم العربي كانت العامل الرئيسي في توقف عدد كبير من هذه الصحف عن الصدور، ولا تزال تهدد القائمة منها حتى اليوم. فقد توقفت بعض الصحف الخاصة عن الصدور بعد صدور عدد واحد منها فقط. وتعاني صحف عربية عريقة كان لها السبق في الصدور والتوزيع والتأثير من تبعات الأزمة الاقتصادية بصورة لم يسبق لها مثيل، وخفض بعضها عدد صفحاته، وألغى البعض الآخر أبوابًا وخدمات صحفية مهمة، وقلل من التغطية الخبرية للأحداث المهمة نتيجة الاستغناء عن عدد كبير

من الصحفيين.

ويمكن تفسير هذا الأمر الذي تكرر مع أكثر من صحيفة وفي أكثر من دولة عربية بأن المناخ الجديد من الحرية الذي شهدته بعض الدول العربية قد أغرى بعض الصحفيين إلى المسارعة بإصدار صحف مستقلة عن الحكومة فور حدوث التغير السياسي في بلادهم دون التفكير في مسألة التمويل والموارد المالية اللازمة لاستمرار هذه الصحف، الأمر الذي أدى إلى الاختفاء السريع لبعض من هذه الصحف.

وتتدخل بعض الحكومات العربية للتحكم في السياسات التمويلية للصحف من خلال احتكار استيراد وتوزيع ورق الطباعة على الصحف وفقا لقربها أو بعدها عن الحكومة، بالإضافة إلى التشدد في قوانين النقد والاستيراد مما يؤثر سلبا في صناعة الصحافة، ويحرم الصحف غير الحكومية من استيراد الورق.

كما تتدخل الحكومة وتميز بين الصحف الحكومية والصحف غير الحكومية في تحصيل الضرائب المستحقة على كل منهما، إذ تميل إلى إعفاء الصحف الحكومية من الضرائب، وإلزام الصحف غير الحكومية بأداء هذه الضرائب. ويبلغ التمييز أقصى حدوده فيما يتعلق بتوزيع الإعلانات الحكومية -التي تمثل الجانب الأكبر في السوق الإعلاني- على الصحف وفقًا لمواقفها من الحكومة.

ويرى البعض أن السياسات الإعلانية التي تنتهجها الحكومات العربية تمثل نوعا من الرقابة غير المنظورة على الصحافة، إذ تقوم هذه السياسات على حرمان صحف المعارضة من الإعلانات الحكومية أو الشركات والمؤسسات التابعة للحكومة.

لقد حان الوقت لدعوة الحكومات العربية إلى العودة إلى سياسات دعم الإعلام الخاص وتقويته، باعتباره إعلاما وطنيا يؤدي وظائف قد لا يستطيع الإعلام الحكومي وحده القيام بها.

ومن هنا فإن على القائمين على الشأن الإعلامي أن يمدوا يد العون للصحف والإذاعات الخاصة التي صدرت في ظل قوانين وضعتها الحكومات، طالما التزمت التزاما واضحا بما في هذه القوانين من ضوابط. إلى جانب ذلك أصبح من الضروري تشجيع المزيد من الأفراد والشركات الخاصة إلى الدخول في السوق الإعلامي دخولا شرعيا مقننا عبر تغيير النصوص الخاصة بشروط الإصدار والترخيص في قوانين المطبوعات والصحافة والإعلام والمنشآت الإذاعية الخاصة، وتيسير منح التراخيص للصحف والإذاعات ومحطات التلفزيون الجديدة.

> **تتدخل بعض الحكومات العربية للتحكم في السياسات التمويلية للصحف**

إذ إن كل صحيفة وكل محطة إذاعية وتليفزيونه تظهر إنما هي إضافة للثروة الإعلامية للمجتمع التي يجب تعزيزها والحفاظ عليها وتنميتها.

وفي هذا الإطار علينا أن ندرك أن تزايد استخدام التكنولوجيا في وسائل الإعلام العربية خاصة الصحافة ولدت مزيدا من الاعتماد على السلطة السياسية من جانب وعمقت عدم التوازن في توزيع المنتج الصحفي في المجتمع، ولذلك يجب أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع القوى الصحفية، وإعادة توزيع الثروة الصحفية في المجتمع، حتى وإن أبقت على العلاقة بين الدولة وبين الصحافة على ما هي عليه.

*صحيفة «عمان» العمانية

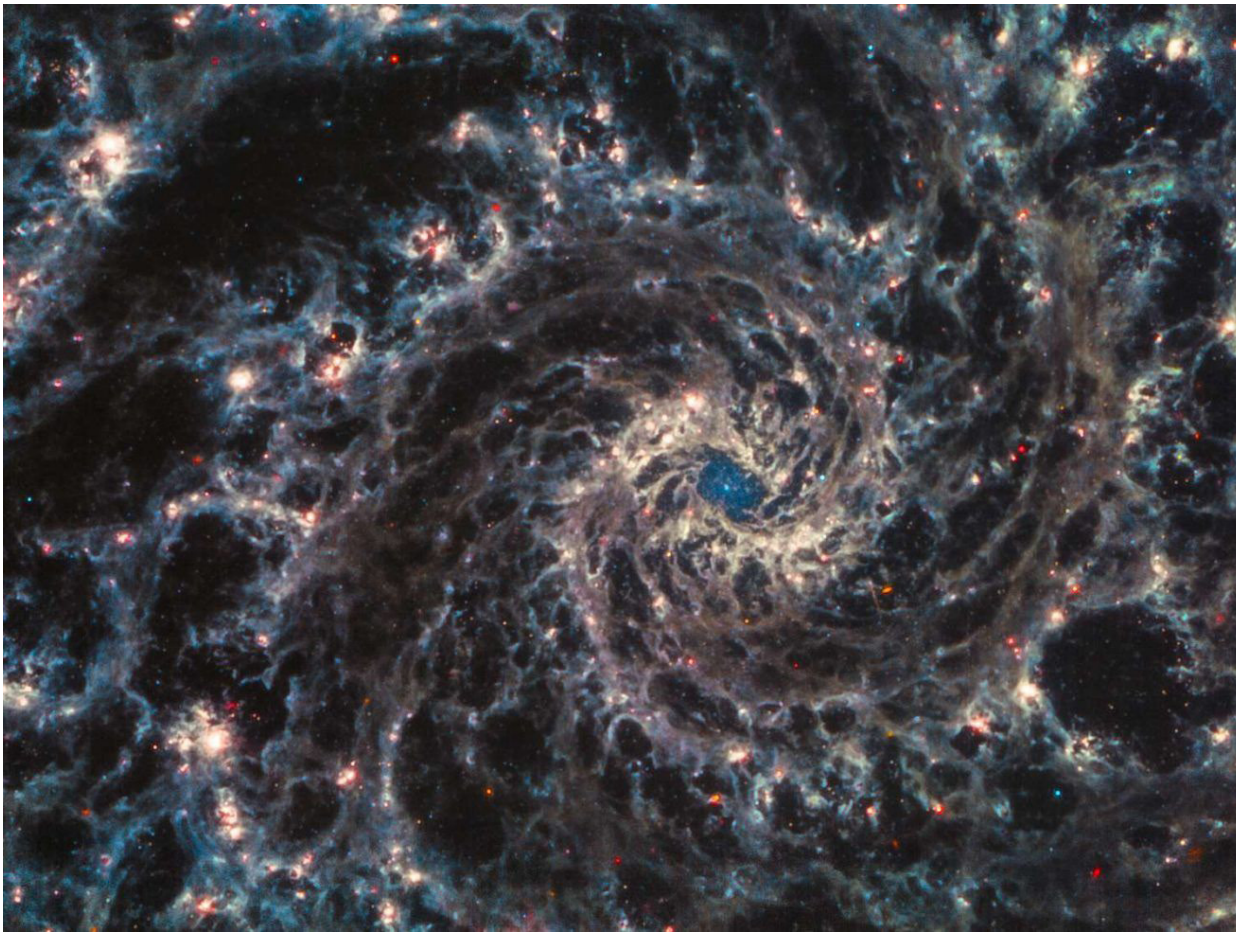

أول صورة لتفاصيل «المجرة الحلزونية»

نجح التلسكوب الفضائي «جيمس ويب»، في التقاط صورا نشرتها وكالتا الفضاء الأوروبية والامريكية، تظهر تفاصيل جديدة لمجرة تُعرف باسم «فانتوم»، والتي بدا شكلها حلزونيا.

وساهم تلسكوب «جيمس ويب» منذ إطلاقه إلى الفضاء في أواخر عام ٢٠٢١، ودخوله الخدمة عمليا في يوليو الماضي، في توفير ثـروة من البيانات غير المسبوقة للعلماء، من خلال صور للمشتري، ولعدد من السُدم وغيرها من المجرات البعيدة.

وتتيح الصورة الجديدة التي نُشرت، الإثنين، رؤية تفاصيل مجرة «إم ٧٤» المسماة «فانتوم»، تظهر فيها دوامة تتوسطها دائرة زرقاء. وقد وفرتها أداة MIRI التي تـدرس الأشعة تحت الحمراء المتوسطة، وهي ثمرة تعاون بين الأوروبيين والامريكيين.

وقالت وكالة الفضاء الأوروبية عبر موقعها الإلكتروني، إن «جيمس ويب» أظهر «خيوطا دقيقة من الغاز والغبار في الأذرع اللولبية المضيئة، التي تمتد من وسط هذه الصورة».

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk